

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي بغيرداية

معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

العلاقات السياسية و التجارية بين الجزائر و إسبانيا

(1200هـ - 1786م / 1245هـ - 1830م)

مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث

إشراف: أ.د/ مختار حساني

إعداد الطالب:

محمد بن موفقي

السنة الجامعية: 1431-1432هـ/2010-2011م

لجنة المناقشة

أ/الدكتور:.....عمار بن خروف.....رئيسا

أ/الدكتور:.....مختار حساني.....مشرفا و مقورا

أ/الدكتور:.....فلة القشاعي.....عضوا مناقشا

الدكتور:.....ابراهيم سعيود.....عضوا مناقشا

مقدمة

يمثل النصف الثاني من القرن 18م فترة مهمة في تاريخ أيلة الجزائر، وهذا لعدة اعتبارات سياسية وعسكرية، لأنه خلال هذه الفترة بلغت الجزائر أوج قوتها البحرية، وعلى الصعيد السياسي شهدت تحولات كبرى، فعلى مستوى علاقاتها الخارجية عمدت الجزائر إلى تطوير وتوسيع علاقاتها السلمية مع البلدان الأوربية، فقد استهلّت الجزائر بداية هذه الفترة بعقد معاهدة سلم مع جمهورية هامبورغ، سنة 1751م/1164هـ، ثم تلتها معاهدة سلم مع جمهورية البندقية 1766م/1177هـ، لتتوجّها بأهم معاهدة خلال القرن 18م على الإطلاق، مع العدو التقليدي لها وهو اسبانيا، التي أبرمت سنة 1786م، بعد مفاوضات شاقة، وتكمن أهمية هذه المعاهدة كونها ستساهم بقسط كبير في إعادة الهدوء، والإستقرار على ضفاف المتوسط، بعد صراع استمر قرابة ثلاثة قرون، ارتبط مفهومه بالصراع الديني بين المسيحية والإسلام.

شعر الطرفان بأنهما لم يحققا أهدافهما من خلال هذا الصلح، فقررا استكمال العملية السلمية باتفاقيّة ثانية، وهي اتفاقية وهران لعام 1791م، فهذه الأخيرة كان من أهم نتائجها استكمال الجزائر لسيادتها ووحدة ترابها، باسترجاعها لوهران والمرسى الكبير، وهما جوهر الصراع الجزائري الإسباني، بالمقابل تحصلت اسبانيا على امتيازات تجارية مهمة، تماثل تلك التي تحصلت عليها فرنسا في الشرق الجزائري، مما يبرز أثر التقارب السياسي وإنعكاسه على العلاقات التجارية، التي عرفت حيوية كبيرة خلال هذه الفترة التي تلت إبرام المعاهدة، وهذا ما يؤكده حجم المبادلات التجارية بين الجانبين.

لقد تأثرت العلاقات السياسية والتجارية للبلدين في الفترة الممتدة (1786-1830)، بجملة من العوامل والظروف المحلية في كلا القطرين، أو الدولية كتلك التي شهدتها الحوض الغربي للبحر المتوسط، والمتمثلة في الحروب النابليونية، بالإضافة إلى مسائل أخرى كان لها الأثر البارز في تحديد وتقييم طبيعة العلاقات بين البلدين، ومن أهم هذه المسائل القرصنة، الأسر، الديون، جوازات السفر، والتي امتدت تأثيراتها على العلاقات بين البلدين إلى غاية الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، والذي مثّلت اسبانيا أحد الأطراف الفاعلة في نجاحه .

دوافع اختيار الموضوع:

- أما دواعي اختيار هذا الموضوع وحصره في الفترة الممتدة 1786-1830م، فهي متعددة أهمها:
- 1- إن الفترة التي حددناها لموضوعنا، عرفت تغيراً جذرياً في طبيعة العلاقة القائمة بين الجزائر واسبانيا، فمن الصراع المتواصل والحملات المتكررة من الطرفين، إلى حالة من السلم والتعاون المشترك في العديد من المجالات.
 - 2- استكمال الجزائر لسيادتها ووحدة ترابها باسترجاعها لكل من وهران والمرسى الكبير، وتصفية الوجود الإسباني بها.
 - 3- جَلّ الدراسات تُركز على جوانب الصراع الجزائري الإسباني، مهملة مرحلة السلم والتقارب، وما كان لها من نتائج ايجابية على الطرفين، مما يمكننا من الوقوف عند مختلف مظاهر التعاون في المجالين السياسي والإقتصادي، وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين.
 - 4- الرغبة في ملامسة مقاربة تاريخية، وهي أن الجزائر خضعت إلى الحكم العثماني بفعل الظروف، إلا أنها سلكت لنفسها طريقاً أثبتت فيه مدى استقلاليتها في اتخاذ قراراتها بشأن السلم، أو الحرب.
 - 5- دحض أفكار المدرسة الغربية الإستعمارية، التي تصور الجزائر على أنها عش للقرصنة، ينعلم فيها أي نشاط تجاري، ولا يعيش سكانها الا بما تجوب به سفن القرصنة، التي يصورونها على أنها أهم محرك للنشاط الإقتصادي بالجزائر .
 - 6- كما اخترت الجانب التجاري، لأن القضايا الإقتصادية من أفضل الطرق لإستكشاف وقائع الأحداث السياسية، خاصة وأن العلاقات بين الدول غالباً ما كانت تحكمها المصالح الإقتصادية .

الإطار الزمني والمكاني:

ينحصر موضوع بحثنا هذا في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1786م/1200هـ، إلى غاية الغزو الفرنسي للجزائر 1830م/1245هـ، أما الإمتداد الجغرافي لهذا البحث، فيتركز معظمه في كل من الجزائر واسبانيا.

إشكالية الدراسة:

مثّلت معاهدة السلم لعام 1786م بين الجزائر واسبانيا، تحوّلاً جذرياً في تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية، فقد نقلتها من حالة التوتر والعدوان المستمر، إلى حالة من الوفاق أسست لقيام علاقات سياسية وتجارية، لذا انطلقت في دراستي لهذا الموضوع من سؤال جوهري تندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية : ما الدوافع الحقيقية التي كانت وراء هذا التحول الذي جسده معاهدة 1786م؟ وما الذي ترتب عن حالة التقارب من نتائج في الجانبين السياسي، والتجاري ؟ وما هي أهم المسائل والقضايا المؤثرة في مسار العلاقات السياسية والتجارية خلال هذه الفترة ؟

الدراسات السابقة:

من خلال ما أتيت لي الإطلاع عليه خلال بحثي حول هذا الموضوع، أن جّل الدراسات تركز على الأحداث والتطورات السياسية، وأحيانا تنطرق إلى جزئيات من هذا الموضوع، وأما الكتابات التي تطرقت إلى الجانب التجاري، فهي قليلة جداً، ومن بين أهم الكتابات التي تطرقت لموضوع العلاقات السياسية والتجارية في هذه الفترة لدينا:

- مقال للأستاذ مولاي بلحميسي: حول معاهدة 1786م أسباب إبرامها، مضمونها ونتائجها ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 03، 1967م.

- لويس دال أغيليا (Louis Del Aguilla): الاسبان في إفريقيا، يتطرق إلى العلاقات السياسية والتجارية بين اسبانيا وأيالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1786-1830م .

Les Espagnols en Afrique : Les relations politiques et commerciales avec la régence d'Alger de 1786 à 1830. Bordeaux, 1974.

- عبد القادر فكاير: أثار الاحتلال الاسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (10-12هـ/16-18م يتطرق هو الآخر إلى العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين في الفترة الممتدة من 1792-1830م). وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2006.

- شكيب بلحفري: العلاقات بين اسبانيا والإمبراطورية العثمانية والأيلات المغاربية في القرن 18م (1759-1792) وهي رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث باللغة الإسبانية .

Las relaciones entre España imperio Otomano las regencias Berberiscas en el siglo XVIII° (1792-1795) universidad complutense de Madrid, 1994.

- ناصر الدين سعيدوني: مقال عنوانه معاهدة 1791م يعطي فيه تقييم لتأثير هذه المعاهدة، وانعكاساتها على العلاقات السياسية، والتجارية بين البلدين . مجلة الدراسات التاريخية ، عدد 07، الجزائر 1993م/1414هـ.

- محمد أمين: جغرافية التبادل التجاري، لأيلة الجزائر في نهاية العهد العثماني 1792-1830. Géographie des échanges commerciaux de la régence d'Alger a la fin de l'époque Ottoman (1792-1830) R.H.M, N°71-72, Mai 1993.

- د. عائشة غطاس: «التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية (1636-1830)». المجلة التاريخية المغربية، عدد 61-62، جويلية 1993

المنهج المتبع:

اعتمدت خلال بحثي هذا على المنهجين التاريخي، والوصفي التحليلي، نظراً لطبيعة الموضوع، وتداخل الجانبين السياسي والتجاري، لما لهما من تأثير متبادل، ففي العديد من الحالات تتأثر العلاقة التجارية للبلدين، نتيجة لحالة عدم الاستقرار الداخلي أو الإقليمي، أو نتيجة لتوتر العلاقة بين البلدين، فكل هذه المعطيات تؤخذ بعين الاعتبار عند دراستنا لتطور النشاط التجاري بين البلدين خلال هذه الفترة، وبالمقابل أي تراجع للنشاط التجاري يؤدي إلى حالة من الإنكماش الاقتصادي، التي بدورها قد تؤثر على الجانب السياسي، فكثير من الثورات الداخلية في كلا البلدين، تعود أسبابها الى الأوضاع الاقتصادية، كما تتطلب منا النشاط التجاري تحليلاً، ومقارنة للمعطيات، والإحصائيات نظراً لخصوصية هذا النشاط.

خطة البحث :

اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على خطة اشتملت ثلاثة فصول :

الفصل الأول: الذي عنوانه "أوضاع الجزائر وإسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م"، وهو بمثابة فصل تمهيدي، أعطيت فيه نظرة شاملة عن الأوضاع في كلا القطرين في مختلف جوانب الحياة، السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، كما تناولت فيه الحملات الإسبانية على الجزائر خلال هذه الفترة وأهم نتائجها.

الفصل الثاني: فقد خصصته للعلاقات السياسية بين الجزائر واسبانيا من 1786 — 1830 عرضت فيه ثلاثة محاور هي:

استعرضت في بداية الفصل معاهدة 1786م تطرقت فيها الى أهم دوافع التقارب الجزائري الاسباني ، ثم قمت بعرض مضمون معاهدة 1786م ، وتناولت أهم المسائل الخلافية بين الجانبين بعد إبرام معاهدة السلم، ثم انتقلت لدراسة معاهدة 1791 م ودورها في استكمال عملية السلام، والتي كان من نتائجها انسحاب الإسبان من وهران 1792م، ووضعة بذلك حدا لأهم أسباب الصراع والتوتر الذي دام ما يقارب ثلاثة قرون ، ثم تناولت أهم القضايا المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين، وتطوراتها (1786- 1830م) .

الفصل الثالث: و تناولت في هذا الفصل العلاقات التجارية بين البلدين من 1786 إلى غاية 1830م ، ومن أهم المحاور التي تطرقت إليها :

تمركز المؤسسات التجارية الاسبانية بالجزائر، حيث مثلت العلاقات التجارية امتداداً لتطور العلاقات السياسية، فقد ساهمت معاهدة 1791م في اكتساح المؤسسات التجارية الاسبانية للسوق الجزائرية ، وتمركزها في مختلف موانئ بايلك الغرب، ثم استعرضت طرق وأساليب النشاط التجاري، حيث ابرزت دورالنشاط الدبلوماسي في التجارة، والجوانب التقنية المصاحبة لأي عملية تبادل تجاري ،لأنتقل بعدها الى المبادلات التجارية وذكر أهم صادرات، وواردات البلدين، أتبعتها بتقييم عام للمبادلات التجارية بين البلدين في الفترة الممتدة 1786 إلى غاية 1830م، وفي آخر الفصل تطرقت لحركة النقل ، وأهم موانئ التبادل التجاري وفي الأخير خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج التي توصلت اليها .

عرض المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة:

المصادر العربية والمعرّبة :

أ - المصادر العربية:

بالنسبة للمصادر المحلية فهناك العديد من المصادر التي تطرقت إلى موضوع العلاقات السياسية بين

الجزائر واسبانيا على عكس العلاقات التجارية ومن بينها:

-الزهرة النيرة: لـ محمد بن رقة التلمساني، والذي أرخ للعديد من الحملات الاسبانية على الجزائر

، وكان معاصراً ومشاركاً في حملة عام 1775م، ألف هذا المصنف استجابة لرغبة الباي محمد الكبير

، مخطوط نشره، سليم بابا عمر، في مجلة تاريخ وحضارة المغرب. عدد 03، 1967م.

-كتاب الشجر الجمالي في ابتسام الشجر الوهراني: ابن سحنون الراشدي، قدمه وحققه المهدي بوعبدلي،

تضمن أهمية هذا الكتاب كون صاحبه كان مرافقاً للجيش الذي فتح وهران سنة 1791م، وهو من أهم

مؤلف في فتح وهران الثاني تحقيق وتقديم، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973.

- كتاب الرحلة القمرية: وهو محمد مصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن، المعروف بابن زرفة الدحاوي

، وهو من تلامذة أبو راس الناصري، وهو كاتب الباي محمد الكبير ومن ملازميه، لذا اعتمد في تدوين

كتابه على وثائق الباي، وخزائن كتبه، قام بنشره د. حساني المختار الى جانب مخطوط آخر تاريخ تحرير

وهران من الإحتلال الأسباني جامعة الجزائر، مخبر المخطوطات، ، 2003.

-كتاب طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19م، للأغا

اسماعيل ابن عودة المزارى، فهذا الكتاب يعتبر موسوعة كبيرة تاريخية، وثقافية، وجغرافية، واجتماعية

توسع مؤلفه في التأريخ لمدينتي وهران و الجزائر، بالإضافة الى اسبانيا، وفرنسا، والأترك، حققه ودرسه

الدكتور يحي بوعزيز، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، ط1، 1990.

-كتاب خاتمة أنيس الغريب والمسافر أو (تاريخ بايات وهران) لمسلم بن عبد القادر الوهراني، وهو

يتعلق بفترة هامة من تاريخ وهران وبايلك الغرب عموماً، فهو يسجل الأحداث التي مرت بها وهران

عقب استرجاعها من الإسبان، ويغطي هذا الكتاب الفترة الممتدة من 1778- 1832م حققه وقدمه

رابح بونار الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

-كتاب مجاعات قسنطينة: لصاحبه صالح العنتري الذي أدرك الفترة الأخيرة من العهد العثماني، كان أباه محمد كاتباً لدى الحاج أحمد باي قسنطينة، ولقد ألف هذا الكتاب باقتراح من الكومندان "دولير" سنة 1870م، الذي أشرف على المكتب العربي خلال هذه الفترة، حيث كان يعمل صالح العنتري، تناول الكتاب الأوضاع الاقتصادية التي نشأت عنها أزمات حادة، ومايهمنا في كتابه الأزمة التي ضربت بايلك الشرق ما بين سنوات 1804-1808م ، حققه وقدمه رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.

- وثائق الارشيف الوطني مجموعة خط همايون. دفتر خط همايون 22556، بتاريخ 1231، وثيقة رقم 03، توضح هذه الوثيقة الدعم الذي كانت تحضى به إنجلترا من طرف اسبانيا خلال حملة اكسموث على الجزائر عام 1816م

مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشرف الجزائر ولد حوالي 1781 بمدينة الجزائر هو الحاج أحمد الشريف الزهاربن الحاج علي، يغطي هذا الكتاب فترة مهمة في تاريخ الجزائر الحديث تمتد من 1754-1830م يذكر فيه أهم الأحداث والتطورات التي عرفت بها البلاد خلال هذه الفترة . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1980.

مما يلاحظ على المؤلفات المحلية أن العديد منها يركز على الأحداث السياسية المرتبطة بالصراع الجزائري الإسباني، وأهم الحملات العسكرية في تلك الفترة، كما أنها تتناول قضايا محددة، أو ذات أهمية كبيرة مثل حملات 1775م، 1783، 1784م، وأفتح وهران الأخير، دون أن تتعرض الى جوانب مختلفة من الحياة السائدة في البلاد خلال تلك الفترة .

ب -المصادر المعربة:

المراسلات الجزائرية الاسبانية في الأرشيف التاريخ الوطني لمريد 1780-1798م، 1780م والتي نشرها الدكتور يحي بوعزيز، هذه الوثائق عبارة عن مراسلات بين قادة البلدين حول أهم المسائل، والقضايا التي كانت محل خلاف أو تعاون بين الطرفين ،مثل قضايا الأسر، التعويضات المالية، الديون، القرصنة د. م . ج الجزائر ، 1993.

- مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تكمن أهمية هذا الكتاب كون صاحبه أحد المتبعين للأحداث عن قرب، بحكم طبيعة وظيفته في السلك الدبلوماسي، يتعرض إلى قضايا متعددة كمسائل القرصنة، الديون، وبعض الجوانب الإقتصادية، مثل العملات، مداخي ل الخزينة الجزائرية، حملة اكسموث 1816 على الجزائر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 .

ج- المصادر والمراجع الأجنبية:

أما المصادر الأجنبية فهي الأخرى عديدة، ومن بين أهم المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة:

Documentation Espanolo, Sobre Argerlia Las relaciones Hispano-Argelinos 1767-1799,

مجموعة وثائق اسبانية عن الجزائر، وهي عبارة عن ثماني محفوظات من الأرشيف الوطني لمدريد، حول العلاقات الجزائرية الإسبانية، تغطي الفترة الممتدة 1767-1799م، قدمها الطالب عصمت تركي حساين لنيل دبلوم دراسات معمقة قسم اللغات (اللغة الاسبانية)، جامعة وهران، 1982. تتعرض هذه الوثائق إلى جملة من الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي تخص العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى المراسلات التي تتم بين السلطات الإسبانية، وممثلي السلك الدبلوماسي الاسباني بالجزائر.

Paul Masson : **Histoire des établissements et du commerce Français dans l’Afrique barbaresque 1560-1793 .**), Paris, Hachette & Cie, 1903.

ويتطرق "بول ماسو" في هذا الكتاب النشاط الشركات الفرنسية إلى التنافس الفرنسي الإسباني، بعد معاهدة 1791م، ويضع مقارنة بين بايلك الشرق وبايلك الغرب، ويُعيب على الدّاي حسن باشا ميله للإسبان على حساب الفرنسيين .

Venture de Paradis : **Alger et Tunis au XVIII^e siècle.** Ed Bousland, Alger 1985.

حيث يتوفر على مادة مهمة تتعلق بالحياة العامة في الجزائر، الإدارة، الجانب الإقتصادي، وضع الأسرى المسيحيين، التجارة الخارجية، الغنائم، ومما يزيد في أهمية الكتاب أن صاحبه أقام في مدينة الجزائر ما بين 1788-1790م، ودرس اللغة الأمازيغية، وتعرف الى البنية الإجتماعية للسكان .

Eugène Plantet : **Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France, 1579-1833**, T2, Tunis, 1981.

تشير هذه المراسلات في كثير من الأحيان الى جوانب من العلاقات بين الجزائر واسبانيا .

Les Espagnols en Afrique : **Les relations politiques et commerciale avec la régence d'Alger de 1786-1830**.

وهي رسالة دكتوراه درجة ثالثة من جامعة بردولصاحبها لويس دال أغيلا (Louis del Aguilla)

تبرز دور التقارب السياسي، وأثره على العلاقات التجارية، يستعرض فيها العلاقات التجارية بدقة،

معتمدا في رسالته على مختلف وثائق الأرشيف الإسباني .

Las relaciones entre Espagnol emperio Otamano Las regencias berberiscas en el siglo XVIII^e (1759-1792)

صاحب الرسالة الأستاذ شكيب بن حفري مختص في الدراسات الاسبانية، جامعة الجزائر ، تغطي هذه

الرسالة فترة مهمة في تاريخ الأيالة، والتي شهدت أهم التطورات في العلاقات الجزائرية الإسبانية ،

والمغربية والعالم الاسلامي عموماً، ففي خلال هذه الفترة أصبحت اسبانيا في حالة سلم مع جميع هذه الدول.

على الرغم من أهمية المصادر الأجنبية لما تتوفر عليه من مادة تاريخية مهمة ،تمس جوانب متعددة في

العلاقات الجزائرية الإسبانية، الا أن البعض منها لم يتجرد من نظرتة المتعصبة للطرف الأخر.

د -المراجع العربية :

عبد القادر فكاير: **أثار الاحتلال الاسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (10-12هـ/16-18م**

يتطرق في آخر هذه الدراسة إلى العلاقات السياسية، والاقتصادية بين البلدين في الفترة الممتدة من 1792-

1830م). رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر .

الزبيري العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830 ،**

يشير في هذه الدراسة الى العلاقات التجارية بين الجزائر واسبانيا، والى التواجد الاسباني ببايلك الشرق

خاصة بعد توقف الشركة الملكية الافريقية عن النشاط بعد الثورة الفرنسية ، هذا التواجد الذي أثار

حفيظة الفرنسيين .

- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1830-1800 م، تستعرض هذه الدراسة جوانب متعددة تتعلق بالإقتصاد الجزائري، كما أرفقت هذه الدراسة بمعطيات واحصائيات مالية دقيقة، تخص مداخيل الدولة، العملة، القطاع الصناعي، الزراعة، التجارة، الميزان التجاري...
مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني 2 ج الجزء الأول العملة، الأسعار والمداخيل والجزء الثاني القرصنة، الأساطير والواقع. يعتبر صاحب هذا الكتاب من أهم الباحثين في التاريخ الإقتصادي للجزائر في العهد العثماني، تناول في هذه الدراسة قضايا متعددة تخص الشأن الإقتصادي مثل تطور حركة الأسعار، المداخيل، النظام المالي، الغنائم البحرية وتطورها عبر مختلف المراحل...
الصعوبات:

لا يخلو أي عمل متعلق بالبحث العلمي من الصعوبات، ومن بين أهم ما اعترضني هو مشكل اللغة، خاصة وأن موضوع البحث يتعلق بالعلاقات الجزائرية الإسبانية، لذا استعنت بأهل الإختصاص، كما لقيت صعوبات في الفصل الخاص بالعلاقات التجارية، نظراً لما يتطلبه هذا الجانب من معلومات، وإحصائيات دقيقة، فجل الدراسات تتعرض للعلاقات السياسية وعدد محدود منها الذي يتطرق إلى العلاقات التجارية.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدّم لي يد العون لإنجاز هذا العمل، وأخصّ بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حساني المختار، كما أتوجّه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الذين سيتولون مناقشة وتقييم عملي هذا، آملاً الإستفادة من توجيهاتهم القيّمة، والله الموفق، وهو ولي كلّ خير.

الجلفة في 09 جمادى الثانية 1432 هـ.

الموافق ل : 12 ماي 2011م.

الطالب : بن موفقي محمد.

الفصل الأول: أوضاع الجزائر وإسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م

المبحث الأول:

أوضاع الجزائر وأسبانيا في النصف الثاني من القرن 18

1 - أوضاع الجزائر

2 - أوضاع إسبانيا

المبحث الثاني:

الحملات الإسبانية على الجزائر في النصف الثاني من القرن 18م

1 - حملة الكونت أورللي 1775م

2 - حملة دون أنطونيو بارسيلو الأولى على مدينة الجزائر 1197هـ/1783م

3 - حملة دون أنطونيو بارسيلو الثانية 1784م

المبحث الثالث:

نتائج الحملات الإسبانية

1- النتائج السياسية

2- النتائج الاقتصادية

3- النتائج الاجتماعية

4- النتائج الثقافية

5- تنامي الصراع الديني

لقد كان للظروف السياسية، والإقتصادية التي مر بها البلدان في النصف الثاني من القرن 18م، دوراً فعالاً في التحولات الكبرى التي شهدتها العلاقات السياسية بين الطرفين، فقد ساهمت بشكل كبير في تهيئة الأجواء المناسبة التي سمحت بوجود نوع من التقارب في وجهات النظر، الذي كان من نتائجه إبرام معاهدة السلام لعام 1786 م ، فقد كانت هناك العديد من المؤشرات لدى الجانبين، والتي كانت توحى بوجود العديد من التغيرات في السياسة الخارجية في كل من الجزائر واسبانيا، فالجزائر من جانبها استهلت مطلع هذه الفترة بإبرام معاهدة سلام مع "هامبورغ" عام 1751 م، ثم تلتها معاهدة سلام مع جمهورية "البندقية" سنة 1766 م، مما يعكس وجود نوايا حقيقية في التوجه إلى بناء علاقات سلمية مع الضفة المقابلة من البحر المتوسط .

وفي المقابل فإن اسبانيا من جهتها اقتنعت بضرورة التخلي عن سياستها العدائية تجاه الجزائر، والتي تجسدت في الحملات المتتالية في الربع الأخير من القرن 18 م، من أجل إجبار الجزائر على قبول الصلح ، ورغبتها في التخلص من الضغوطات المتواصلة التي تتعرض لها من طرف البحرية الجزائرية، إلا أن هذا التوجه لإسبانيا في تعاملها مع الجزائر لم تحقق من وراءه أي مكسب يذكر، بل جاءت نتائجه بصورة عكسية، لأن اسبانيا لم تتمكن من تأمين سواحلها، ولانشاط سفنها التجارية في حوض المتوسط ، والتي تضررت بشكل كبير بفعل هذا الوضع، مما ولّد لدى الطرف الإسباني قناعة بضرورة إيجاد حلول سلمية تسمح بوجود علاقات طبيعية مع الجزائر .

لقد إتسمت السياسة الخارجية لإسبانيا بداية من النصف الثاني للقرن 18 م، بنوع من الإنفتاح على دول المغرب، والعالم الإسلامي ويظهر هذا جلياً في العديد من المعاهدات التي توصلت إليها بداية مع المغرب عام 1768م، ثم الدولة العثمانية عام 1782 م، وأيالة طرابلس سنة 1784م ، وصولاً إلى أهم معاهدة مع الجزائر عام 1786م، والتي أرسّت لأسس جديدة في العلاقات الجزائرية الإسبانية. فما هي أهم الظروف التي عرفها البلدان خلال هذه الفترة؟ وما مدى تأثيرها على توجهات البلدين السياسية ؟

المبحث الأول

أوضاع الجزائر واسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م

إنّ دراسة الأوضاع في كلا القطرين، يقتضي منّا دراسة الأوضاع الداخلية للبلدين من جميع جوانبها، بالإضافة إلى الظروف الخارجية المحيطة بها، حتى نعطي نظرة متكاملة عن الوضع السائد في تلك المرحلة، لما لهذه الجوانب من تداخلات وتأثيرات فيما بينها، من أجل رسم صورة حيّة عن واقع العلاقات الجزائرية الإسبانية في تلك الحقبة، ولقد تطرقت في دراستها إلى الجوانب التالية :

- الوضع السّياسي
- الوضع الإقتصادي
- الوضع الإجتماعي
- الوضع الثقافي
- الأوضاع الخارجية

1- أوضاع الجزائر:

أ- الوضع السياسي :

أصبح نظام الأيالة السّياسي في النصف الثاني من القرن 18م، يعرف استقراراً سواهاً من حيث ممارسة السلطة المركزية، أو على مستوى جميع أقاليم البايلاكات الأربع، فعلى مستوى السلطة المركزية، نجد أن في الفترة الممتدة من 1748م إلى غاية 1800م، عرفت الجزائر تعاقب خمسة دايات⁽¹⁾، مما يعكس إستقرار الوضع السياسي، ولعل جلوس الداوي محمد عثمان باشا على كرسي الحكم لمدة خمسة وعشرين سنة خير دليل على ذلك، ولقد مثّل هذا الأخير أهم دايات هذه الفترة، "فويليام سبنسر" يصف فترة حكمه قائلاً:

«... فهو أطول حكام الجزائريين مدة وأكثرهم فعاليةً ...»⁽²⁾. وقال فيه الزهار:

(1) جون.ب. وولف: الجزائر وأوروبا، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعدالله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص385.

(2) وليام سبنسر : الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،

«... كان عارفاً بقوانين الملك ملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية، محباً للجهاد، ومؤثراً للعدل والإنصاف، متقشفاً في نفقاته...»، ولقد كان لهذا الأخير، دوراً كبيراً في قيادة الصراع ضد اسبانيا، نتيجة مواقفه الصارمة، ورفضه لأي تقارب معها مادامت مستمرة في احتلالها لوهران والمرسى الكبير، وهنا يُضيف الزَّهَار قائلًا :

«... وكان محمد باشا من حين ولايته لا يفتر عن بعث المراكب لغزو الإسبان...»⁽¹⁾، إلا أن تأثير ابن أخيه وكيل الحرج حسن باشا كان واضحاً على سياسته في آخر حياته، يبدو أنه أقنعه بضرورة الصلح مع الإسبان، لتعرف العلاقات الجزائرية الإسبانية في عهده تطوراً كبيراً، عكست علاقاته الشخصية مع السلطات الإسبانية، والتي توجت باتفاقية وهران 1791م.

ومما لا شك فيه؛ أن الإستقرار في هرم السلطة، إنعكس إيجاباً على مقاطعات البايك، حيث أصبح أكثر استقراراً من ذي قبل، ويعود ذلك في جزء كبير إلى التخلي عما كان معمولاً به، وهو استدعاء البايات بعد مدة تتراوح من سنتين إلى أربع سنوات، فعلى سبيل المثال نجد أن باي قسنطينة الحاج باي صالح⁽²⁾، امتدت فترة حكمه من (1771-1793)، وشهد له بالصلاح والشجاعة، وحسن التدبير، وتسيير شؤون الرعية، أمّا بايليك التيطري فقد عين عليه "مصطفى بن سليمان" الملقب بالوزناجي (1774-1792)، والذي عُرف بقوة شخصيته، وشجاعته هو الآخر، وكذلك الشأن في بايلك الغرب، الذي كانت عاصمته وقتئذٍ مدينة معسكر حين نصب عليه "محمد بن عثمان"⁽³⁾، الملقب "بالكبير" حاكماً عليه سنة 1779م، وذلك خلفاً للباي "حاج خليل"، وامتد حكم محمد الكبير إلى غاية 1796م، وكان له دور كبير في استرجاع وهران عام 1792م⁽⁴⁾.

(1) أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م، ص 26.

(2) ولد صالح باي في مدينة أزمير سنة 1725، من أب تركي اسمه مصطفى، هاجر إلى الجزائر، والتحق بالمليشيا العسكرية للعمل بها، فبرزت شخصيته، وشجاعته في الحرب وبدأ يترقى في المناصب، حتى وصل عام 1771م على رأس بايلك قسنطينة بعد موت صهره أحمد القلي.

(3) وهو محمد بن عثمان الكردي، المعروف بالناحية الغربية بمحمد لكحل، كان أبوه عثمان باياً على التيطري، ولما توفي ترك أمر عائلته لصديقه إبراهيم، وتحت رعايته نشأ محمد نشأةً صالحة، ثم زوجه إبنته، تقلد مناصب كثيرة ففي سنة 1768م، أصبح خليفة لباي الغرب، وعند وفاة صهره أصبح على رأس بايلك الغرب سنة 1779م.

(4) بن عتو بلبروات، الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779-1797، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة وهران، 2001-2002، ص 2.

لكن هذا لا يعني أن البلاد لم تعرف هزات سياسية داخلية، ففي مطلع النصف الثاني من القرن 18م، كان الداوي "محمد بكير" باشا ضحية تمرد الجند عليه سنة 1754م، كما شهدت البلاد العديد من الثورات المحلية في مختلف مقاطعات الأيالة، لكنها لم تكن من الخطر كتلك التي عرفتها الأيالة مع مطلع القرن 19م، كثورة "ابن الأحرش" في بايلك الشرق الجزائري، أو ثورة "الدرقاويين" في بايلك الغرب، التي وصلت تأثيراتها إلى ضواحي مدينة الجزائر مقر الحكومة المركزية⁽¹⁾، ومن أهم الثورات التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، تمرد كراغلة تلمسان 1756م، أولاد عاشور بفرجوية 1756م، تمرد قبيلة فليسة ببلاد القبائل 1767م، وقبائل أولاد نايل 1772م بالجنوب، ثورة أولاد عمور 1775م، بالإضافة إلى تمرد منطقة أولاد ماضي⁽²⁾ بالأغواط عام 1784م، وتمرد قبيلة سماتة 1791م بالتيطري، وحوادث عام 1792م على اثر عزل صالح باي، ومما يمكن الإشارة إليه هنا أن جميع هذه الثورات تم القضاء عليها، مما يعكس قوة السلطة في هذه الفترة، وتحكمها في الأوضاع الداخلية، ولقد كان السبب الرئيسي في العديد من هذه الثورات، هو إرهاب الأهالي بالضرائب والغرامات، دون مراعاة أوضاعهم المالية، أو الظروف التي كانت تمر بها تلك المناطق.

ب - الوضع الاقتصادي:

إن فترة الاستقرار السياسي التي ميزت عهد الداوي محمد عثمان ومساعديه، انعكست إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية، ففي معظم هذه الفترة عرفت البلاد حالة من الرخاء، والصعود المنتظم لمداخيل الخزينة، والثروة المتراكمة التي جمعها هؤلاء الحكام، ولقد ركزت الأيالة في هذه الفترة على زراعة الحبوب، خاصة القمح الصلب ذو النوعية الجيدة، والذي عرف رواجاً كبيراً في أسواق أوروبا، خاصة وأن القرن 18م يمثل قرن القمح، ويأتي في مقدمة صادرات الأيالة، وتمثل عائداته أهم مصدر لخبزينة الدولة، وكان محل تنافس العديد من الدول الأوروبية، خاصة مع اندلاع الثورة الفرنسية، ومثل أحد الأوراق السياسية المهمة في علاقة الأيالة بالدول الأوروبية، هذا ما يؤكد القنصل الفرنسي في الجزائر في 08 ماي 1793م في إحدى رسائله قائلاً:

«...إن المحصول جيد في الجزائر هذه السنة، وقد ارتفعت أسعار القمح إلى درجة لانظير له في أوروبا، وستنافس المستوردون على حبوب الجزائر، والداوي سيعمل على اشتداد التنافس بين الدول الأوروبية،

(1) الغربي الغالي: ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 10، جامعة الجزائر، 1997، ص 65.

(2) تقع إلى الغرب من مدينة الأغواط، وهي مركز موردي الطريقة التجانية في إفريقيا.

والطريقة الوحيدة للحصول على الحبوب، هو دفع ثمن أكثر من الآخرين» (1) .

بالإضافة إلى القمح هناك عدة مواد أولية، وثروات حيوانية متنوعة، ساهمت في حركة النشاط التجاري منها: الجلود، الشمع، المواشي، العسل، القطن، الحرير... وكانت محل منافسة كبيرة بين الشركات الأوروبية الكبرى البريطانية، والفرنسية، والإسبانية، والتجار اليهود قصد احتكار تصديرها، أما بشأن الصناعة والحرف اليدوية، فقد اعتمدت عمومًا على المواد الأولية المتوفرة عبر ربوع الأيالة، وعرفت الجزائر العديد من الصناعات في هذه الفترة، كصناعة الأسلحة والتي تشمل صناعة البنادق، وسبك المدافع، و تحضير البارود، وكانت تصنع بقلعة بني راشد، وقسنطينة، والجزائر واعتمدت على اليد العاملة من الأندلسيين والأتراك، بالإضافة إلى الأسرى الأجانب، وهناك صناعة الجلود التي تعتبر من بين الصناعات المهمة، نظرًا للطلب المتزايد عليها في الأسواق الأجنبية، والصناعات المعدنية المتمثلة في تدوير المعادن المختلفة وصناعة العملة، وإلى جانب هذه الصناعات عرفت الجزائر صناعات أخرى مثل صناعة الحلبي، والأحجار الكريمة - والتي اقتص بها أفراد الجالية اليهودية - الصناعة النسيجية، صناعة الصابون...

ومما يمكن الإشارة إليه فيما يخص الصناعة أنها افتقدت لآفاق التطور، و الإزدهار نتيجة تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية، والخارجية فبالنسبة للأسباب الداخلية تتمثل في إرتفاع سعر تكلفتها لأن رؤوس أموالها أصبحت موجهة لتغطية الضرائب المفروضة عليها، بالمقابل كانت السوق الجزائرية مفتوحة أمام السلع الأوروبية، التي كانت أقل ثمنًا من السلع المحلية في ظل غياب سياسة حكومية لتطوير النشاط الصناعي، مما أدى إلى انهيار هذا القطاع .

أما عن التجارة الخارجية للجزائر في هذه الفترة، فقد عرفت هيمنة التجار الأجانب على الموانئ الجزائرية، وكانت المواد الأولية الجزائرية محل تنافس بين الشركات الأوروبية الكبرى بعد دخول إسبانيا السوق الجزائرية، بالإضافة إلى هيمنت التجار اليهود في العقد الأخير من القرن 18م، نتيجة الإمتيازات التي منحت لهم على عهد الداوي حسين باشا⁽²⁾، مقابل انسحاب كلي للتجار الجزائريين بسبب السياسة المفروضة من طرف الدول الأوروبية، والتي تقضي بإبعاد التجار المغاربة عمومًا عن التجارة الدولية من خلال وضع العديد من العراقيل، والإجراءات على مستوى الموانئ

(1) منور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة، الأسعار والمداهيل، ج2، دار القصبه للنشر، الجزائر

2009، ج1، ص254

(2) أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،

1982، ص155 .

الأوربية، التي تحول دون تعاطيهم التجارة بشكل طبيعي هذا من جهة، بالإضافة إلى هيمنة العديد من رجال الدولة على تصدير، واحتكار سوق العديد من المواد الأولية .

كما حققت الجزائر عائدات مهمة نتيجة عمليات الإقتداء بعد الحملات الإسبانية، لأن أسعار الإقتداء عرفت ارتفاعاً كبيراً خاصة بالنسبة للأسرى الإسبان، الذين تتم فديتهم بأثمان معتبرة، إلا أن الجزائر عرفت تردّ للأوضاع الإقتصادية في بعض الفترات، نتيجة عوامل طبيعية مرت بها البلاد، كسنوات القحط والجفاف، مما أدى إلى موت آلاف الناس، وانتشار الفقر والبؤس، وقلة المؤن والمحاصيل الزراعية، ومن أهم المجاعات التي وقعت في النصف الثاني من القرن 18م، مجاعة 1752م، والتي استمرت لمدة أربع سنوات، وذهب ضحيتها 1700 شخص في مدينة الجزائر، ومجاعة (1778-1779)، حيث أصبح الناس يموتون من جرائها في شوارع مدينتي الجزائر، وقسنطينة، بالإضافة إلى مجاعي 1789، 1794م، ولقد أعقب هذه المجاعات غلاءً في الأسعار وشيوع الفوضى، كما صاحب هذه الكوارث أحياناً زحف الجراد، مما زاد من تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان، مثل ما حدث في سنوات 1760م، 1778م، 1784م، 1789م، مما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية خاصة وأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على القطاع الفلاحي، مما انعكس سلباً على عائدات البلاد⁽¹⁾.

لقد تميزت هذه الفترة بتنامي نفوذ التجار اليهود وهيمنتهم على الإقتصاد الجزائري، وظهرت عدة شركات تجارية لهؤلاء اليهود، مثل "بيت بكري"، ولقد إستغلوا نفوذهم السياسي لدى دايات وبايات الجزائر، وأصبح لديهم مكاتب تجارية عبر مختلف الموانئ الجزائرية، إلى جانب هذا كانت لهم صلات قوية تربطهم بالبيوت التجارية الأوربية⁽²⁾، خاصة في كل من ليفورن، جينوه و مرسلينا، وحتى بعض الموانئ الإسبانية، حيث تمكنوا من فتح مكاتب تجارية بمختلف موانئ البحر الأبيض المتوسط، ولقد تسبب انحياز العديد من رجال الدولة إلى جانبهم في العديد من الإضطرابات الداخلية، مثلما حدث لـ: "بن يمين بوشناق" الذي قتل في نوفمبر 1792، وفي 14 جويلية 1794م تم إعدام "ماردوخي ناربوني"، كما كان نشاط تجار اليهود سبباً في العديد من الأزمات بين الدول، بسبب الديون التي كانت على عاتق العديد من التجار الأوربيين لصالح التجار اليهود، مثلما حدث مع اسبانيا و فرنسا في نهاية القرن 18م، والتي كانت محل مطالبة من دايات الجزائر، و مما يُثبت نفوذهم في هذه الفترة، أنهم كانوا على عهد

(1) ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديثة والمعاصرة ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 130 .

(2) عبد الرحمان بن محمد الجليلي: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، 1980، ج3، ص 296.

الداي حسن باشا قد أعفوا من دفع الرسوم على مستوى الموانئ، مما جعل العديد من الشركات التجارية الأوربية، تقبل بوساطة اليهود لدى السلطات الجزائرية⁽¹⁾، من أجل التهرب من دفع هذه الرسوم، مما يساهم في دفع أموال أقل لشراء حمولات القمح .

ففي أكتوبر 1795 قام الداي حسن باشا بمراسلة الوزير الأول الإسباني، لمطالبته بالتدخل لصالح الإخوة اليهود لتسديد ديونهم، ومن بين ما جاء فيها: «... وأعلموا أن أعز ملتصق عندكم هو الإستعمال في النظر في هذه القضية...»⁽²⁾، وفي عام 1798م بعث الداي مصطفى برسالة إلى المديرية التنفيذية بفرنسا حول تباطؤ التجار الفرنسيين في تسديد الديون المستحقة لبكري، مما يبرز النفوذ الذي تمتعوا به لدى السلطات الجزائرية، وفي هذا الشأن كتب " غارو " "Garrot" : « إن اليهود الذين لم يمارسوا أنشطة ذات أهمية، ولم يرتبطوا إلا بمهن وضيعة، وبمكاسب مبهمة استطاعوا تحطيم العرب الذين أرهقتهم الضرائب، والغرامات ... و ذلك بإغراء الرجال بالقروض، والنساء بالأسعار الزهيدة التي يعرضونها عليهن مقابل الجواهرات، والمنسوجات الحديدية الغالية »

ج- الوضع الاجتماعي:

لقد عرف الوضع الاجتماعي صعوبات كبيرة، وتراجعا للنمو السكاني، نتيجة الظروف الصحية المتردية، بسبب انتشار الأمراض والأوبئة، ومن بين السنوات التي عرفت انتشارا للوباء هي سنوات: 1751م، 1784م، 1786م، 1788م، 1793م، 1799م، على سبيل المثال وباء عامي (1786-1787م) أدى إلى هلاك 16208⁽³⁾ نسمة في مدينة الجزائر لوحدها، كما تسبب في موت ثلثي سكان عنابة، وتركت أراضيها من دون حصاد⁽⁴⁾.

هذا وقد عرفت البلاد سلسلة من الهزات الأرضية العنيفة، التي تسببت في تخریب العديد من المدن، وخسائر في الأرواح والممتلكات، مثل زلزال 1755م والمعروف لدى المؤرخين بزلزال لشبونة، لوقوع محوره بالقرب منها، وفي عام 1760م وقع زلزال خرب البلدة وأضرّ بالجزائر العاصمة، وفي العقد الأخير من القرن 18م حدث زلزال وهران، والذي ساعد على ازدياد الضغط الجزائري على الإسبان،

(1) كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، ط1، بيت الحكمة الجزائر، 2009، ص66.

(2) يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني بمدرید (1780-1798م)، د م ج، الجزائر، 1993، ص ص 196-197.

(3) Lucette Valenci : **Le Maghreb avant la prise d'Alger**, Flammarion, Paris, 1969, p89.

(4) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص126.

فقد كان هذا الزلزال من الشدة مما قضى على 1000 شخصٍ تحت الأنقاض⁽¹⁾.

أدى طغيان النشاط الزراعي على المجتمع الجزائري في تلك الحقبة إلى تمركز الغالبية الساحقة من السكان في الأرياف، والبوادي بجوالي 95 %، وكانوا موزعين بحكم علاقتهم بالسلطة إلى :

- قبائل المخزن وهم قبائل متعاونة مع حكام الأيالة.

- قبائل الرعية وهي قبائل خاضعة ومستغلة، ضعيفة اقتصادياً وعسكرياً.

- سكان متحالفون مع السلطة السياسية⁽²⁾.

- سكان ممتنعون عن تقديم الولاء للسلطة السياسية، وعادة ما يستقرون في المناطق الجبلية والنائية.

أما سكان الحواضر فنسبتهم محدودة في هذه الفترة، حيث لا يمثلون سوى 5 % من مجموع السكان، وينقسمون إلى الفئات التالية⁽³⁾:

- فئة حاكمة تتمثل في الأقلية التركية العثمانية والکراغلة.

- الحضر أو البلدية: وهم الذين يقطنون المدن بصفة دائمة مثل الأندلسيين

- فئة البرانية: وهم الذين وفدوا إلى المدن قصد الحصول على عمل، أو لممارسة نشاط اقتصادي .

- فئة الأجانب اليهود والمسيحيين.

وإذا حاولنا تقسيم هذه الفئات حسب النشاط الاقتصادي، يمكن حصرها في ثلاث فئات وهي:

1- فئة الأثرياء: وتأتي على رأس التركيبة الاجتماعية، وتشمل العناصر التركية العثمانية التي تهيمن على

السلطة السياسية، مثل الداوي، مجلس الديوان، البايات، وكبار مسؤولي الدولة، وهذه الطبقة تتمتع

بمجموعة من الإمتيازات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كانت محل معارضة العديد من الفئات الاجتماعية

الأخرى⁽⁴⁾.

2- فئة التجار والحرفيين : وهي التي ارتبطت نشاطها بالقطاع التجاري والحرف، وتشمل فئات متعددة

الکراغلة، اليهود، المورسكيون، بني ميزاب.....

(1) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص127

(2) بن عتو بلراوات: المرجع السابق، ص21.

(3) أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص59-67 .

(4) بن عتو بلراوات: المرجع السابق، ص23.

3- فئة العامة : وهي بدورها موزعة إلى فئات متعددة ، وأغلبها ينشط في الأشغال العامة على مستوى الموانئ ، وفي الأراضي الزراعية ، وتتكون من العبيد ، البرانيين، وصغار التجار والحرفيين⁽¹⁾.

د- الوضع الثقافي :

إنّ الحديث عن الوضع الثقافي يتطلب منا التركيز على التعليم في هذه الفترة ، باعتباره الأساس الحقيقي لكل ثقافة، ولأني تقدم في المجتمع، لقد انتشر التعليم في هذه الفترة بين المدن والأرياف، لكن هناك فرق فيما يتعلق بالتحصيل العلمي والمعرفي، بفعل اختلاف ظروف الحواضر عن ظروف الأرياف، وارتبطت حركة التعليم بأربعة هياكل تعليمية أثناء هذه الفترة و هي :

1-الكتاتيب:

تنتشر بكثرة في كل حي من أحياء الحواضر، وفي الأرياف والمناطق الجبلية ، والصحراء، وتمثل مرحلة ابتدائية للمتعلم، يحفظ فيها على مدى ثلاث أو أربع سنوات القرآن الكريم ، و يتعلم بالموازاة إلى هذا الكتابة، والقراءة⁽²⁾ .

2-الزوايا:

تنتشر هي الأخرى في المدن والأرياف، والمناطق الجبلية، وهي في العادة تنتسب إلى إحدى الطرق الصوفية ، لعبت دوراً فعالاً في التعليم الديني والجهاد .

3-المساجد و الجوامع :

لقد اشتهرت كل حاضرة من حواضر الجزائر العثمانية بجامعها الأعظم، الذي كان يمثل معهداً للتعليم الثانوي و العالي معاً.

4-المدارس:

و لقد أشار أبو راس الناصري إلى بعض المدارس بعد تعريفه للمدرسة قائلاً: « ... المدرسة المتعارفة عندنا الآن هي التي تبني لدراسة العلم، أي لتعليمه و تعلمه كمدرسة ابني الإمام بتلمسان ، والمدرسة القشاشية في الجزائر، و المحمدية بأم معسكر ». و على العموم، تميّز النصف الثاني من القرن 18م بتدهور الحياة الثقافية والفكرية، وهذا ما تطرقت إليه العديد من المصادر، فهذا أبو القاسم الزياني يصف لنا هذا الوضع عند نزوله بتلمسان عام 1792م ، خاصة و أنّها كانت تمثل عاصمة المغرب الأوسط قبل الوجود العثماني، حيث كتب: «.. وهؤلاء الطلبة الذين بتلمسان ليس فيهم من يحسن منطقاً، ولا لغةً عربيةً

(1) صالح عبّاد : الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط2، دار هوم، الجزائر، 2007، صص 356-361 .

(2) بن عتو بلبروات ، المرجع السابق ، ص 24.

لإصلاح اللسان، ولا يتعاطون الفروع الفقهية والأحاديث النبوية..»⁽¹⁾، و مما يعكس حقيقة هذا الوضع هو المصنفات التي تزامنت مع هذه الفترة، حيث نجد أنه يغلب عليها استعمال الكلمات الدارجة، بالإضافة إلى بعض الأساليب والتعابير الركيكة، التي لا صلة لها باللغة العربية، كما نجد المزج بين كلمات باللغات الأجنبية ونقلها إلى اللغة العربية .

هـ - الأوضاع الخارجية:

أما فيما يتعلق بالوضع الخارجي، فعلى المستوى الإقليمي فقد اتسمت العلاقات مع جيرانها بالاستقرار وحسن الجوار، ماعدا تونس التي كانت تحت هيمنة الجزائر، والتزم باياتها بالشروط المفروضة من طرف دايات الجزائر، والتي عرفت في فترة حكم الداوي علي بوضع توترًا، ومالت العلاقات إلى القطيعة والحرب، والتي انتهت بحملة وجهتها الجزائر في عام 1756م، والتي نجحت في السيطرة على تونس وتنصيب محمد بن الحسين باياً عليها⁽²⁾ .

وتعرضت الجزائر عام 1770م إلى حملة عسكرية من طرف الدنمارك، حيث وصل في الفاتح جويلية أسطولاً بحرياً بقيادة الأميرال كاس (Cass)، وطلب من الداوي تعويضات عن خسائر البحرية الدنماركية، فرفضت الجزائر هذه المزاعم، فقام قائد الحملة بقصف مدينة الجزائر، وتصدى الداوي لهذه الحملة، وأرغموا في الأخير على الإنسحاب، وتعهدت الدنمارك بدفع تعويض عما خلفته الحملة من خسائر، وزودت النيابة بكمية من المدافع والتموينات الحربية، أما في الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط، فقد ارتبطت الجزائر في هذه الفترة، بمجموعة من الإتفاقيات السلمية مع العديد من الدول الأوربية، والتي ذكرها سلفاً، مما يبرز مدى استقلالية القرار الجزائري، وانتهاج الجزائر لسياسة خارجية مستقلة، فكانت تسالم من تشاء وتحارب من تشاء⁽³⁾.

أما على صعيد صراعها مع اسبانيا، فلعل أبرز التطورات السياسية التي عرفت الجزائر في القرن 18م على الإطلاق، هو استكمالها لوحدتها السياسية باسترجاعها لوهران والمرسي الكبير 1792م، واللذان تمثلان جوهر الصراع الجزائري الإسباني، وهذا بفضل مجهودات الداوي السابق محمد عثمان باشا، والتي استكملها ابن أخيه الداوي حسين باشا، هذا الأخير الذي عرف بدوره الكبير في إبرام الصلح مع اسبانيا

(1) بن عتو بلراوات، المرجع السابق، ص 24.

(2) عمار بن خروف: علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات (1671-1830م)، م د ت، عدد 10، جامعة الجزائر، 1997، ص 396.

(3) عائشة غطاس: المعاهدة الجزائرية البندقية 7 محرم 1177هـ - 18 يوليو 1763م، م د ت، عدد 07، الجزائر، 1997. ص

عندما كان وكيلاً للحرّج، لتعرف العلاقات الجزائرية الإسبانية في فترة حكمه تطوراً وتوسعاً كبيرين، مسّ العديد من المجالات، فبمجرد الجلاء عن مدينة وهران، هرع عدد كبير من التجار الإسبان إلى الجزائر، وجعلوا من بايلك الغرب مركزاً لنشاطهم التجاري⁽¹⁾.

2- أوضاع إسبانيا :

أ. الأوضاع السياسية:

شهدت إسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م كغيرها من بلدان أوروبا الغربية حركة تجديد ونهضة، شملت جوانب متعددة من نواحي الحياة، تبنّاها ملكان مستنيران، ابنا فليب الخامس وهما: " فرديناند السادس " (1735-1759م)، و "شارل الثالث" ⁽²⁾ (1759-1788م)، هذا الأخير يعتبر النموذج الإسباني لحاكم مستبدٍ مستنير، أو كما لقب "بالطاغية المستنير"، ولقد ساعده على تطبيق إصلاحاته بنجاحه في الإصلاحات التي قام بها في نابولي حين كان ملكاً عليها، حيث قام بالعديد من الإنجازات، خاصة في ميدان التعليم عندما قام بتوسيع وتطوير جامعة نابولي، كما فرض الضرائب على رجال الدين، وعند ترثه على عرش إسبانيا أراد أن يضع أفكاره الإصلاحية موضع التنفيذ⁽³⁾.

ولقد كان لقوة شخصية هذا الأخير وكفاءته، دوراً كبيراً في استقرار إسبانيا، بالإضافة إلى رغبته في

استعادة المكانة الإقليمية والدولية لإسبانيا، إلى جانب هذه العوامل الشخصية، فقد ساعده في تحقيق

جهوده الإصلاحية مجموعة من الشخصيات مثل "الكونت داراندا"، وخاصة الكونت "فلوريدا بلانكا"

فهذا الأخير إن صحّ المصطلح في تلك الفترة، يمكننا وصفه بالرجل التكنوقراط، فهو رجل براغماتي

النظرة في تحديد الأولويات، والمصالح في العلاقات الخارجية لإسبانيا، فهو صاحب مقولة:

«...إننا لا نبحث عن المجد، بل نبحث عن امتيازات اقتصادية..»، وعن سياسته في الجزائر قال :

(1) جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف الجهاد، الجزائر، 2004، ص 236.

(2) ولد بمدريد عام 1716 وهو ابن فليب الخامس، عين ملك على نابولي وصقلية (1734-1752م)، ثم توج ملكاً لأسبانيا ما بين (1759-1788م).

(3) ناصر الدين سعيدوني: المعاهدة الجزائرية الإسبانية 1791، م د ت، عدد 07، الجزائر 1999م/1414هـ، ص 71.

« .إننا نسعى لحرية التجارة لننتقل إلى احتكار التجارة... » (1).

وتم تعبئة الرأي العام الإسباني، من أجل إنجاح هذه الإصلاحات، التي يعمل الملك على تحقيقها، ولقد تبلورت هذه الجهود في إطار جمعيات تُعرف بـ " جمعيات أصدقاء الوطن "، والتي بدأت في الظهور منذ عام 1746م، والتي وصل تعدادها عند نهاية القرن إلى اثنين وستين جمعية، وكان نشاطها يمسُّ قطاعات مختلفة في الدولة.

أما على صعيد الأوضاع الداخلية؛ فقد كانت بعض الأقاليم الإسبانية تتمتع بنوع من الاستقلالية، مثل إقليم "الباسك"، فقد كان لهذه الأقاليم الحق في المحافظة على امتيازاتها ونظمها الخاصة، والحق في جباية الأموال العامة والتصرف بها بحرية تامة، مقابل تعهدها وولائها للتاج الإسباني، أما في بعض الأقاليم الأخرى، فقد ظلت إسبانيا في هذه الفترة، تواجه عقبات كبيرة، لتوطيد سلطتها المركزية المطلقة بصورة حقيقية على كافة أقاليمها، لكن وبفضل الجهود الكبيرة، استطاعت في أواخر هذا القرن، أن تُحقق هذا التحدي باستسلام برشلونة عام 1794م، ولم تنته المقاومة المسلّحة في إسبانيا إلا بإخضاع "مايوركا" سنة 1795م (2).

كما مثلت مواقف الكنيسة أهم التحديات السياسية في هذه الفترة، نتيجة معارضتها للعديد من الإصلاحات والقرارات التي اتخذتها السلطات الإسبانية، خاصة التي تتعلق بأملالك الكنيسة والأديرة، لما لهذه المؤسسة الدينية من امتيازات، كانت قد استحوذت عليها منذ فترة العصور الوسطى (3)، ووقف البلاط الملكي عاجزاً أمامها، لما تتمتع به من مكانة في المجتمع الإسباني، مما جعله يعدل عن هذه الفكرة، تجنّباً لأي مقاومة أو ثورات شعبية.

ب. الأوضاع الاقتصادية:

تظافرت جهود الجمعيات السابقة إلى جانب الحكومة، وأنشأت العديد من الصناعات الحديثة، رغبة منها في مسايرة التحولات التي كانت تشهدها العديد من دول أوروبا الغربية في هذه المرحلة، والتي سمحت

(1) Cara del Aguilla (L): Les Espagnols en Afrique, les relations politiques et commerciales avec la régence d'Alger de 1786-1830 Sind, théor doc, 3 cycle Bordeaux, 1974.

(2) ماتيبوس اندرسون : المرجع السابق، ص 173-174.

(3) جمال قنان: مظاهر من تطور أوروبا في القرن الثامن عشر، د م ج، الجزائر، 1984 ص 64 .

لها بالانتقال الى الفترة المعاصرة، وعلى هذا الأساس أولت هذه الجمعيات اهتماماً كبيراً بالجانب العلمي في تطوير العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية⁽¹⁾، وذلك من خلال إقامة العديد من المراكز العلمية الخاصة بتطوير بعض الصناعات، ومراكز لتنمية القطاع الزراعي، مما ساهم في إنشاء العديد من الصناعات الحديثة، كصناعة الزجاج، الجلود، الأسلحة، السفن التجارية والحربية، الصناعات النسيجية بمختلف أنواعها، الزراعي، الأقمشة، ورغم ذلك عرفت اسبانيا تأخرًا نسبيًا في مجال الثورة الصناعية، مقارنة بنظيراتها في أوروبا، مثل بريطانيا، هولندا، فرنسا⁽²⁾، وبالموازاة مع هذه الإصلاحات، عمدت الدولة إلى وضع العديد من الإجراءات العملية، بهدف دعم الإقتصاد الإسباني من خلال تقديم جملة من التسهيلات للمنتجين في مختلف القطاعات، و متابعة هذه المشاريع، وذلك بالإستعانة بالخبرة الأجنبية، وتكوين اليد العاملة المؤهلة، والتسهيلات الضريبية، كما حظي القطاع الزراعي بنفس الإصلاحات، والإمتيازات حيث أوليت له عناية لا تقل عن تلك التي حظيت بها الصناعة، وعمله في هذا المجال تبلور على الخصوص في ميدان إستصلاح الأراضي الزراعية، وتعمير المناطق الريفية بالسكان وضمان استقرار اليد العاملة التي تنشط في هذا القطاع ومن بين المناطق التي تم استصلاحها منطقة "سيرامونيا"، والمنطقة الواقعة بين "اشيلية وقرطبة"⁽³⁾.

وفي الجانب الاقتصادي دائماً، عرفت اسبانيا في نهاية القرن 18م، شُحاً كبيراً في مادة الحبوب، حيث أصبح جنوبها في حاجة ماسة إلى القمح، وأصبحت عاجزة عن تلبية حاجيات سكانها وجيوشها الملكية المنتشرة في العديد من المناطق الساحلية، لأن إنتاجها من هذه المحاصيل لم يعد كافياً، وأصبحت في تبعية للجزائر التي مثلت المزود الرئيسي لها بهذه المادة، وقد تزامن هذا العجز مع أزمة مالية خانقة، بسبب تزايد نفقات الدولة المختلفة، نتيجة تكلفة الإصلاحات التي عرفتتها اسبانيا⁽⁴⁾، بالإضافة إلى تزايد نفقاتها

(1) جمال قنان: مظاهر من تطور أوروباص66.

(2) ماتيسوس أندرسون : تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا، تعريب د. نور الدين حاطوم، ط1 ، دار الفكر، دمشق، 1988م، ص73.

(3) جمال قنان: مظاهر من تطور أوروباص63.

(4) نفسه، ص65.

العسكرية، بسبب الصراعات التي خاضتها داخل وخارج أوروبا، مما زاد من أعباء خزانة الدولة، وقد كادت أن تتحول هذه الأزمة إلى كارثة، بعد أن أفلس البنك الذي أسسه أحد الفرنسيين، بترخيص من الملك، والذي منحه صلاحية إصدار الأوراق النقدية، كما حضيت التجارة الخارجية باهتمام كبير، فقد مثل البحث عن الأسواق الخارجية، أحد أهم الأولويات في العلاقات الخارجية لاسبانيا، فعلى مستوى التجارة مع المستعمرات، تم إلغاء الاحتكار الذي كان يتمتع به ميناء قادش⁽¹⁾، في هذا المجال، وأصبحت التجارة مع المستعمرات مفتوحة في وجه الموانئ الإسبانية الأخرى، وتأثرت السياسة الاقتصادية في اسبانيا بالنظريات التي تمتدح حرية التجارة، فانطلاقاً من سنة 1796م عرفت اسبانيا تحريراً زائداً لتجارها الخارجية⁽²⁾. كما تشكلت في اسبانيا العديد من الشركات التجارية الكبرى، على غرار باقي الدول الأوروبية الأخرى، مهمتها القيام بالعمليات التجارية والتبادل مع البلدان الواقعة فيما وراء البحار، أو الشركات التجارية الإسبانية التي كان لها نشاطاً كبيراً مع دول المغرب، التي استقرت في العديد من موانئ شمال إفريقيا، بعد إبرام كل معاهدة سلام، مثل شركة صيد المرجان التي كانت تنشط في ليبيا عام 1784م، شركة كمبانا التي كان لها مكتب تجاري في الدار البيضاء، وشركة "باترو، ريزو" بالإضافة إلى المؤسسات التي تمركزت في الموانئ الجزائرية، بعد إبرام اتفاقية وهران لعام 1791م، مما يعكس التنافس الحاصل في تلك الفترة، بين الدول الأوروبية، ورغبتها في الهيمنة على أهم الأسواق الدولية⁽³⁾.

ج. الأوضاع الاجتماعية:

أما عن الجانب الاجتماعي، عرفت اسبانيا في نفس الفترة، ظاهرة هامة تتعلق بذلك التغيير، الذي طرأ على النظام الديموغرافي للسكان⁽⁴⁾، الذي عرف تزايداً واضحاً، على غرار العديد من الدول الأوروبية،

(1) أهم الموانئ الإسبانية بالنسبة للعلاقات التجارية بين الجزائر واسبانيا، حيث يأتي في المرتبة الأولى من حيث المبادلات التجارية . فقد كان يحتكر جل المبادلات التجارية إلى غاية نهاية القرن 18م.

(2) ماتيوس اندرسون : المرجع السابق ، ص 184.

(3) عبد القادر فكايير : آثار الإحتلال الإسباني على الجزائر ، خلال العهد العثماني (10-12 هـ / 16-18 م) ، رسالة

دكتوراه ، 2009/2008 ، ص ص 298 – 304.

(4) تعتبر ظاهرة النمو السكاني، أهم خصائص القرن الثامن عشر في أوروبا ككل ولا تقتصر على اسبانيا، واتخذت كدريعة لتبرير

الحركة الاستعمارية خلال القرن 19م.

وسيكون له انعكاسات هامة في العديد من المجالات، وشكّل احد أهم تحديات تلك المرحلة مما جعل السلطات الإسبانية، تُوجه أنظارها نحو الخارج، للبحث عن امتيازات اقتصادية خارج أوروبا، لتلبية حاجيات سكانها المتزايدة ، وتحقيق توازن بين النمو الإقتصادي، والسكاني⁽¹⁾.

على الرغم من التحولات التي شاهدها اسبانيا في عدة ميادين منذ عصر النهضة، فإن البنية الاجتماعية بقيت محتفظة بطابعها الأرستقراطي الموروث عن العهد الإقطاعي، ومن هنا فإن مُلاك الأراضي وفقاً للنُظم السائدة، هم الذين يتمتعون بكل الإمتيازات، حيث انقسمت بُنية المجتمع الاسباني إلى ثلاث طبقات إجتماعية وهي :

1. رجال الدين :

إنّ رجال الدّين في اسبانيا يتمتّعون بمكانة خاصّة في المجتمع، وهي المكانة التي تدعمها امتيازات مادية عديدة، إلا أنه في النصف الثاني من القرن 18 م، ظهرت تيارات فكرية تدعو إلى ضرورة وضع حدّاً للإمتيازات التي يتمتع بها رجال الدين، وتحديد نشاطهم في ميدان العقيدة والأخلاق، أما المجالات الأخرى؛ فلا بد أن تنتزع منهم، وبهذا اضطر رجال الدين والكنيسة عموماً، إلى التنازل عن كثير من الصلاحيات، ولقد وقف رجال الدين الإسبان في العديد من المواقف، في وجه العديد من الإصلاحات التي أقدم عليها بعض ملوك اسبانيا في هذه الفترة⁽²⁾.

2. النبلاء:

ويشكل هؤلاء طبقة متميزة، فقد كانت هذه الطبقة شبه معزولة عن الطبقات الإجتماعية الأخرى، خاصة طبقة العامة، والإنتماء إليها هو إنتماء عرقي، وتعمل هذه الطبقة على المحافظة على نقاء العرق بعدم الإختلاط مع طبقة العامة⁽³⁾.

3. البرجوازية:

من خصائص القرن 18 م عموماً هو صعود البرجوازية ونموها، رغم أن مؤسسات النظام القديم كانت تقف حجر عثرة في طريقها، وكانت هذه الطبقة تستمد قوتها الأساسية من النشاط التجاري والصناعي، وهي التي ستكون لها الغلبة في القرن 19م، من خلال تزعمها للتيار المناهض للرأسمالية، والذي

Cara(Louis) : Op.Cit p 113.

(1)

(2) جمال قنان: : مظاهر من تطور أوروبا بص ص 11- 16 .

(3) نفسه، ص 17.

عمل على ازالة كل التنظيمات التقليدية، المتوارثة عن العصور السابقة، والتي كان يرى فيها أحد المعوقات التي تحول دون تحقيق أي اصلاحات سياسية، واقتصادية.

4. الطبقة العامة :

وتأتي في آخر البناء الاجتماعي، فهي مُسَخَّرَةٌ ومُعَدَّةٌ، للقيام بالأعمال اليدوية، وهي وجدت لتكون في خدمة الطبقات العليا من المجتمع⁽¹⁾.

بالإضافة إلى التنوع الذي عرفته التركيبة الاجتماعية في اسبانيا، عرفت اسبانيا بتنوع قومياتها العرقية والتي تتكون من العديد من العرقيات، والطبقات المتميزة عن بعضها البعض، فعلى الرغم من أن هذه الأقاليم متحدة سياسياً بالولاء لملك واحد، فهي تظهر لبعضها البعض عواطف اللامبالاة والعداء والخصام، ومن بين أهم هذه العرقيات لدينا: "البشكنس، القشتاليين"، "الكاتلونيين والأندلسيون"، البرتون والغاسكويين" إلا أنهم مع وعيهم التام بأنهم رعايا ملك واحد، لا يشعرون كذلك بأنهم أعضاء وطن واحد⁽²⁾.

د. الأوضاع الخارجية:

وفيما يخص الوضع الخارجي، فقد عرفت تطورات هامة، سواء على المستوى الإقليمي في أوروبا، أو في حوض المتوسط، أو في مستعمراتها في القارة الأمريكية، فعلى المستوى الإقليمي مُنيت اسبانيا بالعديد من الهزائم التي هزّت مكانتها السياسية في القارة، وباتت قلقة من تزايد النفوذ السياسي والعسكري لبريطانيا في حوض المتوسط، وتخوّفها من حدوث هجمات ضد ممتلكاتها في أمريكا الجنوبية، وهذا ما فرض عليها تجديد اتفاق التحالف مع فرنسا، في إطار ما يعرف بميثاق العائلة⁽³⁾ في أبريل 1761م التزمت اسبانيا بموجبه بالوقوف إلى جانب فرنسا، مما تسبّب لها في ضياع مستعمراتها في منطقة "الكاربي"،

(1) جمال فنان: مظاهر من تطور أوروبا.....، ص 18.

(2) ماتيوس اندرسون : المرجع السابق ، ص 44.

(3) Louis Bertrand : **Histoire d'Espagne**, 11 édition, Arthème Fayard et Cie éditeurs, Paris, pp 483-484.

واحتلال جزيرة كوبا من طرف الإنجليز، كما رضخت إلى الشّروط البريطانية بإبرام معاهدة باريس، 10 فبراير 1763م.

كان القرن الثامن عشر ميلادي قرن الحروب الأوربيّة بامتياز، بسبب المنافسة الإستعمارية بين دول القارة، وبالنسبة لإسبانيا فإن قضية الجزائر كانت تشكّل حجر عثرة في وجه المشروع الإسباني، الذي يقوم أساساً على المحافظة على المستعمرات في العالم الجديد، وعلى استرداد الأراضي والجزر، التي تحتلّها إنجلترا في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك وبعد أربع سنوات فقط من هزيمة الجزائر 1775 م، وجدت إسبانيا نفسها في مواجهة إنجلترا، في محاولة منها لإستعادة جبل طارق وجزيرة مايوركا، وفي قارة أمريكا خاضت إسبانيا الحرب ضمن التحالف، الذي شكلته فرنسا والثوار الأمريكيين ضد إنجلترا، والمعروفة بحرب الإستقلال الأمريكي.

كما انتهت الحرب الإسبانية الإنجليزية بهزيمة مجددة لإسبانيا، في محاولة منها لإسترجاع جبل طارق ما بين 1779-1782م، والتي تُوجت بمعاهدة سلم بينهما في "فرساي" في سنة 1783م، حيث فرضت بموجبها بريطانيا شروطها على إسبانيا، واعترافها بالممتلكات البريطانية داخل القارة الأوربية وبالعالم الجديد⁽¹⁾.

وعندما فشلت إسبانيا في تحقيق أيّ نصر داخل القارة، لجأت إلى التّعويض خارجها، فلم تلبث أن واصلت أسلوبها العدائي، وانتهجت سياسة التهديد والضغط على الجزائر، مما أدى إلى وقوع العديد من الإصطدامات بين الطرفين، لم تحقق من ورائها إسبانيا أي مكسب سياسي، أو إقتصادي يذكر، بل على العكس لحقت بها هزائم جسيمة بسبب الحملات المتتالية في الربع الأخير من القرن 18م، وهي حملات (1775، 1783، 1784م)⁽²⁾.

لكنّ بالمقابل عرفت إسبانيا توجهات جديدة في سياستها الخارجية مع دول العالم الإسلامي، أثناء فترة حكم "كارلوس الثالث"، والتي تميزت بنوع من الوفاق من خلال إبرام العديد من معاهدات السلام، بدائي مع المغرب عام 1768م، ثم تلتها كل من الدولة العثمانية سنة 1782م، وطرابلس سنة 1784م، والجزائر 1786م، وأخيرا تونس 1791م، وبالتالي أصبحت منذ هذه السنة في حالة سلم مع الدول الإسلامية، فقد عزّزت روابطها مع المشرق والمغرب، ولعل هذا يُظهر التّوايا الحسنة لإسبانيا

(1) ماتيسون أندرسون: المرجع السابق، ص 468.

(2) يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1 دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 289.

لتبديي مخاوف وشكوك دول المغرب اتجاهها، وبهذا أصبحت مناطقها الساحلية التي غادرها سكانها في حالة من الأمان والإستقرار.

المبحث الثاني:

الحملة الإسبانية على الجزائر في النصف الثاني من القرن 18 م :

سعت اسبانيا بكل الطرق الدبلوماسية إلى إبرام معاهدة سلام مع الجزائر، رغبةً منها في التخلص من الضغوطات المتواصلة التي تتعرض إليها سواحلها من طرف البحرية الجزائرية، وبعد فشل مساعيها في تحقيق الصلح، قرّرت القيام بعمل عسكري، للقضاء على التهديدات التي كانت تشكلها الجزائر على السواحل، والتجارة الإسبانية⁽¹⁾. ولتحقيق هدفها قامت بثلاث حملات عسكرية وهي:

- حملة الكونت أوريلي 1775 م.

- حملة دون أنطونيو بارسيلو الأولى على مدينة الجزائر 1783م.

- حملة دون أنطونيو بارسيلو الثانية 1784 م .

1- حملة الكونت أوريلي "Oreilly" 1775م :

يُعتبر الهجوم الإسباني على مدينة الجزائر عام 1775م من المعارك المهمة، والوقائع الحاسمة من حيث تطوراتها، أو النتائج التي أسفرت عنها، لقد قرر الملك الإسباني خلال هذه الحملة معاقبة الجزائر، لوقف المناوشات التي تقوم بها في البحر المتوسط ضدّ المصالح الإسبانية ، ولقد كان وراء هذه الحملة جملة من الدوافع هي:

- كانت طموحات الملك الأسباني "كارلوس الثالث" كبيرة في شأن الصراع الجزائري الإسباني، لأن الأمل كان يحدوه، من أجل تحقيق ما عجز عن تحقيقه أسلافه مثل "شارل الخامس"، في حملته سنة 1541م، كما شكّلت هذه الحملة تحدياً كبيراً، لأنها تمثل أول امتحانٍ له في شأن الصراع الجزائري الإسباني، بعد تولّيه عرش اسبانيا.

- رغبة اسبانيا في التعويض عن هزائمها بالقارة الأوربية، ففي حرب السبع سنوات، التي جرت أطوارها في الفترة الواقعة بين 1756-1763م خرجت إسبانيا مهزومة ضمن التحالف الذي جمعها بكل من فرنسا، والنمسا، ضدّ إنجلترا وبروسيا، وخسرت العديد من ممتلكاتها⁽²⁾ في العالم الجديد، ومما لا شك

(1) محمد خير فارس : تاريخ الجزائر الحديث، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان 1979م، ص115 .

(2) من بين الممتلكات التي خسرتها، جزر الكرايب، بأمريكا الوسطى.

فيه، أن هذه الحروب المتواصلة، أنهكت إسبانيا كثيراً على الصعيدين العسكري و المالي، فضلاً عن خسارتها لعدّة مواقع في أوروبا والعالم الجديد.

- وصول القيادات الإسبانية إلى قناعة بشأن صراعها مع الجزائر، وهي زيادة الضغوطات العسكرية من أجل احتلال مدينة الجزائر، وبالتالي وضع حد نهائي لتهديدات النشاط البحري الجزائري، أو التوصل إلى إبرام صلح يخدم الطرفين.

- محاولة إسبانيا استغلالها للتقارب بين فرعي أسرة البوربون ، في كل من إسبانيا و فرنسا.

- فشل المساعي الإسبانية في عقد الصلح مع الجزائر حيث استغلّت إسبانيا فرصة تعيين الداوي الجديد "محمد بن عثمان باشا"، بعد وفاة "علي بوصيغ"، وأرسل إليه مهتئاً بالمنصب الجديد، طالباً منه الصلح مع مملكته مقابل مبالغ مالية كبيرة، لكن الداوي الجديد كرّر لمبعوث الملك موقف سلفه وقال له: «...إني لا أخاف من القوّات الإسبانية، وإنّ السّلاح هو الفيصل بيننا...»⁽¹⁾.

-سير الحملة:

وأمام هذا الموقف المتصلّب من الداوي "محمد بن عثمان" تجاه إسبانيا، لجأ الملك "كارلوس الثالث" إلى استخدام القوّة العسكرية، وأعدّ من أجل ذلك حملةً كبيرةً، فأمر جيوشه في كل من قادش، وبرشلونة، وقرطاجرة، بالقيام بالتحضيرات اللازمة من تجميع للفيالق، والعتاد، والذخيرة، والمؤن والآليات الضرورية لهذه المأمورية⁽²⁾، وشرع في التحضير لهذه الحملة منذ بداية جوان، فأسند قيادة الجيش البرية إلى الكونت أوريلي "Oreilly"، وقيادة البحرية دون بيترو "don Pedro"، في 23 جوان انطلق الأسطول الإسباني من خليج قرطاجنة، وفي 30 جوان وصلت السفن إلى خليج الجزائر، وفي الفاتح جويلية اكتملت قطع الأسطول كلها وأرست في ميناء الجزائر .

ولقد جنّدت إسبانيا جيشاً قوامه ثلاثة وعشرون ألف رجل، منهم ألف فارس، وجمعت من السفن أسطولاً يتكون حسب الروايات الجزائرية، مما لا يقلُّ عن 500 مركب⁽³⁾، بينما المصادر الأوربية تقدّرها بعشرين بارجة، وعشرون مدمّرة، وسبعة مراكب من نوع شباك، و344 باخرة شحن مزوّدة

(1) شكيب بن حفري : العلاقات الجزائرية الإسبانية في القرن الثامن عشر ميلادي من خلال مخطوط عثمانى، مجلة الآداب والعلوم

الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ع1 ، 2002 ص124.

(2) Adrien. Berbrugger :Expédition du conte d'Oreilly contre Alger en 1775 R.A , N° 81864, p173

(3) الشريف الزهار: يذكر 300 سفينة، بينما المصادر الغربية، تقدر العدد بعشرين بارجة وعشرين مدمرة وسبعة مراكب شباك

و344 باخرة شحن .

بمائة مدفع، وعلم الجزائريون مبكراً بالإستعدادات الإسبانية فاستقر الداوي محمد عثمان باشا ومعاونوه بالجزائر وضواحيها، واستقدموا القوّات والفرق من البايلىكات، ونادوا في الناس للجهاد⁽¹⁾. وبدأت الإستعدادات مع ظهور الطلائع الأولى للأسطول الاسباني ساحل الحراش، فهرعوا يستعدون لملاقاة العدو، وكان يتقدمهم الداوي محمد عثمان"، الذي أصدر أوامره بإعلان حالة الإستنفار في القوّات المتمركزة في الجزائر وضواحيها، والمقدّرة بحوالي 11897 مجندا في المعركة، واستدعى الفرق العسكرية من جميع البايلىكات.

وهنا يصف لنا ابن رقيّة الجديري، الإستعدادات الجزائرية لصدّ الهجوم الإسباني قائلاً: «...إنّ الداوي محمد عثمان باشا بعث إلى صالح باي صاحب ناحية الشرق؛ لأنّه كان ينبّهه أن لا يفارق ناحية حمزة؛ بحيث يقدر أن يأتي إلى الجزائر في يومين أو ثلاثة، إذا أمره بالقدوم إلى الجزائر، وكذلك باي ناحية التيطري، وكذلك بعث إلى خليفة ناحية الغرب؛ لأنّ الباوي كان مشغلاً بحفظ مستغانم، وأيضاً معترضاً بجهة وهران، إذ شاع بأنّ اللعين أراد أن يبعث جماعة من عسكر وهران إلى الجزائر عبر البرّ، وربّما يتمكن من الإغارة ناحية تلمسان، أو ناحية معسكر أو مستغانم، إن لم يكن الباوي هنالك..»⁽²⁾. ومّا قرّره الداوي محمد عثمان باشا" أيضاً في إطار استعداداته للمعركة، ضرورة تعاون جميع سكان مدينة الجزائر بمختلف فئاتهم، في أعمال الدفاع والتحصين، أما الجيش فقد وزعت وحداته إلى ثلاث مجموعات إحداها تحت قيادة "حسن الخزناجي"، وكان مركزها "عين الربط"⁽³⁾، والثانية بقيادة "علي آغا العرب"، ومركزها "وادي خنيس"⁽⁴⁾، بينما المجموعة الثالثة فقد أبقيت لحراسة الحصون والقلاع الواقعة بالقرب من مدينة الجزائر، بقيادة وكيل الحرج⁽⁵⁾، الذي أوكلت له مهمة إبعاد أي قوة بحرية، تحاول الإقتراب من مدينة الجزائر، وذلك بواسطة المدفعية الموجودة بتحصينات الميناء، والتي تتوزع على برج

(1) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث...، ص156.

(2) ابن رقية محمد التلمساني الجديري: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر، حين أغارت عليها جنود الكفرة الفجرة، مخطوط نشره، سليم بابا عمر، مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 03، 1967م، ص26.

(3) وهي الحامة حالياً.

(4) آخر حي العناصر حيث حديقة التجارب.

(5) ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث...، ص157.

البحرية، و برج الفنار، و برج السردين، و البرج الجديد، و أخذت القوات الجزائرية موقعها، مستعدةً للإلتحام مع العدو مع ظهور الأسطول الإسباني بخليج الجزائر، بعد أن أخبر الناظور المكلف بمركز المراقبة ببوزريعة الداوي قائلاً:

«... أن البحر كله تغطي بقلاع السفائن؛ بحيث لم تر بتلك الناحية فوق البحر إلا القلاع...»⁽¹⁾. ولقد كان لهذه الإستعدادات المبكرة، و التّحصينات القوية، و الفعالة لمختلف فرق الجيش، دوراً كبيراً في تطويق القوات الإسبانية، و إحباط مخططاتها التي ترمي إلى محاصرة المدينة و الإستلاء عليها، لأنّ قيادات الجيش الإسباني عبر فرقاطة القديسة "كلارا"، اقتربوا من ساحل مدينة الجزائر، و تم رسم مخطط دقيق للحصون، و المدافع، و البطريات و تفحص خليج باب الواد، و هذا من أجل تحديد نقطة إنزال القوات الإسبانية، فوجئ القائد و ضباطه عندما شاهدوا أنّ المدافع، و البطريات كانت تحمي جلّ المدينة من أقصاها إلى أقصاها و أصطدموا بتحصينات قوية مما دفعهم إلى اختيار خطة الإنزال البرّي، ثمّ الزحف على العاصمة و تمّ الإنزال في مصب وادي الحراش⁽²⁾.

بدأ الإنزال على الشاطئ الشرقي للجزائر، بين وادي "خنيس" و "الحراش"، و استمرت عمليات الإنزال حتّى تمّ حشد حوالي عشرين ألف جندي على الشاطئ، مع عدّتهم الحربية. و في المقابل كانت القوات الجزائرية قد أخذت في الحسبان كل الإحتمالات الواردة، لتحرّكات القوات الإسبانية عبر ساحل المدينة، و قد وصف القائد الإسباني المكلف بالإشراف عن عملية التزول البرّي، الأميرال "مازاريدو" (Mazarredo) ظروف تمرّك الجيش الإسباني بالساحل المقابل لمدينة الجزائر بقوله:

«... بعد أن تجمّعت الحملة في خليج الجزائر في الفاتح جويلية، طلب منّي "الكونت أوريلي" باعتباري قائداً للأسطول أن أنزل إلى البر مباشرةً مع الأفواج الأولى للجيش، مصحوباً باثني عشر قطعة مدفعية من عيار أربعة، يتبعها على الفور إنزال اثني عشر مدفعاً من عيار ثمانية، بالإضافة إلى ثمانية مدافع من عيار إثني عشر. و كانت الرياح قويّة يوم الثالث جويلية ممّا أعاق عملية الإنزال، التي كانت مقرّرة في اليوم الرابع من جويلية، و لهذا كُلفت بوضع الخطة النهائية لنقل الجنود، و تعيين السفن التي ستحملهم إلى

(1) ابن رقيّة التلمساني : المصدر السابق ، ص26.

Adrien. Berbrugger :Op. Cit, p174.

(2)

الشاطئ. على أن تنزل للبر قوّة قوامها سبعة آلاف وسبعمائة رجل، وتلتحق بهم بعد وقتٍ قليل قوّةً أخرى مكوّنةً من سبعة آلاف رجل...»⁽¹⁾.

لم يتسنّ للإسبان إنزال قوّاتهم إلّا بعد أسبوعٍ كاملٍ من وصولهم إلى شاطئ الجزائر، نتيجة تردّد قائد الحملة من جهة، وهبوب الرياح التي كانت تصعب عملية الإنزال من جهة أخرى، وقد استغل الجزائريون بطء عملية الإنزال الإسباني على الساحل لإستقدام التعزيزات وتجنيد المتطوعين، وفي هذا يشير صاحب الزهرة النائرة في قوله: «... إن مكث العدو كان خيراً إلينا؛ لأنّ قبائل العرب كانوا يجيئون من كل ناحية إلينا...»⁽²⁾.

كما سمح لهم ذلك بالتموقع استعداداً للإلتحام مع قوّات العدو؛ ففي الناحية الغربية المؤدية إلى مدينة الجزائر بين وادي خنيس وعين الربط، رابطت القوّة التي كانت تحت قيادة "حسن الخزناجي"، وليس بعيداً منها عسكر علي آغا العرب بالقرب من وادي خنيس. أمّا إلى الشرق من ساحل الحراش نحو الجنوب، فاستقرت قوّات "صالح باي" بين وادي الحمير والحراش، والمكوّنة من حوالي عشرين ألف جندي، تضم في صفوفها العديد من الفرسان.

ومن جهة الجنوب الغربي، رابطت قوّات مصطفى خوجة الخيل، وقائد فرق الصبايحية بناحية باب الوادي، متأهبة في انتظار التدخل في حالة تغيير قد يطرأ على خطة العدو، بتحوّله إلى الجهات الغربية من مدينة الجزائر. وبالقرب منها عسكرت فرق المتطوعين، من قبائل زواوة برأس "كاكسين" وذلك لتغطية الجهات الغربية من فحص مدينة الجزائر. بينما توزعت قوّات باي التيطري بسهل متيجة حتّى رأس "تمانفوست" المقابل لوادي الحراش؛ بهدف تأمين خط الدفاع الخلفي، تقدّمت القوارب التي تحمل الجنود نحو إلى الساحل بجذر، ولما وصلته بدأت أفواج الجنود في النزول إلى الشاطئ، وأثناء ذلك كانت السفن الحربية تلقي بنيران مدافعها على معسكرات الجزائريين في الجهة الشرقية، مركزةً على المنطقة التي كانت تحت قيادة "حسن الخزناجي"، وذلك لتأمين عملية الإنزال. بالمقابل كانت البطاريات الجزائرية تردّ عليها بالمثل.

Joseph de Mazarredo : **Expédition d'O'Reilly contre Alger en 1775**, vol8 in R.A Alger, (1) 1864, pp 256-257.

(2) ابن رقية التلمساني : المصدر السابق ، ص27.

نزل الجنود الاسبان إلى البر ويبد كل واحد منهم بندقية، ورُمحًا برأسين من حديد لتستعمل كمتارس حول معسكرهم، وتعوق تقدّم الخيالة الجزائريين. كما أنزلوا معهم أكوامًا من الأخشاب مربوطة في شكل حزم، ومهارس البونبة والمدافع، وجميع عتادهم. وشرعت الفرق العسكرية في بناء الإستحكامات باستخدام تلك الرماح؛ غير أن التمرّكز الجيّد للقوّات الجزائرية، واستعداداته المبرّك بالإضافة إلى التحصينات المتوفّرة، كان لها دور كبير في تطويق القوّات الإسبانية المتمركزة في الساحل، ومحاصرتها في مساحة ضيّقة بين مرتفعات الساحل بناحية "حسين داي"، وشاطئ البحر.

حاول الإسبان فكّ الحصار مبكرًا، عندما تقدّمت قوّاتهم نحو البساتين، والحقول الواقعة بمنحدرات الساحل بين الحراش ووادي خنيس⁽¹⁾، لكنّهم تعرّضوا إلى مقاومة شرسة من طرف القوّات الجزائرية، التي كانت متحصّنة بالهضبة ووسط أحراش الغابات، فكانت نيرانهم كثيفة وأكثر فعالية⁽²⁾، وقد أسفرت تلك الإشتباكات على خسائر فادحة في صفوف الإسبان؛ حيث لقي جميع الجنود، الذين كانوا خارج المعسكر مصرعهم، وقُطعت رؤوسهم وتركت جثثهم ملقاة على الأرض⁽³⁾.

بعد اليوم الأول أستؤنفت المعركة بقوة، وتحصّنت القوّات الجزائرية ببطارياتها وراء كتبان الرمل، حيث كانت تقصف معسكر الإسبان، محدثةً فيهم خسائر فادحة، وكان الإسبان ينقلون جرحاهم عبر القوارب إلى مركز الأسطول؛ لتلقي العلاج هناك⁽⁴⁾.

رغم كل هذه العمليات العسكرية لم يتم حسم المعركة، فكان لا بدّ من القيام بعمل ما لحسم المعركة ضد الإسبان، وهنا أشار "صالح باي" بتجميع كل الإبل، التي كانت في معسكره، وعددها خمسمائة، ثمّ هجم بها على المعسكر الإسباني والجنود من خلفها⁽⁵⁾، وكان "الصالح باي" يهدف من وراء هذه الخطة إلى توفير الحماية لجنوده من وابل الرصاص المنطلق من معسكر العدو، وفي الوقت ذاته محاولة ارباك العدو وإشاعة الخوف في صفوفه، ولقد كان "صالح باي" في مقدمة المهاجمين شاهراً سيفه، فتبعه الخزنّاجي والآغا وخوجة الخيل وباي تيطري وخليفة باي وهران، وما كادوا يصلون معسكر العدو حتّى اصطدموا بتلك الرماح المغروسة حول الإستحكامات، ولم يستطيعوا اقتحامها. وفي هذه الأثناء كانت

(1) ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث، ص159.

(2) Adrien Berbrugger : Op.Cit p179.

Charles Féraud : « Deuxième récit indigène de l'expédition d'Oreilly en 1775 », in R.A, Alger 1865, vol 9, p185 (3)

Joseph de Mazarredo : Op.Cit p262 (4)

(5) مجموعة الوثائق الوطنية : تقرير الحملة الإسبانية على الجزائر ، مخطوط ، مج 3190 ، ملف 2 ، المكتبة الوطنية الجزائرية ،

الجزائر ، رقم 13.

طبانة وادي خنيس بمدافعها المشرفة على تجمعات العدو، والمواجهة لسفنهم تردّ بعنف على القصف المتواصل للسفن الإسبانية، واستطاعت أن تحدث فيها خسائر كبيرة، خاصة عندما تمكن المدفعي "عمر برامقسييس" من توجيه مدفعين باتجاه الهدف الإسباني، ممّا مكّنه من إصابة سفن الإسبان، وتجمعاتهم في الصميم؛ فقد بلغ عدد القذائف الجزائرية في تلك الليلة خمسمائة طلقة، تسببت في تشتيت مجموعهم وإغراق بعض سفنهم⁽¹⁾.

أمّا هجوم "صالح باي"، الذي شنّه بقوّاته البالغة عشرين ألف جندي وفارس، فقد أفشل مخطط العدو الرامي إلى اختراق القوّات الجزائرية عبر مرتفعات الساحل، وأرغمهم على التراجع والتقهقر، والإلتحاق بالسفن دون محاولة منهم لتنظيم انسحابهم⁽²⁾، ولمّا أيقن القائد العام أنّ المقاومة لم تعد ممكنة قرّر الإنسحاب، بدأت عملية الانسحاب و أعطيت الأوامر للسفن بالإبتعاد عن الساحل، ولمّا حلّ الليل أصبحت العمليات العسكرية عامّة في كل نقطة، وانتهت في حدود الساعة الثالثة من صباح يوم التاسع جويلية. غير أنّ ترتيبات الإنسحاب النهائي استغرقت أياماً؛ حيث غادرت آخر سفنهم خليج الجزائر في 17 جمادى الأولى 1189هـ/15 جويلية 1775م.

ويبدو أنّ القائد العام "أورللي" لم يصدق ما حدث لجنوده، ولم يستسغ طعم الهزيمة فقرّر قصف مدينة الجزائر بالقنابل يوم 13 جويلية، لكنّه وجد معارضة من أعضاء المجلس الحربي، فاضطر إلى التراجع عن قراره⁽³⁾.

ولقد استطاعت القوات الجزائرية الصمود أمام القصف السريع والمتواصل للإسبان، وفشلت كل محاولات التوغل، أو اختراق الجيش الجزائري، الأمر الذي أرغم الإسبان على التراجع دون تنظيم أنفسهم تاركين عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، وكمية ضخمة من العتاد، والسلاح في ميدان المعركة، وتعرضت لهم القوات الجزائرية عند انسحابهم، فأسرت منهم العديد، واستولت على مغنم كبيرة، وبالمقابل استشهد من الجزائريين ثلاثمائة، وهذه الحملة يمكن تصنيفها ضمن حملات "شارل الخامس"، لتضاف الى سلسلة النكسات الإسبانية في غزوها للجزائر، ولقد كان لفشل هذه الحملة الأثر البالغ في نفوس الإسبان .

(1) ناصر الدين سعيدوني : دراسات وأبحاث...، ص160.

(2) نفسه، ص 162.

(3) Joseph de Mazarredo: Op.Cit, p 265.

حاولت اسبانيا من خلال تقاريرها، التقليل من وقع الهزيمة، من خلال نسج العديد من الروايات، والتذرع بمختلف الذرائع، وخلق المبررات المتعددة، مثل صعوبة الظروف المناخية، وهيجان البحر، والشمس الحارقة، إلى غير ذلك من التبريرات التي بقى الاسبان يرددونها حتى بعد تصفية وجودهم من وهران، حيث ركزوا على العامل الطبيعي المتمثل في الزلزال، على أنه الدافع الرئيسي وراء انسحابهم⁽¹⁾ إن الإسبان بالرغم من الخسائر الفادحة، التي تكبدوها حاولوا كعادتهم التقليل من حجم تلك الخسائر لكن الحقيقة أن الجزائر ظلت حصناً منيعاً عن الأعداء، وهذا ما أكده صاحب مصنف الزهرة النيرة بعد حملة 1775م قائلاً: «...وليعرفوا قدر الجزائر، إذ تُراب نواحيها معجون بدماء الكفار، اللهم أدمها دار جهاد، ومحل عزم، واجتهاد إلى يوم التّناد»⁽²⁾.

2- حملة دون أنطونيو بارسيلو الأولى على مدينة الجزائر 1197هـ/1783م:

شكل فيها الأسبان أرمادة عسكرية مسيحية مع القوات البرتغالية، والجنوية، والتوسكانيّة، وفرسان مالطا، بالإضافة إلى البحرية البابوية، وهذا لشن حملة مجدداً على مدينة الجزائر، ولقد كان وراء هذه الحملة جملة من الدوافع هي:

- لم يكن من السهل على الإسبان أن ينسوا الهزيمة المذلّة، التي منيوا بها على أسوار مدينة الجزائر في سنة 1775م. وما كان للبلاط الإسباني أن يطيق صبراً على ذلك، دون الإسراع إلى محو آثار تلك الهزيمة للثأر من، الهزيمة، التي لحقت بحملة أورللي.

- رغبة اسبانيا في استرجاع هيبتها الإقليمية و الدولية، ومحاولة التعويض بعد هزيمتها أمام بريطانيا و فشلها في استرجاع جبل طارق، وأسندت قيادة هذه الحملة إلى دون انطونيو دي "برسيلو" don Antonio de Barecelo، ووصلت إلى ميناء الجزائر ما يقارب ثمانين سفينة، منها أربعة بوارج بحرية كبيرة، وستة فرقاطات، واثني عشر مجموعة من القطع الأخرى، وانطلقت هذه الحملة كسابقتها من ميناء قرطاجنة⁽³⁾.

وتدخل هذه الحملة في إطار السياسة الساذجة التي لازالت تطبقها اسبانيا في تعاملها مع الجزائر ويبدو من خلالها أنها لازالت لم تستوعب الدرس بعد حملاتها السابقة، ووصلت الحملة الإسبانية إلى السواحل الجزائرية يوم 29 جويلية 1783م، لم يكن الداوي "محمد عثمان باشا" غافلاً عما كان يقوم به

(1) ناصر الدين سعيدوني : معاهدة 1791 م..... ص 79 .

(2) بن رقية التلمساني الجديري : المصدر السابق ،ص32

(3) إبراهيم سيود : لمحة عن الصراع الجزائري الايطالي خلال العهد العثماني مجلة دراسات، عدد07، 2007، ص209 .

الإسبان من استعدادات، وكذا اتصالاتهم السرية مع نابولي وجنوة وليفورنة و مالطا، لإقناعها بالإنضمام إلى الحلف الصليبي الذي يحظى بمباركة الكنيسة من أجل شن غارة صليبية على الجزائر، وكان في شهر ماي 1783م قد تلقى الداوي رسالة من سلطان المغرب الأقصى "محمد بن عبد الله"، ينبهه فيها من خطر الحملة التي يتم الإعداد لها في إسبانيا⁽¹⁾.

لم يتأخر الداوي في أخذ جميع الاحتياطات؛ حيث قام بجملة من الإجراءات العاجلة، استعدادا لمواجهة الحملة المنتظرة ومنها:

- استقدام الفرق العسكرية من البايليكات الثلاث؛ فوصل من بايلك الغرب قوّة مؤلفة من عشرين ألفا جندي ووصل من بايلك الشرق خمسا وعشرين ألف جندي، و خمسة آلاف من بايلك التيطري
- إجلاء المدنيين بعيدا عن مرمى القصف الإسباني.
- تفاديا لأيّ حركة تمرد قد تصدر من الأسرى الأوربيين تم ترحيل 1548 أسير إلى عاصمة التيطري⁽²⁾.
- تحصين المدينة وتقوية دفاعاتها، والشروع في انشاء سفينتين حربيّتين لتعزير قوّة البحرية الجزائريّ.
- سير الحملة:

وبمجرد رسو الأسطول الإسباني اصطفت قطع منه قبالة المدينة، ثم شرعت في القصف، وفي اليوم الثاني المصادف لـ 30 جويلية خرجت من الميناء بعض سفن الأسطول الجزائري لمواجهة العمارة الإسبانية، واشتدّ تبادل إطلاق النار بينهما، ولم يتمكن الأسطول الإسباني من إصابة السفن الجزائرية بسوء؛ لأنّ قذائفه كانت تسقط بعيداً عنها⁽³⁾، وفي الأول من شهر أوت شرعت مدفعية الأسطول الإسباني في رمي الميناء؛ فقامت بطاريات الحصون الجزائرية بالردّ عليها بنيران كثيفة، ثم خرجت سفينتان جزائريتان، وقد شُحنت بعدد من القنابل ألقتها على الأسطول الإسباني، عندما اقتربت منه ثم رجعت إلى قواعدها دون أن تصاب بأذى، وهو ما شجعها على إعادة المحاولة ثانية؛ حيث نجحت في مهاجمة الأسطول مرّة أخرى، لكن القصف المدمّر للسفن الإسبانية خلّف في هذا اليوم ثمانية أو عشرة قتلى،

(1) يحي بوغريز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 2، د م ج، الجزائر 1999م، ج 2، ص 318.

(2) Henri de Grammont : **Histoire d'Algérie sous la domination Turque**, Editions Bouchene, Paris, 2002. p267.

(3) Charles Féraud : «**Les trois attaques des Espagnols contre Alger, au 18 siècle**» (3) in R.A, Alger 1876, vol 20, p305.

وعدد كبير من الجرحى من بينهم خوجة الخيل⁽¹⁾، وفي اليوم الثاني شرعت بطاريات الحصون في إطلاق نار على الأسطول الإسباني، لكي تضمن تغطية للسفينتين الجزائرتين، اللتين خرجتا من الميناء متبوعتين بثمانى غليوبات، في محاولة منها لمهاجمة السفن الإسبانية، التي تمكنت من إحداث خسائر كبيرة في مباني المدينة؛ حيث أصيب قصر الحكومة "الجنيينة" بقذيفة، بعد مغادرة الداى له بقليل باتجاه برج القصبه، وفي الرابع أوت اشتدت المعركة بين الطرفين، وخرجت السفن الجزائرية لمهاجمة السفن الإسبانية مدعومة ببطاريات الحصون، وكان القصف الإسباني في هذا اليوم شديداً مقارنة بالأيام السابقة؛ فقد أصيب خلاله قصر "الجنيينة" للمرة الثانية بقذائف عديدة.

وتم استئناف المعركة مجدداً بين الجانبين يوم السادس أوت، وسط تبادل شديد لإطلاق النار، أسفر على هدم بعض المنازل، و في اليوم السابع اتخذت السفن الإسبانية مواقعها للقتال، فظهرت منها سفينتان فتصدى لها الأسطول الجزائري؛ حيث تم تبادلاً لإطلاق النار لمدة ساعتين، وبعد هدوء نسبي استؤنف القتال في المساء، وفي حدود السادسة مساء توقف القصف الإسباني⁽²⁾.

تجدد قصف الأسطول الإسباني في اليوم التالي، لكن تبين أن قذائفه كانت تسقط في البحر دون أن تصيب هدفها، وبعد حوالي عشرة أيام من القصف الإسباني المتواصل على مدينة الجزائر، استعد الأسطول الإسباني مع صباح يوم السبت 10 رمضان/9 أوت للمغادرة؛ حيث تجمعت سفنه وبدأت تتجه نحو الشمال⁽³⁾، والجديد في هذه الحملة، وهو استعمال اسبانيا للسفن المعروفة باسم "اللنجور أو لانجون" كما ذكرها أحمد شريف الزهار، وعن الهدم الكبير الذي أصاب مباني المدينة بفعل السفن الإسبانية السريعة المسماة "اللنجور"، يقول أحمد الشَّريف الزَّهار: «...لما بدأ الاصبنيول الحرب، بعث مولانا الباشا إلى الحاج محمد القُبطان وقال له: ماذا نفعل مع هذا اللنجورالذي أوقع في البلاد هدمًا كبيرًا؟

(1) Charles Féraud :Op, Cit p 306.

(2) Ibid p, 311

(3) Ibid p, 312

فظهر للحاج محمد القبطان، أن يُعمّر زوارق كبيرةً كان فيها الجير المُعدُّ للبناء، ويجعل فيها مدافع، وعندما يقدم العدو باللّنجور يقاتله بها. وأذن له الباشا بذلك.....»⁽¹⁾.

وتذكر المصادر أن تلك السفن كانت من اختراع قائد الحملة دي انطونيو، وتعرف هذه السفن في اللغة الإسبانية بـ "La lancha"، وهي عبارة عن سفن خفيفة وسريعة الحركة، تحمل مدافع صغيرة على متنها، ولقد أطلق عليها مصطفى بن حسن خوجة اسمي البلاء أو المصيبة بسبب الخسائر التي لحقت بمدينة الجزائر من جرائها⁽²⁾.

3- حملة دون أنطونيو بارسيلو الثانية 1784م :

على الرغم من فشل الحملتين السابقتين، وتحطمها عند أسوار مدينة الجزائر، إلا أن الإسبان لم يتعظوا من عدم جدوى مغامرتهم العسكرية، ومع ذلك صمموا على تجديد الكرة مرة أخرى، وجمعوا هذه المرة أسطولاً أضخم، اشتركت فيه العديد من القوى المسيحية، مثل نابولي، مالطا، البرتغال، وصادر البابا "بيوس السادس" براءة بابوية، أقر بموجبها بمنع صكوك الغفران، وأعلن مباركته للحملة في منشور أعلنه 14 جوان 1784م⁽³⁾، مما يبرز الطابع الديني للحملة ولقد ارتبطت هي الأخرى بمجموعة من الدوافع هي :

- 1- إصرار اسبانيا على الحل العسكري في تعاملها مع الجزائر .
 - 2- الدعم والتعاطف الأوربي مع اسبانيا في صراعها مع الجزائر، وهذا ما تعكسه مشاركة جنسيات متعددة في هذه الحملة.
 - 3- تمسك الجزائر بموقفها الرفض لأي تقارب جزائري اسباني في ظل احتلالها لوهران والمرسى الكبير.
 - 4- أثر الهزيمتين السابقتين على اسبانيا داخلياً وخارجياً.
- وكان الداوي محمد عثمان باشا بدأ الإستعدادات منذ رحيل الحملة السّابقة، ففي صيف عام 1783م قام بإصلاح ما تخرب من حصون المدينة وأصلح المراكب، وأمر ببناء خمسة مائة مركب جديد من نوع اللنجور، بعد أن عُثر على إحدى هذه السفن في الساحل الجزائري، بعد فشل الحملة السابقة، وأمر

(1) أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق ، ص32.

(2) شكيب بن حفري : المرجع السابق ، ص128

(3) إبراهيم سعيود : المرجع السابق، ص209

الداي بصنع السفن على غرارها، مما شكل مفاجئة للأسبان في حملة 1784م ، ولقد سعى سلطان المغرب لدى الملك الإسباني لتأجيل هذه الحملة، إلا أنه رفض لأن الترتيبات الخاصة بالحملة انتهت، ومن غير الممكن إلغاؤها⁽¹⁾ .

- سير الحملة:

استكمل الأدميرال الإسباني الدون "بارسيلو" استعداداته العسكرية، بعد أن تمكن من جمع أسطول بحري مكون من 130 سفينة حربية منها: 11 سفينة نابولية و 8 مالطية. أقبل الأسطول المسيحي من ميناء قرطاجنة، يوم 28 جوان 1784م، ولم يصل إلى مدينة الجزائر إلا يوم 9 جويلية⁽²⁾.

مع صباح اليوم الثالث من وصول الأرمادة الإسبانية؛ أي 12 جويلية ظهرت سبعون سفينة إسبانية من نوع "شالوب"، متخذة وضعية القتال، لكن السفن الجزائرية لم تمهلها؛ حيث برزت لها ثلاث وستون سفينة، بعضها مزود بالمدافع الثقيلة، أخذ الأسطولان يقومان بحركة التفاف على خط متوازٍ، ولم يرغب الجزائريون البدء بإطلاق النار. لكن وفي حدود الساعة الثامنة والنصف، جاءت الإشارة من الحصون ببدء القتال؛ فشرعت السفن الجزائرية في رمي القذائف والقنابل على السفن الإسبانية، هذه الأخيرة بدورها بادرت إلى الردّ، حتى أنّ الدخان الكثيف خيم على ساحة المعركة، فكانت القذائف الإسبانية تتخطى السفن الجزائرية بمسافات بعيدة، دون أن تصيب المدينة بأذى، وفي الساعة الحادية عشر انسحبت السفن الإسبانية إلى مجمع أسطولها، وبقي الأسطول الجزائري في ميدان المعركة⁽³⁾.

وفي 15 جويلية على الساعة السادسة صباحاً، بادر الجزائريون بإطلاق النار، وبقوا مسيطرين على الموقف، بينما كان الأسطول الإسباني يشكل نصف دائرة تحميه سفن خفيفة على جانبيه، بدأ القتال على الساعة السادسة والرابع وكان عنيفاً، واستمر إلى غاية التاسعة والرابع، انسحبت بعدها السفن الإسبانية

(1) يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص292 .

Henri de Grammont : Op. Cit, p 267.

Charles Féraud : Op. Cit,p315.

(2)

(3)

من نوع الشالوب، لتفسح المجال للحراقات التي استمرت تضرب بعنف، لكنّها انسحبت هي الأخرى، ليبقى الأسطول الجزائري محافظاً على مركزه⁽¹⁾.

خسر الجزائريون في معركة هذا اليوم 12 قتيلاً و14 جريحاً، وذلك من جرّاء انفجار أحد المدافع وبقيت مشكلة المدافع التي تنفجر، فقد كانت أغلبية المدافع الجزائرية مصنوعة من الحديد، لذلك كانت تنفجر بسبب عدم تحملها للحرارة العالية جرّاء الاستخدام المتواصل. ولعل كان ذلك واحداً من بين الأخطاء، التي رصدها القنصل الفرنسي "دي كارسي" (De Kersey)، الذي كان شاهد عيان في الحملتين الإسبانيّتين الأخيرتين على الجزائر، وسجل في تقريره الذي رفعه إلى حكومته نقاط ضعف الدفاعات الجزائرية، وطريقة الدفاع الجزائري. وهي المعلومات التي استعانت بها وزارة الحرب الفرنسية خلال حملة مما جعل البحارة يطالبون بالمدافع البرونزية.

في يوم 17 جويلية برزت شالوبات الأسطول الإسباني على الساعة الثامنة، مكوّنة ثلاثة فرق، واحدة منها للدفاع عن الأسطول وحمايته، والثانية لمقاتلة السفن الجزائرية، فيما كلفت الثالثة بالإقتراب من المدينة، وقصفها. بدأ إطلاق النار على الساعة الثامنة والنصف، لينتهي على العاشرة مسفراً عن قتيلين، وخمسة جرحى في صفوف الجزائريين، وفي يوم 18 جويلية ومع ساعات الصباح الأولى، تقدمت السفن الإسبانية، واصطفت في مكان القتال، وبرزت لها السفن الجزائرية، التي بادرت بإطلاق النار معززة بنيران مدفعية الحصون، أمّا في يوم 19 جويلية فلم يدم القتال سوى ساعة؛ حيث توقف الإقتتال في حدود الساعة التاسعة، لتسحب بعدها السفن الإسبانية إلى مركز الأسطول، لكن بعض الشالوبات الجزائرية تقدمت باتجاه الأسطول الإسباني، مهاجمة إياه فقاومتها سفينة الأميرال والسفن، التي حولها وألقت عليها قنابل، لكنّها لم تحدث لها أية خسارة، مات في هذه الواقعة رجلان، وجرح خمسة، وفي يوم 22 جويلية شرع الإسبان في وضع ترتيبات الإنسحاب، وفي الغد 23 جويلية أفلح الأسطول الإسباني منهزماً عائداً إلى إسبانيا⁽²⁾، لقد اعتمد الجزائريون على أساليب دفاعية محضّة، وبفضل هذه الأساليب استطاعوا إبقاء مدي القصف بعيداً عن المدينة، وحسب ما جاء عن لسان عبد إسباني استطاع الهروب من مدينة الجزائر، أنه من بين سبعة مائة قذيفة لم تسقط في المدينة سوى تسعة قذائف، وبذلك بقيت المدينة سليمة، وواجه الإسبان في هذه الحملة مشاكل متعددة، حسب ما يذكره صاحب الرسالة من شح في المياه، وأن السفن الحملة بالمؤونة لم تصل، ولم يتبقى لهم سوى 700 قذيفة لم تكن جيدة الصنع، وعديمة الفعالية، بإضافة

M.d'estourmel : **Entreprise de don Angelo Barcelo contre Alger (1784).R.A**, N° 26,1882, p (1) 228.

Ibid , p316.

(2)

إلى تدمير جنود الاسبان من نوعية البارود، وعامل الجو المتمثل في هبوب الرياح الشمالية الشرقية التي عطّلتهم، وحَدَّت من حركتهم، وهكذا كانت كل لحظة تأخّر، تُكلّف اسبانيا 200 ألف بيستاس pisitase⁽¹⁾.

وبالإجماع تم التخلي عن قصف مدينة الجزائر، نتيجة للتفوق الجزائري، لكن إصرار بارسيلوا الذي أراد القيام بمحاولة هجومية أخيرة، والتي أراد من ورائها إما أن يقتل، أو ينجح في مهمته لكن كل قاداته عارضوا هذه الفكرة، التي قد تعرّض سمعة البحرية الإسبانية إلى المهانة، وشرعوا في تحميل المدافع على السفن استعداداً للرحيل، وكان الجنرال "فيليب" يتجرع مرارة هذا الانكسار، وتعرضت السفن الإسبانية أثناء انسحابها، إلى قصف كبير من طرف الجزائريين، وقُدّرت خسائرها بنحو 300 رجل، مابين قتيل وجريح على حسب "استومبل"، الذي اعترف بصعوبة تقدير الخسائر، لأن سياسة اسبانيا الحربية تقوم على التكنم⁽²⁾، حيث حاول بارسيلوا أن يُحوّل هذه الهزيمة إلى انتصار، من خلال تصريحاته لجريدة لاغازيت (Lagazet)، يقول صاحب الرسالة: «... فهو الوحيد الذي رأى التحصينات قد دمرت داخل مدينة الجزائر، وهو الوحيد الذي يعلن عن تدمير عدد كبير من المراكب الجزائرية ...».

وفي آخر رسالته قال: « هذه وجهة نظر حول البعثة سيدي الكونت، لم يبق لإسبانيا سوى إختيار طرقاً أخرى غير الغزو، فهي ليست غنية بالرجال لتقوم بهذا المشروع،... ولن تستطيع فعل شيء أمام رجال يدافعون عن بلدهم، إن اسبانيا إذا أرادت تحقيق سعادتها، عليها أن تقتنع بأن السبيل الوحيد، هو سبيل المفاوضات⁽³⁾، وبهذا مثلت حملة 1784 آخر الحملات الإسبانية على الجزائر، والتي كان مصيرها كسابقاتها، لتتكسر هيبة اسبانيا، وشرفها على أسوار مدينة الجزائر، وهذا ما ذكره كورين شوفالييه منذ القرن 16م على أثر فشل حملة شارل الخامس قائلاً: «... إنَّ مدينة الجزائر قد استحقت لقب المحروسة، حيث ستواصل في المستقبل سعادتها، وحظُّها الذي تحسد عليه، ويخاف منها الجميع..».

M.d'estourmel : Op. Cit, p229

(1)

Ibid, p227

(2)

(3) كورين شوفالييه : الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 - 1541، ترجمة جمال حمادنة، د م ج، 2007،

المبحث الثالث :

نتائج الحملات الإسبانية :

لقد ترتّب عن الحملات الإسبانية في الربع الأخير من القرن 18 م، جملة من النتائج شملت جوانب متعدّدة أهمها :

- النتائج السياسية
- النتائج الإقتصادية
- النتائج الإجتماعية
- النتائج الثقافية
- تنامي الصراع الديني

1- النتائج السياسية :

- 1 - فشل كل المشاريع الإسبانية من أجل الإستلاء على مدينة الجزائر .
- 2 - وصول الإسبان إلى قناعة ثابتة ، وحقيقة راسخة، وهي ضرورة الوصول إلى حل سلمي تقدم من خلاله إسبانيا مجموعة من التنازلات، لوضع حد نهائي لهذا الصراع الذي طال أمده دون الوصول إلى أي نتيجة ، أو حسم من أحد الطرفين .

- 3 - سمحت نتائج هذه الحملات على الميدان، بدخول الجزائر للمفاوضات حول معاهدة السلام لعام 1786 م، وهي من موقع قوة جعلها تفرض العديد من الشروط التي كانت ترى فيها العديد من الدول الأوربية و المسيحية على أنها مُذلة لإسبانيا وهذا ما ذكره ويليام شالر في مذكراته قائلاً :
«...عندما امتلأت نفوسهم بالإحتقار لهذه الدولة راح الجزائريون يكيلون لها الشتائم، والإهانات....ويضطرونها إلى دفع الأموال لأتفه الأسباب ...»⁽¹⁾.

- 4 - تراجع المكانة السياسية التي كانت تحضى بها إسبانيا داخل القارة الأوربية، لحساب قوى أخرى خاصة بريطانيا التي بدأت قوتها تتنامى حتى أصبحت أهم قوة في الحوض الغربي للمتوسط .

(1) ويليام شالر : مذكرات ويليام شالر (1816-1824) ، تعريب و تعليق و تقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص 133 .

2- النتائج الاقتصادية:

- 1- لقد زادت هذه الحملات من متاعب الإسبان الاقتصادية لما تتطلبه هذه الحملات من إعداد، ومؤونة ونقل للمعدات، و ذخيرة حربية في الوقت الذي كانت تعاني فيه أزمة مالية خانقة، وأوضاع اقتصادية غير مستقرة، ورغم هذا لم تحقق إسبانيا ما كانت تأمله من هذه الحملات⁽¹⁾.
- 2- لقد كلفت الطرف الجزائري خسائر مادية معتبرة، لكون أن هذه الحملات تُركز على عاصمة الأيالة، والتي يُمثل ميناءها أهم ميناء في الأيالة مما أدى إلى تعطيل حركة النشاط التجاري، بالإضافة إلى الخسائر المادية التي لحقت جراء القصف المتواصل على المدينة، فكانت السلطات في كل مرة تلجأ إلى إعادة بناء الحصون، والقلاع، ومختلف المباني، ففي حملة 1783 قصف مدينة الجزائر بـ 7500 قذيفة من مختلف الأنواع و، الأحجام .
- 3- عرفت الفترة التي تلت حملت 1775 م نشاطا بحرياً كبيراً خاصة الفترة الممتدة من 1778-1782 م كانت حملة نتائج القرصنة يقارب 2 مليون فرنك و المتوسط السنوي 398.8 فرنك ما يقارب 400 ألف فرنك سنوياً وهي أعلى نتائج القرصنة في عهد الداوي محمد بن عثمان باشا و الملاحظة إن الكثير من هذه الغنائم كانت أحرزت ضد الإسبان⁽²⁾.
- 4- لقد امتدت تأثيرات الحملات الإسبانية على الجزائر إلى ما بعد إبرام معاهدة 1786م، فشكلت أهم المسائل العالقة بين البلدين، لما تسببت فيه من خسائر في البنيات، والأرواح مما جعل الجزائر تطالب الطرف الإسباني بتعويضات مالية ، وكانت هذه القضية محل مراسلات رسمية بين قادة البلدين ، ففي رسالة بتاريخ 18 فيفري 1787م من الداوي محمد عثمان باشا إلى الملك الإسباني كارلوس الثالث، حدثه فيها عن المبلغ الذي اقترحته الجزائر كتعويض عن الأضرار التي لحقت البلاد من جراء القصف الإسباني لمدينة الجزائر، خلال حملتي 1783 و 1784م ، وقدرها الداوي بمليون ريال⁽³⁾، رغم أن أعضاء الديوان في أول الأمر طالبوا بتعويض إجمالي قدره ثلاثة ملايين قرش إسباني، فيما التزم المندوب الإسباني بدفع 400 ألف سكة جزائرية أي ما يعادل أربعة ملايين جنيه تورتونا ، وبعد أخذ و رد اتفق الطرفان على

(1) ناصر الدين سعيدوني: المعاهدة الجزائرية الإسبانية.....ص 73.

(2) منور مروش: المرجع السابق، ص 468 .

(3) يحي بوعزيز: المراسلات.....ص 96.

تحديد مبلغ التعويضات بمليون قرش اسباني مع الهدايا القنصلية التي ترك أمر تحديدها إلى وقت لاحق، حيث انتهى الاتفاق بشأنها رفعها إلى 291.800 قرش اسباني، يكون نصيب الداى منها 60 ألف قرش، والباقي لموظفي الدولة حسب رتبهم، واستحقاقاتهم ابتداءً من خوجة الخيل الذي صرفت له 20 ألف قرش⁽¹⁾.

3- النتائج الاجتماعية :

رغم أن كل طرف خلال هذا الصراع حاول التقليل من الخسائر البشرية في مُعسكره لكن من المؤكد أن هذه الحملات خلّفت خسائر فادحة في الأرواح فالأميرال جوزيف دي مازاريدو حاول في تقريره السري لعام 1775 م التخفيف من وقع الهزيمة، و مجمل ما ذكره من خسائر بشرية قُدّر بحوالي 2279 قتيلًا، بينما تُحصي المصادر الجزائرية ما بين 200 إلى 400 شهيد، و في حملة 1783 م أدى القصف المتواصل على المدينة، إلى استشهاد حوالي ثلاثمئة من المدنيين و 100 عسكري⁽²⁾.
بينما يذكر صاحب مخطوط تاريخ مجيء الصنيول ستة و أربعين شهيدًا ، وفي الحملة الأخيرة لعام 1784 م أستشهد 130 مابين مدنيين و عسكريين ، بينما الطرف الآخر يذكر السيد " استورميل " أحد فرسان مالطا الذين حضروا الحملة :«... لم استطع أن أتصل على الخسائر الكلية لأن سياسة الإسبان تقوم على اخفاء مثل هذه الأمور ...وقدر حوالي ثلاثمئة رجل ما بين قتيل وجريح.»⁽³⁾ .
ولقد كان من نتائج هذه الحملات تزايد عمليات الأسر من الطرفين ففي صيف عام 1775 استولى قرصانان من جزيرة ابيزا "Ivisa" على سبع سفن جزائرية ،وثمانين أسيرٍ من السواحل الجزائرية ، وفي أوت 1777م تمكنت بعض المراكب الإسبانية من احتجاز سفينة فرنسية، تدعى سانت فكتور "Sant Victor"، أمام مدينة الجزائر و عليها 183 حاجا جزائريًا،وظلوا في حوزة الإسبان حتى شهر فيفري 1778 ولإرضاء الجزائر قامت الغرفة التجارية لمرسيليا بدفع مبلغ مالي مقداره 185.964 جنيه مقابل إطلاق صراحهم⁽⁴⁾.

(1) ناصر الدين سعيدوني: المعاهدة الجزائرية...، ص 96.

(2) جاء في مخطوط مجي صبانبول أن عدد الموتى من المسلمين 46 شخصًا.

(3) M.d'estourmel : Op. Cit, p227.

(4) عبد القادر فكايير :المرجع السابق ، ص 193.

ومما يعكس ازدياد عمليات الأسر في هذه الفترة، انه خلال عام 1773 م قامت إسبانيا بإطلاق ما لديها من الأسرى الجزائريين و عددهم 1106 مقابل إطلاق 570 أسير من الإسبان، بيد أنه في العام الذي تلى حملة 1775 م ابرم الطرفان اتفاقاً لتبادل الأسرى، فأطلقت إسبانيا 1200 أسيراً مسلماً كانوا مسخرين للتجديف، وفي المقابل أطلقت الجزائر سراح 712 أسيراً مسيحياً إسبانياً مقابل مبالغ مالية، وفي سنة 1783 م جدد الإتفاق السابق، فأطلقت إسبانيا سراح 1106 أسير جزائري و أطلقت الجزائر من جانبها 570 أسيراً إسبانياً .

- و يؤكد الشريف الزهار انه خلال 1775 م ،تم إلقاء القبض على عدد مهم من الأسرى الإسبان قائلا:

«... سافرت المراكبُ الجهادية في أثرهم و غنموا منهم واتوا بأساري ... و كان السَّماسرة يُنادون عن الأساري و قيمة كل أسير منهم مائتا دورو و يملكونهم مدة ما أقاموا أساري فإذا أتى الفداء يفدونهم بألف دورو لكل رأس»⁽¹⁾.

بينما يذكر صاحب الزهرة النائرة، إن كلَّ من تم القبض عليه قُتل لأن الداوي محمد بن عثمان أمر بذلك، و وعد لكل من يأتي برأس أحد الجند عشرة دنانير⁽²⁾.

4- النتائج الثقافية :

لقد ترتب عن هذا العدوان نشاط فكري تمثّل في تدوين مجريات العديد من الوقائع، و نَظُم العديد من القصائد الشعرية، فمنهم من شارك بصورة فعلية في هذه المعارك، و منهم من كتبها مبتهجاً بالنصر، كما تم تسجيل الكثير من الأحداث و المواجهات التي جرت خلال هذه الحملات، فكانت مرآة عكست أطوار بعض المواجهات و أصبحت من مصادر كتابة التاريخ في هذه المرحلة .

ومما تم نظمه بعد حملة اوريلي 1775 م ما تراسل به كل من الشَّيخين: "سيدي محمد بن السعيد" و "ابو قريش التيطواني" و "الشيخ احمد بن الشيخ سعيد قدورة" و مما قاله الأول حول هذه الواقعة⁽³⁾:

أحفا ما أشيع عن الجزائر من إرهاب البواطن و الظَّواهر
مَتى تصل النُّفوس لمبتغاهها إذا بقى الهوانُ على الجزائر

و رد عليه الثاني قائلاً :

(1) احمد شريف الزهار : المصدر السابق ، ص 27 .

(2) ابن رقية التلمساني : المصدر السابق ، ص 333 .

(3) عبد القادر فكايير : المرجع السابق ، ص 222 .

هي الأقلام تنطقها المحابر لتسمعك اليقين عن الجزائر
أناها ما أراد الله حيناً فكانت تنشق لها المرائر
كما نَظَمَ ابن سحنون الراشدي قصيدةً، يُشيد بها بالانتصار الذي حققه الجزائريون ضدَّ الحملة
الإسبانية سنة 1784م، و مما جاء فيها⁽¹⁾ :

يا بشير السرور سر في البلاد مسرعاً فوق عاديات الجــــياد
كي تبشر كل حمى بماذا فعلت بالعدا الصقور العواد
كما وضعت مجموعة من المصنفات التي تنقل لنا الحملات الإسبانية، و منها ما كتبه محمد بن رقية
الجديري التلمساني؛ حيثُ أتم تأليفَ كتابه عام 1779، أي بعد أربع سنوات من حملة أورللي، و
كتبه استجابت لرغبة باي الغرب الجزائري محمد الكبير، الذي أرخ فيه لتسعة حملات على مدينة
الجزائر، من بينها حملة أوريلي 1775م التي شارك المؤلف فيها، بالإضافة إلى مصنف أحمد بن محمد
العنتري الأخبار الميئة لاستيلاء الترك على قسنطينة، حيث كان شاهد عيان عن حملة 1775م، و هناك
مخطوط تاريخ مجيء اصبنيول الذي يتحدث عن حملتي 1783 م و 1784م، و هو مُعاصر للأحداث
حيث يقول : «... عددت منهم اثنين و أربعين، لكنهم ينقصون أو يزيدون ... » و لقد اهتمَّ أبو راس
الناصرى بتدوين الحملات الإسبانية الثلاث في مُصنّفه.

5- تنامي الصراع الديني:

لقد ارتبط الصراع الجزائري الاسباني منذ القرن 16م، بالصراع الديني بين المسيحية و الإسلام، و
لقد كان لهذا الجانب، الأثر الواضح في الحملات الإسبانية على الجزائر، ففي كل الحملات، حاول الملك
الاسباني أن يُضفي عنها الصبغة الدينية، لتقوية عزائم جنده، كما كان لوقع أي هزيمة للاسبان، أثره في
العديد من الدول الأوروبية المسيحية، و هذا ما ظهر جلياً في حملة 1784م، حيث تم إشراك العديد من
الأمم المسيحية، مثل نابولي، مالطا، البرتغال، لقد كانت هذه الحملة ذات طابع ديني بمعنى الكلمة، وهذا
بتزكيةٍ من البابا بيوس السادس، الذي بارك هذه الحملة؛ حيث أصدر بيانا منح فيه البركة و الغفران،
لكل مسيحي يشارك فيها و أصدر منشوراً في 14 جوان 1784 م بهذا الشأن⁽²⁾ .

(1) احمد بن سحنون الراشدي : المصدر السابق ، ص 262 .

(2) يحيى بو عزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج2 ، د م ج ، الجزائر 1999 ، ج2 ، ص 319 .

بالمقابل؛ كانت تتم عمليات التعبئة في صفوف الجزائريين من طرف رجال الدين، من أجل حثّ الناس على الجهاد من أجل ضمان مشاركة أكبر عدد من المتطوعين، وقد وصف الزهار ذلك الحماس قائلاً :

«... وقت الخروج لملاقات العدو ، تجدد الناس يزدحمون على الركوب معهم، ولا يصل لذلك إلا الرجل الشجاع ...»⁽¹⁾، وجاء في كتاب مصطفى بن حسن خوجه عن مدينة الجزائر قوله :
«... فإن الله قد فضلك على سائر البلدان بكونك دار للجهاد ...».

و نجد أن العديد من الكتابات ، تعكس حقيقة الصراع الديني في تلك الحقبة، فمن خلال عناوين بعض المصنفات، يتضح هذا الجانب، مثل كتاب "التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر والملوك" فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب : «... الحمد لله الذي أنعم علينا بالجهاد، و وعدنا بإحدى الحسينيين يوم التناد، وأحسن إلينا بالنصرة على عبدة الأصنام والقوم العناد.... وأخبر النبي عليه السلام أفضل أعمال أممي الجهاد، والصلاة والسلام على محمد الذي أمر بالجهاد....»⁽²⁾.

وأضاف قائلاً: «... اسبانيول كافري خذلهم الله ودمرهم وشتت شملهم... رئيس الغزاة والمجاهدين محمد باشا...» وختم كلامه: «... والصلاة والسلام على من كسر شوكة الكافرين....»
و ماجاء في الزهرة النيرة : «... الحمد لله الذي وعد الموحدين بالغلبة و النصر و جزى المشركين بالخذلان والدبيرة و الصلاة و السلام على من بعث من أكرم الخلق قبيلةً و عشيرةً و حرّض المؤمنين على القتال بكرةً و عشيةً.... و بعد فهذه أوراق تحرك على الجهاد أرباب القلوب الناضرة»⁽³⁾، ويذكر صاحب الزهرة النيرة، أن الدافع وراء تحريره هذه الأوراق، هو حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: « من رابط فوق ناقة حرّمه الله على النار .»، فمجمّل هذه الكتابات، تنقل لنا طبيعة الصراع السائد في تلك الفترة، وتبرز دور رجال الدين في دعم السلطة السياسية.

(1) احمد شريف الزهار ، المصدر السابق ، ص33 .

(2) مصطفى بن حسن خوجة:التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر والملوك،مخطوط بالمكتبة الوطنية،الجزائر،رقم1640،ورقة2 .

(3) ابن رقية التلمساني ، المصدر السابق ، ص 3 .

ومما تقدم يمكن القول:

لقد كان للظروف السياسية والإقتصادية، الأثر البارز في توجُّه طرفي النزاع إلى الخيار السلمي ووضع حد لحالة التوتر والعداء التي استمرت لما يقارب ثلاثة قرون، ولم يجن منها الطرفان أي مكاسب سياسية أو اقتصادية، لأن الإعتقاد على الحل العسكري زاد من متاعب الجانبين، فمن الناحية السياسية هو استمرار لحالة اللااستقرار، أما من الناحية الإقتصادية ازدياد النفقات العسكرية كان على حساب الوضع الإقتصادي خاصة الطرف الإسباني، الذي كان يعاني ضائقة مالية خانقة خلال هذه الفترة .

فكل هذه المعطيات مجتمعة، جعلت اسبانيا تقتنع مع مرور الوقت، بضرورة التخلي عن الحلول العسكرية، والتوجه إلى بدائل سياسية سلمية، قد تجني من ورائها ما لم تحققه حملاتها العسكرية التي زادت من وضعها تعقيداً على المستويين الداخلي و الخارجي، فقد كان لفشل هذه الحملات على مدينة الجزائر دور كبير في رسم معالم المرحلة القادمة للعلاقات الجزائرية الإسبانية، وفرضت على الطرف الإسباني تقديم العديد من التنازلات، مقابل التوصل إلى معاهدة سلام عام 1786 م، والتي مثلت تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الجزائرية الإسبانية، والتي ستفتح آفاقاً جديدةً في العلاقات بين البلدين، من خلال التوصل إلى تسوية العديد من المسائل الخلافية بالإضافة إلى تطوير مجالات التعاون خدمة للمصالح المشتركة. والسؤال الذي يُطرح في هذا الباب، هل كانت هذه المعاهدة في مستوى طموحات البلدين؟ وما هي أهم انعكاساتها على العلاقات السياسية للبلدين في الفترة التي تلتها ؟

الفصل الثاني: العلاقات السياسية بين الجزائر و إسبانيا 1786- 1830

المبحث الأول:

معاهدة 1786 م

- 1- عوامل التقارب الجزائري الإسباني
- 2- المفاوضات.
- 3- مضمون المعاهدة
- 4 - المسائل الخلافية بعد معاهدة 1786م

المبحث الثاني:

معاهدة 1791م وجلاء الاسبان عن وهران والمرسى الكبير

- 1- دوافع انسحاب الأسبان من وهران والمرسى الكبير
- 2- تطورات الصراع
- 3- معاهدة 1791م
- 4- نتائج الانسحاب الإسباني من وهران

المبحث الثالث:

القضايا المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين وتطوراتها (1786- 1830م)

لقد ظلّت العلاقات السياسية بين الجزائر واسبانيا في حالة من التوتر، والصراع المتواصل منذ مطلع

القرن 16م، على اثر الحملات الصليبية التي شنّها الإسبان على السواحل الجزائرية، واستطاعت الجزائر تحرير معظم سواحلها، إلا أن الإسبان احتفظوا بوهران والمرسى الكبير، وشكل بقائهما تحت النفوذ الإسباني جوهر الصراع بين البلدين، ولم تكف الجزائر عن محاولاتها المتكررة لإسترجاعهما، وتكلّلت هذه الجهود مع مطلع القرن 18م في عام 1708م باستعادة وهران، لكنّها لم تلبث مطوّلاً حتى عادت تحت النفوذ الإسباني عام 1732م، مما أبقى على حالة التوتر قائمة بين البلدين، وهذا ما جسّدته الحملات الاسبانية المتتالية في الربع الأخير من نفس القرن، والتي انتهت بالفشل، وأجبرت اسبانيا على ضرورة اعادة النظر في سياستها اتجاه الجزائر، مقتنعةً بضرورة إتباع طرق، وأساليب غير التي كانت تتبّعها من قبل، وإيجاد بدائل تقوم على الطرق السياسية، والدبلوماسية، والتي من شأنها انهاء حالة التوتر القائمة بين الطرفين، وفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية.

لقد سعت اسبانيا جاهدةً إلى محاولة إقناع الجزائر بضرورة التوصل إلى إبرام معاهدة سلم، ودخلت في سلسلة من الإتصالات غير المباشرة، بفضل الجهود الدبلوماسية لفرنسا التي توّسّطت بين البلدين، والتي واجهتها عقبات كبيرة في محاولة إقناع الطرف الجزائري، نتيجة الموقف الحازم للداي محمد عثمان باشا، الذي كان يرفض أي تقارب جزائري اسباني في ظل استمرار احتلال وهران، والمرسى الكبير، لكنه وبفضل المساعي المتواصلة تمكنا الطرفان في الأخير من التوصل الى إبرام معاهدة صلح في جوان 1786م، والتي أرسّت لأرضية جديدة للحوار، وأسهمت في إيجاد قنوات اتصال مباشرة بين قيادة البلدين، مما ساعدهما على حل العديد من القضايا العالقة بينهما.

كما ساهمت هذه المعاهدة في استكمال العملية السلمية باتفاقية وهران عام 1791م، التي طوت صفحة صراع دام ثلاثة قرون من الزمن، وسمحت للجزائر باستكمال سيادتها ووحدة ترابها، بعد انسحاب الإسبان من وهران والمرسى الكبير عام 1792م، وشهدت العلاقات بعدها تطوراً كبيراً، رغم تأثرها بمجموعة من العوامل المختلفة، فما هي أهم التطورات التي عرفتها العلاقات السياسية بين البلدين خلال هذه الفترة وماهي أهم العوامل المؤثرة فيها ؟

المبحث الأول: معاهدة 1786 م

مثّلت معاهدة 1786م نقطة تحوّل هامّة في العلاقات الجزائرية الأسبانية، لذا تناولنا دراستها من

جوانب متعددة، مُستعرضين المحاور التالية:

- عوامل التقارب الجزائري الإسباني.

- المفاوضات.

- مضمون المعاهدة.

- المسائل الخلافية بعد معاهدة 1786م.

1. عوامل التقارب الجزائري الإسباني :

1 - لقد ساعد على تقريب وجهات النظر، ودفع حكام البلدين إلى البحث عن اتفاق مصالحة، وسلام ظروف وأوضاع الطرفين آنذاك، فإسبانيا واجهت حلّفا معادياً (الحلف الرباعي)، و تعرضت للضغوط الإنجليزية المعادية لأي تحالف بين فرعي أسرة البربون (1) بفرنسا، وإيطاليا، وتأثيراً مباشراً على سياستها الخارجية (2).

2 - كانت هناك عدة مؤشرات تبين إهتمام الملك "كارلوس الثالث" ووزرائه بالسلم، فقد كان هناك إتفاق السلم سنة 1740م، بين الدولة العثمانية، و مملكة نابولي، حيث كان يحكم كارلس الثالث (3) تحت إسم "كارلوس السابع"، قبل أن يرث الحكم في أسبانيا، بالإضافة إلى معاهدة السلم التي أقامتها إسبانيا مع كل من الدولة العثمانية 1782 م، و طرابلس 1784 م، و المغرب 1768 م، أظهرت النوايا الحسنة للأسبان في مهادنة دول المغرب، لتبديد المخاوف، والشكوك اتجاه الحكومة الإسبانية، كما أقدمت إسبانيا على تحرير جميع العبيد المسلمين الموجودين عندها في ديسمبر 1779م (4).

(1) أسرة البربون وهي أسرة من أصول الفرنسية، تربعت على عرش إسبانيا عام 1700 م.

(2) ناصرالدين سعيدوني : معاهدة 1791م....، ص 71.

(3) ولد بمدريد عام 1716 م ، و هو ابن فليب الخامس ، عين ملك على نابولي ، و صقلية (1734-1752)، ثم توج ملكاً لأسبانيا ، ما بين (1759-1788).

(4) Mikel Epalza : **Algunos consecuencias del Tratado Do Paz Hispano-Argelino de 1786** , (4) Asociacion Nacional de Bibliotecarios, Archivos y Arqueologos, Madrid,1974 , p444

3 - تأكدت إسبانيا أن مواصلة الصراع، و الإصطدامات العسكرية مع الجزائر، لن تجني من ورائه أي مكسبٍ منذ القرن 16 م / 10 هـ، و العلاقات الجزائرية الإسبانية في حالة من التوتر ، و هذا ما تأكد بصورة جلية بعد الخسائر الجسيمة التي لحقت بها بعد حملات 1775 م ، 1783 م ، 1784 م مما كلف الخزينة الإسبانية خسائر باهضة، ولم تسفر على أي نتائج ملموسة، فلم تحقق إسبانيا ما كانت تأمله منها، من إطلاق الأسرى المسيحيين، أو الحصول على امتيازات تجارية، أو إقرار الأمن والملاحة بالحوض الغربي للمتوسط، لأن جميع مخططاتها للسيطرة على مدينة الجزائر فشلت، نتيجة التحصين الجيد، و قوة دفاعاتها، هذا مادفع حكام الإسبان بالإقتناع من عدم جدوى الإستمرار في هذه السياسة المعتمدة على القوة العسكرية، و التفكير في ضرورة إقرار هدنة، بغرض التوصل إلى إمضاء معاهدة سلام⁽¹⁾.

4 - كما قد تكون اسبانيا قد اتخذت خيار السلم مع الجزائر، نتيجة الهزائم المتتالية التي تلقتها في حوض البحر المتوسط، سواء في الجزائر، أو في صراعها ضد بريطانيا، لإسترجاع جبل طارق (1779م- 1783م)، و الدليل على فشل إسبانيا، هو أنها لم تعد ترغب في البقاء في وهران، بعد اقتراحها على الإنجليز في حوالي 1780 م، إستبدال وهران بجبل طارق، إلا أن الإنجليز امتنعوا⁽²⁾.

5 - إسبانيا كانت حريصة على تأمين حرية الملاحة لسفنها في البحر المتوسط، لتدعيم نشاطها التجاري، وتحقيق مكاسب اقتصادية، لأنه من خلال بنود المعاهدة يتضح أن هاجس القرصنة مثل أهم القضايا المطروحة ، حيث وردت الإشارة إليه في كثير من المواد⁽³⁾.

6 - سياسة عرفت إسبانيا خلال النصف الثاني من القرن 18 م، إصلاحات شاملة مست جميع جوانب الحياة، وهذا ما شجع البلاط الإسباني على انتهاج تقوم على تأمين مصالح إسبانيا بحوض المتوسط، والسعي إلى إقامة مراكز تجارية في الضفة المقابلة من البحر المتوسط، ورأت أن أي إصلاحات مرتبطة أساسا، بتحقيق الإستقرار داخليا، وخارجيا .

(1) ناصر الدين سعيدوني : معاهدة 1791م....، ص ص 73- 74.

(2) مولاي بلحميسي : "صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية ، معاهدة 1786 بين الجزائر و إسبانيا، سبب إبرامها، مضمونها ، نتائجها" ، مجلة تاريخ و حضارات المغرب ، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، 1974، 11، ص 10 .

(3) عبد القادر فكايير : المرجع السابق ، ص 274.

7 -تغير الخريطة الجيوسياسية لأوروبا، و تغير موازين القوى الأوروبية، بتراجع دور اسبانيا على الساحة المتوسطية، لصالح بريطانيا التي برز تفوقها في حوض المتوسط، بسيطرتها على جبل طارق، وميوركا، مما فرض عليها إعادة النظر في علاقاتها الخارجية⁽¹⁾.

8 -بالإضافة إلى هذه الدوافع السابقة التي أثرت في التقارب الجزائري الاسباني، شكّل العامل الإقتصادي أحد أبرز هذه الدوافع، حيث تعرضت اسبانيا منذ أواخر عهد كارلوس الثالث، لأزمة اقتصادية خانقة، أعقبها في عهد"كارلوس الرابع"⁽²⁾، اضطرابا سياسياً زاده التراع و التنافس بين الأسرة المالكة حدة، ومثل الإنفاق العسكري خلال هذه الفترة، أهم أسباب الأزمة المالية التي عرفتها إسبانيا، والذي كلف الخزينة أموالاً طائلة و في هذا الباب يذكر "قرامون" (Grammont) أن التواجد الإسباني في وهران كان يكلفهم نفقات كبرى، قدرت بأربعة ملايين سنوياً لتغطية نفقات الجند، و حتى القبائل التي كانت تدفع ضريبة الرومية⁽³⁾ سنوياً، امتنعت عن تأديتها، و نتيجة لهذا الوضع، حرص الإسبان على أن يحصلوا على نفس المكانة، والمعاملة التي كانت تحظى بها فرنسا في الجزائر، و المقصود هو الإمتيازات التي كانت تتمتع بها في الشرق الجزائري⁽⁴⁾ .

9 -بالمقابل تعطي بعض الكتابات الغربية مبررات أخرى، فنجد جون وولف (John B. walf) يؤكد أن اسبانيا لم تكن تشهد أزمة اقتصادية، بل العكس عرفت تجارتها نمواً في هذه الفترة، و لكن في ظل الاعتداءات التي يقوم بها رياس البحر الجزائريين، كان لا بد من فعل شيء ما، حول العلاقات الجزائرية الاسبانية، أما "ماتيويس اندرسون" فيرى أن اسبانيا في هذه المرحلة حوّلت أنظارها شطرمستعمراتها في القارة الأمريكية، لأن مصالحها، و حجم مبادلاتها التجارية، أكبر أهمية و أكثر نشاطاً، وبكثير من أي جزء في العالم خارج أوروبا⁽⁵⁾ .

(1) رحمنة بليل : العلاقات التجارية لأبالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسليليا و ليفورن من 1700 إلى 1827 ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، قسم التاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران، 2002/2001، ص 6.

(2) ملك أسبانيا في الفترة ما بين (1808/1788 م) عرفت فترة حكمه غزو نابليون لأسبانيا .

(3) تعرف بتصريح الأمان تدفع في شهر أوت من كل سنة تحدد إنطلاقاً من مردودية المحصول ، ثم سعر الكيلة من القمح و الشعير يلتزم بدفعها رؤساء القبائل للإسبان .

(4) يحي بوعزيز : علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوروبا 1500-1830 ، د م ج ، الجزائر ، 1985 ، ص 103 .

(5) ماتيويس أندرسون : تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، تعريب نورالدين حاظوم ، ط 1 ، دار الفكر، بيروت ، 1988 ، ص

10 أما فيما يخص الجانب الجزائري، فإن وصول الداوي محمد بن عثمان باشا⁽¹⁾ للحكم، والذي خلف بابا علي منذ عام 1766 م، وهو في الخامسة و الستين من عمره، لذلك كان يعالج الأمور بحكمة، و عن تجربة سياسية و خبرة، الشئ الذي مكّنه من النجاح في معظم التحديات التي واجهته، على الرغم من انتهاجه لسياسة صارمة ضد الأسبان و يصف وليام سنسر فترة حكمه قائلاً:

« توفي الداوي بابا محمد 12 جويلية 1791 م، بعد حكم هادئ استمر أربعاً و عشرين سنة. »، و يضيف الشريف الزهار: « كان رحمه الله مؤثراً للعدل و الأنصاف ملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية ... »⁽²⁾.

11- وجود شخصيات في الحكم متحمسة للوصول إلى إقرار معاهدة سلام، تكفل للجزائر مبالغ مالية كانت الخزينة الجزائرية في أمس الحاجة إليها، و لقد كان في طليعة هذه الشخصيات، و كيل الحرج حسن ابن أخ الداوي عثمان باشا، هذا الأخير ظل على علاقة مع الاسبان منذ أن أسروه، و أطلقوا سراحه في 23 ماي 1767⁽³⁾، بمساعٍ من القنصل الفرنسي بمدريد، فقد عمل و كيل الحرج على إقناع الداوي محمد عثمان باشا، بجدية المساعي الإسبانية في هذا الإتجاه، و مدى الفائدة التي يحققها أي اتفاق مع الحكومة الإسبانية، و مما يؤكد هذا؛ المراسلات العديدة التي تمت بينه و بين الاسبان، مما دفع بعض الكتاب إلى القول بأن الاسبان قد نجحوا في استمالته، لتبني وجهة نظرهم، و مما لا شك فيه أن هذه المساعي تكلفت بالنجاح، حيث أنتهج الداوي محمد عثمان باشا في آخر عهده، سياسة تهدف إلى وضع حد لحالة العداء⁽⁴⁾.

2. المفاوضات:

إن الإتصالات الإسبانية من أجل التفاوض و عقد الصلح، تعود إلى العقد الثاني من منتصف القرن الثامن عشر، حيث أرسلت إسبانيا مبعوثاً لها إلى داي الجزائر آنذاك علي باشا ، المعروف بلقب بوصبع (1748م-1766م)، طالبة الصلح، و دفع مبالغ مالية مقابل الصلح، إلا أنه رفض الإستجابة لها، و تكررت نفس الجهود مع وصول الداوي محمد عثمان باشا إلى الحكم، و على إثر ذلك استغل الملك الإسباني تلك المناسبة، و قام بإرسال مبعوث له لتهنئة الداوي الجديد، غير أنه كرر للمبعوث الإسباني موقف سلفه على

(1) تولى الحكم يوم الإثنين 22 شعبان 1779هـ / الموافق لـ 9 أفريل 1766 م .

(2) أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 181.

(3) للمزيد من الإطلاع : أنظر ، يحي بوعزيز : " مفاوضات الصلح بين الجزائر و إسبانيا من خلال مراسلات الداوي محمد عثمان

باشا"، مجلة أوراق، عدد 7-8، 1985، ص ص 78-79.

(4) ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 81.

باشا، و لما رأى ملك إسبان أنه فشل في عقد الصلح مع الجزائر بأسلوب مباشر، توجه إلى سلطان المغرب الأقصى محمد بن عبد الله⁽¹⁾، طالباً منه التوسط له لدى الجزائر، فأرسل هذا الأخير كتاباً إلى داي محمد باشا، راجياً منه باسم الأخوة قبول الصلح، كما أتصل بالباب العالي من أجل أن يمارس على الجزائر ضغوطاً لإجبارها على الصلح، ولم يكتف بذلك، بل أرسل مبعوثه محمد الغزال، غير أن الداي رفض تلك الجهود، ورفض الوساطة المغربية قائلاً: « هل طلبت مشورتي عندما عقدت الصلح مع الإسبان؟ » و بالإضافة إلى هذه المساعي، قامت إسبانيا بالاتصال مع العديد من الدول الأوروبية، عارضة عليهم العديد من الإمتيازات، مقابل سعيهم لدى الجزائر في إقناعها بعقد معاهدة الصلح مع إسبانيا⁽²⁾.

لقد أفلحت إسبانيا في عقد معاهدة صلح مع الدولة العثمانية عام 1782م/1196هـ و حصلت بموجبها على فرمانات موجهة الى الأيالات المغاربية الثلاث، وهي طرابلس، تونس، والجزائر، لعقد معاهدات سلم مع إسبانيا، وأرسلت مبعوثاً عنها إلى الجزائر، لإخبارها بتلك المعاهدة للإستجابة لأمر الباب العالي، للشروع في عقد معاهدة بين الجزائر وإسبانيا، لكن الداي محمد عثمان باشا رفض الإستجابة للفرمان، و أصر على ابقاء حالة الحرب ضد إسبانيا قائلاً: « ... إنني أعلم أن ملك إسبانيا شارل الثالث يقوم بتجهيز أسطوله، و تجنبنا من أن يعتقد أنني خفت، لذا هرعت إلى عقد الصلح »⁽³⁾.

وقد أشار مصطفى بن عثمان خوجة⁽⁴⁾ في مخطوطه إلى المعاهدة الإسبانية العثمانية 1782 م، و تعجب من كيفية عقدها قائلاً: «... إننا لا ندري بأي حيلة استطاع الملك الكافر، عقد معاهدة صلح مع الباب العالي، والشكوى ضد أيالة الجزائر »، و هذا ما يفسر الضغوطات التي كانت تمارسها إسبانيا على الجزائر من أجل عقد الصلح، لأن معاهدة السلام أصبحت تمثل لها ضرورة ملحة في هذه المرحلة⁽⁵⁾.

لقد مثل وكيل الحرج حسن ابن أخ الداي القوة الدافعة إلى إبرام صلح مع الإسبان، هذا الأخير الذي ظل في علاقة طيبة مع الإسبان منذ أسره كما ذكر سابقاً، و في هذا الباب هناك رواية للشريف

(1) سلطان المغرب ما بين (1757-1792) عُرف بقوة دبلوماسيته و مواقفه الإنسانية اتجاه الأسرى من المسلمين و المسيحيين.

(2) شكيب بن حفري: المرجع السابق، ص 126.

(3) عزيز سامح أتر: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة، د. محمود على عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 539.

(4) شغل منصب كاتب رسمي في حكومة الداي محمد عثمان باشا مكلفا بكتابة تاريخ الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال الحملات الإسبانية الثلاث و معها معاهدة الصلح 1786.

Cara del Aguilla (L) : Op. Cit, p 113.

(5)

الزهار، تُبرز الدور الفعال لهذا الأخير في التقارب الجزائري الإسباني، ومن بين ما جاء فيها أنه أثناء سفريته إلى اسطنبول لتقديم "الباشكاش" (1) لجلالة السلطان، و في طريقه لحق به بعض مراكب الإسبان، و تكلموا معه على أن يتوسط لهم في الصلح، و أشيع عنه أنه تلقى هدايا قيمة، و عند عودته إلى اسطنبول خاطب الداوي وسعى لديه وحمله على قبول الصلح، على الرغم من أن الداوي محمد عثمان باشا كان يرفض بصفة قطعية الصلح، مادامت إسبانيا تحتل المرسى الكبير و وهران(2).

و مما يؤكد على الدور البارز الذي لعبه و كيل الحرج في إبرام معاهدة الصلح لسنة 1786م، أنه في الفترة ما بين 1780-1798 وجه ثمان و ثلاثون رسالة، منها سبعة عشر رسالة عندما كان و كيلا للحرج، و عندما أصبح دأياً أظهر في فترة حكمه طيبة نحو الإسبان، و هنا يذكر "بول ماسو" (Paul Masson)، أن الداوي بابا حسن منح الإسبان امتيازات معتبرة، لأنه على عكس الداوي السابق، فقد عرف بكرهه للأمة الفرنسية، و حبه للإسبان(3).

و تجددت مساعي الصلح بين الجزائر و إسبانيا عام 1777 م ، أي بعد سنتين من حملة أوريلي الفاشلة، و تأكدت برسائل بين و كيل الحرج و الوزير الأول الإسباني الكونت "دي فلوريدا بلانكا" (Florida Blanca)، ثم تلتها جهود الدبلوماسية الفرنسية في الجزائر، من طرف القنصل السابق في الجزائر فاليار (4) (M.Valliére) للتفاوض حول السلم، و كان يفوض باسم الإسبان لكن هذه المفاوضات لم تصل إلى شيء(5).

بعد فشل الحملتين الثانية و الثالثة (1783-1784 م)، قامت مساعي رسمية أخرى ، بغرض التوصل إلى إتفاق هدنة أوائل شهر جوان 1785م، من طرف مندوبين إسبانيين هما الأدميرال مازاريدو (Mazarido) و الكونت ديسيبي (D'exilly)، و القنصل الفرنسي بالجزائر دوكرسي (Dekercy)، الذي حاول جاهداً لتقريب وجهات النظر بين الجانبين ، خدمة للبلاط الإسباني المتحالف مع فرنسا(6).

(1) وهي الهدايا و الأموال التي تقدم للباب العالي.

(2) عبد القادر فكايير: المرجع السابق ، ص 271.

(3) Masson (Paul) , **Histoire des Établissement de commerce Français dans la Afrique Barbaresque 1560-1793** , Parism Hachette, 1930, p102.

(4) ولد في 17 أوت 1719 بمدينة غرانس (Grance). بمقاطعة بروفانس الفرنسية ، عمل بالسلك الدبلوماسي الفرنسي و أنهى مشواره كقنصل في الجزائر (1763-1774م).

(5) Devoulx (A) : **Les Archives du consulat général de France à Alger**, Alger, Bastide, 1865, p 126.

(6) ناصر الدين سعيديوني: المرجع السابق ، ص 74.

دامت المفاوضات عاما كاملاً بعد أن تم عقد العديد من الإتصالات، والمباحثات قبل أن يتم التوصل إلى شروط مرضية للطرفين، وأظهرت إسبانيا في هذه الفترة حسن نوايا البلاط الإسباني، وجدية العروض التي تقدم بها، من أجل التوصل إلى إقرار سلام مع الجزائر، وبذلك توصل الطرفان إلى إقرار هدنة، وإعلان حالة سلام بين البلدين في 17 شعبان 1200هـ/14 جوان 1786م⁽¹⁾.

3- مضمون المعاهدة:

أصبحت معاهدة 1786م سارية المفعول بعد أن وقع الإتفاق كلا من الداوي محمد عثمان باشا بإسم الجزائر، وأمضاها الكونت "ديسي"، والأميرال "مازاريدوا" قائد العمارة البحرية نيابة عن ملك إسبانيا كارلوس الثالث، وقد تضمنت المعاهدة خمسة وعشرون بنداً مسّت جوانب متعددة في العلاقات الجزائرية الإسبانية، تخص الإجراءات الأمنية التي تقرر حالة السلم، الحقوق والرسوم الجمركية، الإمتيازات التجارية، الشؤون القنصلية، وضع الرعايا الإسبان، وصنفنا بنود المعاهدة حسب محتواها على النحو التالي:

أ- بنود تخص قضايا السلم والحرب: (1.20.21.23.25):

- تقرر حالة السلم وضمنان حرية وأمن الملاحة، والنشاط التجاري للطرفين.
- عدم مهاجمة وهران والمرسى الكبير من طرف الجزائر، مقابل إمتناع الإسبان عن إرسال أي مركب قد يعتبره الطرف الجزائري عملاً عدائياً، إلا بالرجوع إلى السلطات الجزائرية⁽²⁾.
- الإجراءات المتخذة في حالة تجدد العداء بين إسبانيا والجزائر، بحيث يكون لرعايا كل طرف مهلة ثلاثة أشهر لمغادرة البلاد.
- الإمتناع عن مهاجمة السواحل الإسبانية، والبابوية⁽³⁾، وعدم التعرض للشخصيات التي أسبغ عليها ملك إسبانيا حمايته.

ب- تأمين مراكز الطرفين وحمايتهم: (2.3.6.17) تنص هذه البنود على ما يلي:

- حماية سفن الطرفين داخل الموانئ ، أو عند مغادرتها.
- بيان إجراءات التفتيش.

(1) يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ج2، ص 331.

(2) مولاي بلحميسي : المرجع السابق ، ص 17 .

(3) من خلال رسالة الداوي محمد عثمان باشا ، إلى الوزير الإسباني فلوريدا بلانكا بعد إبرام المعاهدة، يتبين منها أن السواحل البابوية لم تذكر على هذا النحو في المعاهدة بل ذكرت بكلمة " بونظفيسا" مما جعل معناها مبهمًا، أي الطرف الجزائري الذي صادق على المعاهدة، لم يكن يعرف أن المقصود هو السواحل البابوية للمزيد انظر :

-إمكانية التجائها إلى مرافئ الجانيين عند الضرورة.

-تعويض الخسائر على المراكب في حالة وقع اعتداء عليها من أي طرف عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

ج - حرية التجارة والرسوم الجمركية المفروضة: (18.22.9.7):

-حرية التبادل التجاري.

-تحديد حالات وقيمة الرسوم الجمركية المفروضة، وحالات إسقاطها بموانئ البلدين.

-ضبط إجراءات شحن البضائع .

-ضرورة حصول السفن الإسبانية على رخصة مزاولة نشاطها في الموانئ الجزائرية يقدمها لها الداي⁽¹⁾.

د- التزامات الطرفين اتجاه الدول المعادية وقضايا الأسر (24.8.5.4):

-الإلتزام بعدم تقديم يد العون والمساعدة للدول المعادية لأي طرف، وحماية مراكب الطرفين من أي

اعتداء داخل موانئ البلدين، أو عند مغادرتها.

-التعهد بعدم أسر أي أعداء لأي طرف كان، اسباني أو جزائري في مراكب البلدين، أو أسر رعايا

البلدين في مراكب دول معادية.

-عدم قبول التجاء العبيد، أو الأسرى إلى سفن بني جلدتهم، عند ترددها على سواحل أو موانئ

كلا الطرفين⁽²⁾ .

هـ - الشؤون القنصلية والدبلوماسية (19.15.14.12.10):

-يتمتع القنصل الاسباني بنفس الإمتيازات التي يحضى بها نظيره الفرنسي⁽³⁾

- لا يتحمل القنصل الاسباني المسؤولية عن بعض التصرفات الصادرة من تجار أو مواطنين اسبان، إلا إذا

التزم بذلك كتابياً .

- توضع أملاك الإسبان المتوفين تحت تصرف القنصل الاسباني.

- يعفي القنصل الإسباني من جميع الرسوم المتعلقة بمؤونته، وتأثيث منزله.

و- وضع الرعايا الاسبان في الجزائر (16.13.11) :

(1) مولاي بلحميسي: المرجع السابق ، ص 17.

(2) ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 76.

(3) وهنا تتضح أهداف إسبانيا من خلال إبرام المعاهدة ، و هي تجسيد سياسة الوزير فلوريد بلانكا، من خلال البحث عن حرية التجارة، للانتقال إلى احتكار النشاط التجاري كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في الشرق الجزائري، لمزيد من المعلومات انظر : العربي الزيري : التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830 ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص

-يتمتع جميع الرعايا الإسبان الموجودين بمملكة الجزائر، بكامل الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية .
- حق التقاضي أمام مجلس الباشا، وديوان الإنكشارية، وتنفيذ العقوبات الصادرة في حقهم بحضور القنصل الاسباني، وهذا الأخير لا يتحمل مسؤولية فرار أي متهم⁽¹⁾.

4 - المسائل الخلافية بعد معاهدة 1786م:

إن الإتفاق المبرم بين الطرفين الجزائري والاسباني، وما تضمنه من مواد وإجراءات، وما نص عليه من التزامات بين الجانبين، قد أغفل التعرض لجوهر الصراع في العلاقات الجزائرية الاسبانية، وهو حق الطرف الجزائري في استرجاع وهران والمرسى الكبير، والذي لم يتم التطرق إليه في بنود الإتفاق، فحتى البند الواحد والعشرون الذي أشار إلى وهران، لم ينص سوى على ضرورة الإمتناع عن أي هجوم محتملٍ قد تتعرض له وهران من طرف باي معسكر⁽²⁾.

وهذا ما يطرح مجموعة من التساؤلات بل يثير العديد من الشكوك حول صحة نص هذا الإتفاق، وسلامته من التحريف، أو التزوير، لا سيما وأن العديد من الكتابات التاريخية مثل قرامون (Grammont)، مرسى (Mercier)، جون وولف (John.B. Wolf)، وغيرهم تشير الى أن مسألة الإنسحاب من وهران والمرسى الكبير، قد حسمت في اتفاق 1786م⁽³⁾، لأن هذا الأخير تضمن بصراحة موافقة الإسبان على الإنسحاب من وهران والمرسى الكبير، مقابل مجموعة من الضمانات والتعهدات الممنوحة من الجانب الجزائري، وهذا ما قد يدفع إلى القول أن هذا التناقض مردّه إلى احتمال أن النسخة الاسبانية قد وقع فيها تحريف، أو حذف لبعض فقرات الإتفاق، إما تخوفاً من رد فعل الرأي العام الإسباني الذي كان يرى في التخلي عن وهران عملاً غير مشرفٍ، وسلوكاً يتنافى وكرامة الإسبانين والمسيحيين عموماً، أو أن إسبانياً ونتيجة للأزمة الإقتصادية الحادة⁽⁴⁾ التي كانت تمر بها، أرادت التماطل في تنفيذ هذا البند، رغبةً منها في الضغط على الحكومة الجزائرية للحصول على امتيازات معتبرة، تسمح لها بإقامة مراكز تجارية بالسواحل الجزائرية⁽⁵⁾، كما يمكن عدم استبعاد أن الاسبان وبمحكم

(1) مولاي بلحميسي : المرجع السابق ، ص 17.

(2) ناصر الدين سعيدوني: معاهدة 1791م.....، ص 76.

(3) Henri de Grammont : Op. Cit , p271.

(4) بالإضافة إلى النفقات العسكرية المتزايدة التي كلفت اسبانيا غالباً دخلت اسبانيا في عهد شارل الثالث في إصلاحات شاملة ، مست قطاعات متعددة ، التي تتطلب أموالاً كثيرة مما شكل عبءاً ثقيلاً على الخزينة العمومية.

(5) Henri de Grammont : Op. Cit , p271 .

متابعتهم لكل التطورات والأوضاع السياسية في الجزائر، كانوا ينتظرون نهاية الداى محمد عثمان باشا⁽¹⁾، الذي عرف بمواقفه اتجاه الإسبان، خاصة وأنه تجاوز الثمانين من عمره، حتى يتمكنوا من عقد معاهدة بشروط مرضية مع ابن أخيه وكيل الحرج حسن باشا، الذي كان أكثر استعداداً للإصغاء للعروض الإسبانية⁽²⁾. تذكر المصادر التاريخية أن الجزائر لم تكن تنوي إبرام معاهدة صلح دائمة مع إسبانيا، وإنما عقد هدنة مؤقتة، وذلك لأن إسبانية كانت آنذاك لتزال تحتل مدينتي المرسى الكبير ووهران، وحتى تلك الهدنة المحدودة لم تقبل بها إلا بتدخل من الباب العالي، ومصطفى ابن حسن خووجه الذي تطرق إلى موضوع عقد الصلح مع إسبانيا، ونقل كلاماً عن الداى محمد عثمان باشا جاء فيه: «دخل سيدنا إلى الديوان، وقال: لقد سرنا منذ اليوم لا نخاف ذلك الكافر (ملك إسبانيا)، الذي هزمناه في البر، والبحر، شأنه في ذلك شأن أجداده وإن عقد الصلح معه لا يعتبر أبداً عاراً بالنسبة إلينا، لأن سنعقده معه وهو تحت سلطان سيوفنا... كما أن الصلح الذي سنعقده معه لمدة ثلاث سنوات، سيوفر للأيالة أموالاً كثيرة من خزائن ذلك الكافر، مما يمكنها من تعويض الخسائر التي لحقتها...»⁽³⁾. كما سئلت هيئة جزائرية معتبرة المقام عندما كانت في مدريد عن سبب عقد الصلح، وما هي المصلحة من وراء ذلك؟ فأجابت الهيئة أن الصلح يضمن لنا فوائد كثيرة، لأن هذا الصلح على الأغلب يستمر ثلاث سنوات أخذنا كل هذه الأموال ولم نخسر شيئاً⁽⁴⁾، لكن التطورات التي تلت مدة الهدنة أثبتت أنها لم تكن هدنة لمدة ثلاث سنوات، بل مثلت مرجعية للعلاقات بين الطرفين، ففي 13 أوت 1791م قبل الاتفاق على معاهدة 12 سبتمبر 1791م، هناك رسالة من الداى حسن باشا إلى الملك الإسباني كارلوس الرابع: «... وان معاهدة الصلح، والسلام المبرمة بين الطرفين، سوف تتأهل وتتجلى حتى تأخذ طابع الإستمرارية والأبدية...»⁽⁵⁾، وهذا ما يؤكد أن المعاهدات التي أبرمتها الجزائر ليست محددة بأجل بل هي معاهدات تُكرّس صلحاً دائماً وإن كان هناك آجال فهي طويلة المدى⁽⁶⁾.

(1) كان يوم وفاته الثلاثاء 10 من ذي القعدة 1205 هـ / الموافق لـ 12 جويلية 1971 م.

(2) جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص 410.

(3) شكيب بلحفيري: المرجع السابق، ص 132.

(4) عزيز سامح التري: المرجع السابق، ص 547.

(5) يحي بوعزيز: المراسلات...، ص 150.

(6) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، م م و م، 1994، ص 53.

ويضيف أن البند الثامن من المعاهدة تم تعديله من طرف فردينارد السابع في 29 مارس 1827م⁽¹⁾. رغم الثمن الباهض لهذا الصلح، وطول المفاوضات بين البلدين، والصعوبات التي عرفتتها، إلا أنه سرعان ما تجددت الخلافات بين البلدين حول بعض بنود معاهدة السلام، استمر لعدة سنوات، أدى إلى تأزم وتوتر العلاقات في العديد من المرات لكن لم يؤدّ قطع العلاقات بينهما، ويعود سبب هذا الخلاف إلى التحريف الذي وقع في بعض المواد، وهي (7، 20، 25)، ويمكننا هنا التمييز بين نصين، النص التركي والنص الإسباني، وهذا بسبب النوايا السيئة "لدسبيبي" (D'expilly)، الذي أشرف على هذه المفاوضات منذ بدايتها إلى غاية التوقيع على هذه الإتفاقية، لأن هذا الأخير لم يراع نتائج هذه التعديلات على العلاقات بين البلدين، لأن هدفه كان السرعة في دفع المفاوضات الجزائرية الإسبانية، ومحاولة انجاحها بكل الطرق، كما أن احتمال الخطأ في الترجمة بهذا الشكل غير وارد، لأن هذا الأخير لم يكن ينقصه مترجمين على مستوى عالٍ من المهنية، خاصة وأن الأمر يتعلق بعلاقات خارجية، بين دولتين بحجم الجزائر وإسبانيا في تلك الفترة⁽²⁾.

المواد التي تم التوقيع عليها من طرف الداي ترجمت من طرف "بدر سوثيتا" (Pedro Suchita)، وتم التأكيد عليها من طرف أعضاء الديوان الجزائري⁽³⁾، بدون وجود اختلاف بين النص التركي والإسباني، لأن عملية الترجمة أشرف عليه ترجمان الداي، وكاتبه الخاص، وأحد اليهود الإسبان هو "يوسف كوهين بكري"، وأمرهما بأن يترجم كل واحد على حدى، كلمة بكلمة، ويتم مراجعة ما قاموا به من طرف "أنتونيو باريسيانو" Antonio Barisano، فهل كل هؤلاء الأشخاص الذين عكفوا على ترجمة المعاهدة، اختلفوا حول نصوص المعاهدة بهذه الدرجة؟ وكيف يمكن لنصوص كاملة في النسخة، تتعلق بمصالح مشتركة سياسية، واقتصادية بين البلدين، ونتيجة لهذا السلوك واحتياله على الحكومة

Mikel (E) : Op. Cit , p450 (1)

Chakib Benafri: Op.Cit,p507 (2)

I bid , p 508 (3)

الجزائرية تم طرده من الجزائر 24 فيفري 1787م، وتم حرمانه من أي نشاط دبلوماسي في البلدان الإسلامية، لسمعته السيئة⁽¹⁾.

من بين المواد التي يوجد فيها التباس بين النص التركي، والاسباني لدينا على سبيل المثال المادة الثالثة من المعاهدة، حيث نلاحظ تحديد موانئ دون غيرها لإستقبال السفن التجارية الجزائرية وهي الكانت، برشلونة، مالاقا، بالإضافة إلى غياب لأي تفاصيل أخرى حول دفع ثمن المشتريات، والوقت المحدد للإرساء بالموانئ الاسبانية، كما لم يتطرق هذا البند لإجراءات الحماية الموفرة للسفن الجزائرية في الموانئ الاسبانية، أما النص التركي فيعطي الحرية لرسو السفن التجارية الجزائرية في موانئ اسبانيا، ويذكر الموانئ السابقة على سبيل المثال لا للحصر، كما أشار إلى حالة الإعتداء أو الملاحقات من الأعداء، وضرورة توفير الحماية، وأن نفس المعاملة تنطبق على الاسبان في بلادنا، ولكن الإختلاف في هذه المادة لم يظهر بشكل جلي بل في قضايا جزئية⁽²⁾.

وفي المادة السابعة من هذه المعاهدة يظهر الإختلاف بصورة واضحة، ولكن بفضل الجهود الدبلوماسية للطرفين تمكنا من تجاوز مختلف الصعوبات التي دارت حول هذه المادة، التي تقدم مزايا تجارية للتجار الجزائريين القادمين من الجزائر، هذه المزايا لم تقدم لأي دولة أوروبية، فقد كان الجزائريون يدفعون رسوم تقدر بـ 5% مقابل 20 و 25% للدول الأخرى، وتم تعديل هذه المادة بموافقة الحكومة الجزائرية، تحصلت بموجبه الجزائر على نفس المعاملة مع التجار الفرنسيين، وتجار الدول الأخرى في الموانئ الإسلامية⁽³⁾.

كما شكلت المادة عشرون أهم نقاط الإختلاف، خاصة وأنها تتعلق بجوهر الصراع الجزائري الإسباني وهو وهران، فالوزير الاسباني "فلوريدا بلانكا" تعرض هو الآخر للإحتيال، نتيجة التصريحات الخاطئة التي أدلى بها "دسيبي" التي جعلته يعتقد أن الداوي قد قبل بالمواد العشر المصرح بها في عام 1785م، والتي تنصّ على أن السلام يجب أن يكون في البر، والبحر بدون استثناء وهران، ولكن في حقيقة الأمر النص التركي فيما يخصّ المادة عشرون يؤكد على أن هدف الحكومة الجزائرية استرجاع

(1) Benafri Chakib: Op.Cit,p507.

(2) I bid : p 508.

(3) I bid : p 509.

وهران والمرسى الكبير، بإعلانها صراحة بأن باي معسكر يتمتع بالحرية الكاملة في تطبيق المشروع الجزائري بخصوص وهران، أما النص الإسباني فيوجد به نوع من الالتباس، فالداي لا يعترف باستقلالية باي معسكر، بل بالعكس فهو يحدد من مهامه ونشاطه العسكري، وأعترف بتبعيته لسلطة الداي ولم تجدي محاولات القنصل الإسباني في الغاء النص التركي فيما يتعلق بهذه المادة، بعد رفض باي معسكر⁽¹⁾. ولقد كانت الهجومات المتواصلة لباي معسكر محل قلق السلطات الإسبانية، وهذا ما توضحه

المراسلات العديدة من طرف السلطات الإسبانية حول هذا الموضوع، ففي تاريخ 26 فيفري 1787 رسالة من الوزير الأول الإسباني "فلوريدا بلانكا" يترجى فيها السلطات الجزائرية، بضرورة اعطاء أوامر لباي معسكر لإيقاف هجماته، لأن هذا الأخير أصبح لا يحترم أوامر الداي بهذا الشأن، ويهاجم وهران باستمرار⁽²⁾.

وبتاريخ 24 أبريل 1787 هناك رسالة من الداي عثمان باشا إلى الكوندي دي فلوريدا، حدثه فيها عن خيانة وكيل إسبانيا بالجزائر دي بسبي، لبعض الشروط السابقة الذكر، وذكر له بأنه راجعها فصلاً فصلاً، وأمعن فيها النظر ووجد فيها العديد من التغييرات، وهذا اعتماداً على النسخة الموجودة في الجزائر، ولقد طلب الداي من الوزير الإسباني أن يحترم ما جاء في المواد الثلاثة، ويراعونها حسب النسخة المعتمدة، وأكد له أن سبب هذا الخلاف هو الوسطاء، ولو تم الصلح على يد ممثل دبلوماسي إسباني لما حصل ذلك⁽³⁾.

وفي نفس الرسالة يؤكد الداي على الخلاف الموجود بين النص الأصلي التركي والنص الإسباني، حول المادة الخامسة والعشرين قائلاً: «.. أن حرمة المراكب الإسبانية في بلادكم، والبلاد التي تخضع لكم ... وهذا ما تم الإتفاق عليه ... أما غير بلادكم إلى بونظفيسة، وهي سواحل الإمارات البابوية، فلا مدخل للإسبان فيها، وليست من مشمولات الصلح ...»⁽⁴⁾.

فيما يتعلق البند السابع، المتعلق بالتجارة فإن الداي أكد للطرف الإسباني قائلاً:

Chakib Benafri : Op.Cit,pp 504-505.

(1)

(2) يحي بوعزيز : المراسلات الجزائرية...، ص 101.

(3) نفسه، ص ص 104-105.

(4) نفسه، ص 103.

« ... لقد تمّ الاتفاق على أن تأخذوا من تجارنا العُشر فقط مثلما نفعل نحن مع تجاركم وهذا على خلاف التجار الآخرين القادمين من غير بلادنا، والذين يمكن أن تأخذوا منهم حسب عادتكم »
ومن المسائل الأخرى التي تم التطرق إليها. بعد إبرام الصلح هي مسألة التعويضات المالية التي طالبت بها الجزائر، تعويضا عن الأضرار التي لحقت البلاد من جراء الحملات الاسبانية المتتالية، والتي تطرقنا إليها سابقاً، ومن بين أهم القضايا التي وردت في الكثير من الرسائل التي تم تبادلها في الفترة الممتدة من عقد الصلح إلى غاية سنة 1792م هي الترتيبات الخاصة بالانسحاب من وهران ، وهذا ما توضّحه الرسالة الموجودة في الأرشيف الاسباني، وهي رسالة من الكونت فلوريدا بلانكا إلى القنصل العام لاسبانيا بالجزائر ميقال دي لاريا، بتاريخ ديسمبر 1791م ، تتعلق بالأوامر الصادرة من الحكومة الاسبانية للإسراع في عملية الانسحاب من منطقة وهران والمرسى الكبير، وهذا بغرض تهدئة غضب داي الجزائر⁽¹⁾.

لكن وعلى الرغم من وجود مسائل خلافية عديدة، إلا أنّها لم ترق إلى مستوى تعكير صفو العلاقة بين البلدين، لأنّ قادة البلدين ساهموا بفضل سياستهم في تجاوز العديد من الصعوبات ، وأكثر من ذلك فإنّهم كانوا يتبادلون الهدايا المختلفة في العديد من المناسبات⁽²⁾ .

المبحث الثاني:

معاهدة 1791م وجلاء الاسبان عن وهران والمرسى الكبير

رغم ما توصل إليه البلدان بعد إبرام معاهدة السلم 1786م، وطى صفحة الصراع التاريخي بينهما، إلا أن التوتر ظل قائما وخاصة من الطرف الجزائري الذي لم يهنأ له بال مادام الاسبان يحتلون وهران والمرسى الكبير، وبمرور السنوات بدأ الموقف الاسباني يتحول باتجاه التسليم بالمطلب الجزائري المتمثل في الإنسحاب من وهران والمرسى الكبير⁽¹⁾، ولقد لقي هذا الخيار معارضة كبيرة سواء على مستوى بعض القيادات العسكرية في اسبانيا، أو على مستوى الرأي العام الاسباني، لما كانت تعنيه وهران من رمزية تاريخية في الصراع الإسلامي المسيحي خلال هذه الفترة، وقد حصرت محاور هذا المبحث في النقاط التالية وهي:

- دوافع انسحاب الإسبان من وهران.

- تطورات الصراع.

- معاهدة 1791م.

- نتائج الإنسحاب الإسباني من وهران.

1- دوافع انسحاب الاسبان من وهران:

أ - الدوافع السياسية:

1- الحصار المفروض على وهران والمرسى الكبير، من طرف الباي محمد الكبير (1780-1782م) حيث سبق له وأن هاجم وهران سنتي 1780م، و1784م ففي هذه السنة تم رفع العلم الجزائري فوق الحصن الأحمر في وهران، قبل أن يعسكر بالقرب منها وينصب حولها حصارا لعدة أشهر من 22 أكتوبر 1790م إلى غاية 31 أكتوبر 1791م، وأثناء هذا الحصار هاجم محمد الكبير حصون وهران بقوة تناهز الخمسة آلاف مقاتل، منهم 500 من الطلبة، وهذا ما يؤكد مسلم عبد القادر الوهراني في كتابه أنيس الغريب والمسافر: «... فأرسل إليها جماعة من الطلبة الشجعان ليربطوا بجوارها، ويضايقوا الاسبان وراء أسوارها...»⁽²⁾.

(1) عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص278.

(2) عبد القادر مسلم: خاتمة انيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابع بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص25.

ثم بادر إلى قطع الماء عنها قبل أن يلتحم في اشتباكات دامية مع الحامية الاسبانية، بلغت أوجها في شهر ماي وجويلية 1791م، ولقد وصف محمد بن يوسف الزياني هذه الجهود الحربية قائلاً: «... ودام حصاره لها بالقتل الصادر منه، ومن جنوده وبشدة صواعقه، ومدافعه وكوره، وباروده إلى أن فتحها بقتاله..»⁽¹⁾.

2- اقتناع الاسبان بأن اتفاق الهدنة لعام 1786م لم يحقق الأهداف الاسبانية المرجوة منها، فرغم التضحيات الكبيرة التي بذلتها السلطات الاسبانية من أجل تحقيق هذا الصلح، فقد ظلت المطالب الجزائرية قائمة بشأن وهران، والمرسى الكبير⁽²⁾.

3- تأزم الأوضاع في اسبانيا التنافس داخل أسرة البوربون، خاصة بعد سقوط فرعها فرنسا بسبب الثورة الفرنسية 1789م

4- إلى جانب العوامل السابقة ايقنت اسبانيا بأنه بالتخلي عن المنطقتين فإن لن يكون بهذا للجزائريين أي مصلحة في عداوة اسبانيا، وممتلكاتها⁽³⁾.

ب - الدوافع الاقتصادية:

1- النفقات العسكرية التي كان يتوجب على اسبانيا صرفها على الفرق العسكرية بوهران والمرسى الكبير، فالحامية الاسبانية المرابطة بهذه الحصون كانت تقدر بحوالي أربعة آلاف رجل، ثماني فرق للمشاة، وكتيبة واحدة من الفرسان، تتطلب نفقات لا تقل عن أربعة ملايين دولار سنوياً، ومما زاد في المصاعب المالية هو امتناع القبائل الخليفة للإسبان عن دفع الغرمات المفروضة (الرومية) بالإضافة إلى أن إصلاح ما تهدم جراء الزلزال 1790م يكلف الكثير من الخسائر، في الوقت الذي كانت تعرف فيه اسبانيا أزمة مالية خانقة⁽⁴⁾.

2- الآثار المدمرة التي أحدثها الزلزال الذي ضرب وهران ونواحيها، طيلة الثامن والتاسع من أكتوبر 1890م، ولقد تسبب هذا الزلزال في خراب وهران، وهلاك ما بين 2000 إلى 3000 قتيل تحت

(1) ناصر الدين سعيدوني: معاهدة 1791م، ص 79.

Chakib Benafri: Op.Cit,p 564

Ibid. p 551.

(2)

(3)

(4) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 79.

الأنقاض، من بينهم الحاكم العام الاسباني لوهران نيكولا غارسيا (Nicola Garssia)، فضلا عن إتلاف العديد من السفن الراسية في ميناء وهران، في الحقيقة أن زلزال وهران كان عاملاً مساعداً على فتح وهران، لكن لا يمكن اعتباره عاملاً حاسماً في تقرير مصير وهران كما تُصوره العديد من الكتابات الغربية، التي دأبت على تفسير انهزاماتها أمام الجزائر منذ حملة شرلكان عام 1541م، وإلى غاية فتح وهران 1792م، بعوامل طبيعية مختلفة من العواصف، والأمطار، الحرارة، الزلازل وغيرها من المبررات الأخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار قوة الجزائر العسكرية⁽¹⁾.

2- تطورات الصراع:

ورغم هذه الظروف التي ترم بها اسبانيا في هذه الفترة، إلا أنها لم تسلم بأمر الواقع فقد بقيت المناوشات بين الطرفين، وفي نفس الوقت عكف الاسبان على ترميم الحصون المتضررة، لتفادي تسلل قوات باي معسكر إلى المدينة، التي ضرب عليها حصار من كل الجهات، بجيش قوامه ألف جندي، ووصل الدعم الاسباني لحامية وهران على مرحلتين، الأولى بتاريخ 31 أكتوبر 1790م، عبر شركات بحرية تابعة لميلان لنقل القوات والمؤن العسكرية، وتعزز الدعم العسكري في جانفي 1791م بوصول قوات بلغ تعدادها سبعة آلاف جندي، بالإضافة إلى الخيم والمؤونة، وبقي باي معسكر يحاصر وهران عبر التلال والهضاب المحيطة بالمدينة، معتمداً على قواته دون وصول أي دعم إضافي من الداوي⁽²⁾.
لقد وقعت العديد من المناوشات خلال الحصار، كان أعنفها تلك المعارك التي وقعت وفي شهر ماي وسبتمبر 1790م، ومع مرور الأيام أحس الاسبان بصعوبة الموقف، حيث ارهقت هذه المعارك الطويلة البلاط الملكي الاسباني، وزادت من تكاليف الخزينة بسبب تزايد النفقات العسكرية لترميم الحصون، وتزويد الجيش الاسباني المحاصر في وهران الذي يعاني من أوضاع اقتصادية مزرية، جراء مقاطعة السكان له⁽³⁾.

(1) ناصر الدين سعيدوني: معاهدة 1791م.....، ص 80.

H. De Grammont: Op.Cit,p 272.

(2)

(3) عبد القادر فكائر: المرجع السابق، ص278.

وكانت الجزائر خلال هذا الصراع في اتصال متواصل مع قنصل إنجلترا بغرض شراء الأسلحة، التي يتم جلبها من جبل طارق إلى ميناء ارزيو، بواسطة السفن الإنجليزية وفي الوقت الذي كانت فيه الإستعدادات جارية من الجانبين، كان الوزير فلوريدا بلانكا يبحث عن مخرج سلمي عن طريق المفاوضات، وفي 15 فيفري 1791م، كلف نائب القنصل دي لاريا بجس نبض الحكومة الجزائرية، وكان يتفاوض مع الداوي حول التخلي عن منطقة وهران، بعد تحطيم كل حصونها وقلاعها، والداوي عبّر عن رضاه بمقترح حكومة مدريد، لكنه نبّه إلى استحالة إنهاء مشكلة وهران، ووضع حد لتحرشات باي معسكر، إلاّ بالانسحاب من المرسى الكبير، وإعادته للدولة الجزائرية، ومنح الداوي شهر للحكومة الاسبانية بناءً على طلب المبعوث الاسباني حتى يتمكنوا من إبلاغ الملك الاسباني مقترحات الداوي، وفي هذا السياق قال أبو راس الناصري⁽¹⁾.

مُدّة أشهر الحرب يسجلها طالع سعد له عليه بالنحس
فطلبوا السلم من بعد مُراودة فأعطوا الأمان على الأمتعة والنفس

استغلت اسبانيا هذه الهدنة لتفعيل النشاط الدبلوماسي بين البلدين، وقام الملك الاسباني كارلس الرابع بإرسال أحد كبار الضباط الاسبان في أفريل 1791م، وهو خوينبارد (Guim Pardo)، حاملاً معه مقترحات من أجل التوصل إلى صلح وعقد معاهدة سلم، إلا أن الداوي محمد بن عثمان باشا والذي كان يعاني من المرض في هذه الفترة أكد على أنه يريد ضم وهران دون أي شرط⁽²⁾.

وفي هذه الأثناء كان من الصعب على فلوريدا بلانكا إقناع المجلس العسكري لقشتالة، فطلب من الحكومة الاسبانية مهلة لإيجاد حل نهائي لمشكلة وهران، وتم اللجوء مرة أخرى للسلاح، وفرض حصار مشدّد على وهران، وهاجم باي معسكر أهم التحصينات، مثل حصن سنتا كروز (Santa Cruz)، وقلعة ناسيمنتو (Nacimunto)، لكن لم يحسم أي طرف الصراع، وفي هذه الأثناء توفي الداوي محمد

(1) محمد الناصري أبو راس: عجائب الأسفار، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1632، ورقة 67.

(2) Leon Henry Fey : **Histoire d'Oron, avant, pendant et après la domination Espagnol**, Adolph Ferrier, Oron, 1858, p256.

بن عثمان باشا في 12 جويلية 1791م، وتولى الحكم حسن باشا هذا الأخير الذي لعب دورا كبيرا في ابرام معاهدة السلام لعام 1786م، والذي عرف بميله للاسبان وتحكمه علاقة صداقة بالقيادات الاسبانية، ولقد مثل وصوله على رأس السلطة نهاية مشكل الصراع الجزائري الاسباني حول وهران، وأرسل الملك الاسباني إلى الأميرال غرافينا (Gravina)، وكلفه بإبلاغ الداوي بالصلح فوافق الداوي على عقد معاهدة السلم⁽¹⁾.

3- معاهدة 1791م:

تم عقد الصلح بين البلدين في 12 سبتمبر 1791م بين الداوي حسن باشا والوفد الاسباني في الجزائر، في التاسع ديسمبر وفيما يلي أهم ما جاء في بنود الاتفاقية:

- 1- الإنسحاب من وهران، و المرسى الكبير.
- 2- إجراءات تنفيذ الانسحاب من وهران، والمرسى الكبير، والمتمثلة في المهلة المحددة للاسبان لإخلاء المدينة من جميع ما فيها من سلاح وذخيرة، وإزالة ما أحدثوه من بناء وتحصينات بوهران، ولايسمح للجزائريين بدخولها خلال مدة الجلاء، ومنع باي معسكر من القيام بأي مناوشات خلال هذه الفترة.
- 3- يسمح للاسبان بحرية التجارة، واقامة مكاتب تجارية، وحق امتلاك مخازن تجارية بوهران، والمرسى الكبير⁽²⁾.
- 4- تملك اسبانيا حق احتكار التجارة في وهران والمرسى الكبير دون غيرها من الاجناس الأخرى، ويمكنهم شراء المواد الأولية الموجودة في المنطقتين من حبوب، قمح، وشمع، وصوف، وعسل، بالإضافة إلى رؤوس الأغنام، والأبقار.
- 5- لباي معسكر حرية شراء عشرة آلاف حمولة سنويا من القمح ومائة قنطار من الشمع، والتي يدفعها كضرائب للداوي سنويا، ويمنح لاسبانيا الأفضلية لشراء هذه الحمولات.
- 6- يسمح للاسبان بصيد المرجان على الساحل الغربي للجزائر.
- 7- يتوجب على الخزينة الاسبانية دفع مبلغ مالي سنوي لحكومة الجزائر يقدر بـ 120 جنية، مقابل الإمتيازات والحقوق السالفة⁽³⁾.

(1) عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص279.

(2) بن عتو بلراوات : المرجع السابق، ص 82.

(3) ناصر الدين سعيدوني: معاهدة 1791م ،...، ص82.

8- تحديد العوائد والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الاسبانية، والحقوق المترتبة عن الإمتيازات الممنوحة، من تخفيضات جمركية، أو إعفاء مقابل مبالغ مالية (إتاوات)، وهدايا قنصلية، مقابل حصولهم على 10 آلاف حمولة من القمح كل سنة.

9- تحديد مدة الجلاء عن وهران والمرسى الكبير بأربعة أشهر.

بالإضافة إلى بنود المعاهدة، ألزمت اسبانيا بحمل مفتاحين ذهبين وجرتين من ماء عيون وهران إلى الباب العالي كرمزية لاستردادها، ولقد استقبلت السلطات الجزائرية التخلي عن وهران بسعادة ورضى كبيرين، وعملت على ضمان تأمين انسحاب الاسبان من المنطقتين، وعلى الرغم من أن داي الجزائر وافق على شروط المعاهدة، طلب في رسالة بتاريخ 5 سبتمبر 1791م، من الملك الاسباني شارل الرابع الحفاظ على حصون المرسى الكبير لأهميتها الدفاعية، ورد شارل الرابع برسالة حول هذا الموضوع بتاريخ 28 سبتمبر 1791م، حدثه فيها عن أسباب اشتراطه تقديم المنشآت الاسبانية، موضحاً له أنه في حالة ما إذا تركت سالمة سوف يدعم هذا قوى أوربية أخرى، قد تغزو وهران، وتهدد أمن وسلامة اسبانيا، لأن موقع المنطقتين لا تخرجان عن النطاق الأممي للمملكة الاسبانية⁽¹⁾.

إن أهم ما يمكن ملاحظته حول هذه المعاهدة، أن أغلب موادها تدور حول الإمتيازات التجارية الممنوحة وهو ما كان يهدف إليه "فلوريد بلانكا" من خلال إبرام المعاهدة، وبالفعل تحصل الاسبان على امتيازات مهمة في بايلك الغرب، تماثل تلك التي تحصلت عليها فرنسا في بايلك الشرق، وهذا ما تؤكد إحدى رسائل "فلوربدا بلانكا" (Florida Blanca)، إلى القنصل العام لاسبانيا بالجزائر، بتاريخ 23 أوت 1791م جاء فيها : «... إن الحكومة الاسبانية تولي اهتماماً أكبر بالنشاط التجاري، وهي تفضل التضحية بالمنطقتين للحصول على المزايا الاقتصادية من طرف الأيالة.»⁽²⁾.

بدأ الإنسحاب من وهران في منتصف شهر ديسمبر 1791م، في وسطٍ من البهجة العامة حيث ينقل لنا صاحب كتاب سعد السعود هذا المشهد قائلاً: «... طار خبرها للمشاركة والمغرب، وحصل سرور للمسلمين الأبعد، والأقارب، وقالوا الحمدو لله الذي أذهب عنا الحزن، ان ربنا لغفور رحيم..»

(1) بن عتو بلبروات: المرجع السابق، ص 159.

وفي نفس السياق وصف لنا ابن سحنون المشهد، باعتباره كان ضمن المرافقين للباي فقال: «.. فترل داخل البرج الأحمر بمضربه الفياح»، فكان أول ما بدأ بأن صلى ركعتين شكراً لله تعالى، فُضربت مدافع التهنتة، وطبولها ثم أخذ يستقبل تهنئة الناس أفواجا أفواجا، ولما مثلتُ بين يديه وأستأذنته في الإنشاد، فأذن لي فأنشدت قولي⁽¹⁾:

يابشِير السُرور سير في البلاد مُسرِعاً فوق عديات الجيادِ

كي تُبشِّر كل حمى بماذا فعلت بالعدا الصقور العوادي

جاهلين بكون آمال أهل الكُفر يعكسها الإه العبادِ

4- نتائج الإنسحاب الإسباني من وهران:

لقد كان لإنسحاب الاسبان من وهران نتائج متعددة على الطرفين:

1- استكمال الجزائر لوحدها الترابية، و تعزيز سيادتها.

2- ابعاد الخطر الاسباني عن السواحل الجزائرية بصورة نهائية.

3- انسحاب اسبانيا من منطقتي وهران والمرسى الكبير، هو انسحاب من منطقتين لهما رمزية في الصراع الديني بين المسلمين والمسيحيين، يرجع إلى سقوط غرناطة في هذا الشأن قال جون وولف: «... إن ضلال المملكة ايزبيلا الكاثوليكية، والكاردينال خيمييز سيز نيروس "Cisneres"، والجنود الإسبان الذين دافعوا عن وهران طويلاً، إن هذه الضلال الماضية قد أضيفت إلى الشرف الجريح للأساقفة الكاثوليكيين المعاصرين، والوطنيين من النبلاء الاسبان»⁽²⁾.

4- إطلاق حرية التجارة بين البلدين، واكتساح المؤسسات الاسبانية للسوق الجزائرية.

5- مغادرة العائلات الاسبانية لوهران، وهنا يذكر "فاي" "Fey"، أنه ما بين سبعين وثمانين أسرة بقيت في مدينة وهران، حظيت بحماية الباي إلا أنها لم تقوى على العيش في ظل الحكم الإسلامي فعادت إلى وطنها الأم⁽³⁾.

(1) ابن سحنون الراشدي، احمد بن محمد بن علي الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973، ص262.

(2) جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص408.

Leon Henry Fey: Op. Cit , p267

(3)

6- العفو عن الخونة من القبائل التي كانت تتعامل مع الاسبان عند دخولهم إلى وهران، بعدما طلب باي معسكر فتوى من علماء الدين، والقضاة.

فهذه الفئة قال عنها المشرفي: «.. لما قدم الاسبانيون بوهران انحاز إليهم طوائف من الأعراب الذين ضعف إيمانهم، فصاروا خدما لهم ومن جملة جيشهم...»⁽¹⁾، وأعطيت هذه الفئة الضمان من طرف قاضي وهران سي عبد الله بن حوى، وأئمة مساجد معسكر، مثل سيدي أحمد، سيدي أحمد بن فريجة، وأقاموا مع عائلتهم، وشملهم عفو الباي⁽²⁾.

7- نتج عن الإنسحاب من وهران صراع دبلوماسي بين البلدين، فالجزائر صورتها على أنه انتصار بفضل مجهودات باي معسكر وجيوشه التي أرغمت الطرف الاسباني على الإنسحاب، وباعتبار أن الجزائر تمثل دار جهاد، فإن انتصار الجزائر على الاسبان هو انتصار لكامل العالم الإسلامي، بالمقابل تؤكد اسبانيا بأنها تخلت على وهران بطواعية وبكل حرية، دون أن يرغمها أي طرف كان، وأكد نائب القنصل الاسباني دي لاريا على أن ما تقوم به الجزائر مجرد دعاية، محاولة منها الانتقاص من هيبة اسبانيا الدولية.

8- لقي التيار السياسي الذي دافع عن خيار الانسحاب من منطقتي، وهران والمرسى الكبير، انتقاداً كبيراً سواءً على مستوى الفئات الشعبية، مما جعل الملك يصدر مرسوماً ملكياً صدر بتاريخ 04 جانفي 1792م يشرح فيه الأسباب الحقيقية التي دفعت الاسبان إلى التخلي عن المنطقتين، محاولة منه لإقناع الجميع بهذا القرار الحاسم⁽³⁾.

(1) عبد القادر المشرفي: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان بوهران من الاعراب كبني عامر، تحقيق محمد بن عبد الكريم، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص12.

(2) للمزيد من الإطلاع حول أهم القبائل وبطونها التي تعاملت مع الاسبان ودوافع التعامل أنظر: مختار حساني: تاريخ تحرير مدينة وهران من الاحتلال الاسباني خلال القرن الثامن عشر ميلادي، من خلال مخطوطين: فتح مدينة وهران للجامعي، الرحلة القمرية لابن زرقة، جامعة الجزائر، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003، ص ص 19-25.

المبحث الثالث:

القضايا المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين وتطوراتها (1786-1830م)

مثلت هذه القضايا العوامل المحركة لديناميكية العلاقة بين الجزائر، واسبانيا من جهة، أو الجزائر وباقي دول أوروبا المسيحية من جهة أخرى، حيث كانت محل مراسلات بين قادة البلدين، كما شكلت سبباً في توتر العلاقات في العديد من المرات بين البلدين⁽¹⁾، ومن أهمها:

- قضايا النشاط البحري (القرصنة).

- جوازات السفر.

- قضايا الديون.

- قضايا الأسر.

- قضايا التمثيل الدبلوماسي.

1- النشاط البحري (القرصنة):

مثل النشاط البحري أحد أهم القضايا بين البلدين، وهذا ما يتضح من خلال بنود معاهدة السلام الأولى 1786م، نجد أن أغلب موادها تدور حول كيفية تأمين السواحل وحركة السفن، وتطرت للطرق والأساليب التي لا بد أن يضعها الطرفان للحد من هذا النشاط، والقوانين العقابية في حالة وقوع أي اعتداء على إحدى السفن من الجانبين، مما يبين أن اسبانيا كان يمثل لها النشاط البحري الجزائري أكبر هاجس أثناء إبرامها للمعاهدة، وأن ما يمكن التوقف عنده هنا ما ذكره إمري (Emret)، بأن سكان شمال إفريقيا هم قرصنة بالضرورة، أكثر منهم قرصنة بالإستعداد، لأن هذا النشاط فرض عليهم نتيجة استحالة ممارستهم للنشاط التجاري⁽²⁾، وأغلب المشاكل المتعلقة بالنشاط البحري ترجع أساساً إلى سوء تطبيق وتفسير المادتين 4،5 من اتفاقية السلام، وعلى العموم فإن النشاط البحري للبلدين عرف تراجعاً بعد إمضاء على المعاهدة السلام 1786م، فهنا نجد أن ميكال ايالزا يذكر أن أرشيف مدريد يحتفظ بأثار مهمة لهاته النشاطات خلال ربع القرن الذي تلى امضاء الإتفاقية⁽³⁾.

(1) ارزقي شويتام: التنافس الدولي في البحر المتوسط في القرن 18-19م ومواقف الجزائر منه، حولية المؤرخ، ع3-4، 2005، ص163.

(2) Marseille, (E) :*Essaie d'une marine marchande Barbaresque au XVIII^e siècle, les Cahiers Tunisie*, 1955, N° 1 , p 72.

(3) Mikel (E) : Op, Cit, p 457

كما فرض إمضاء معاهدة سلام مع اسبانيا على الجزائر ضرورة توجيه النشاط البحري الجزائري ضد الدول الغربية الأخرى، لأن الداى منع في الفترة التي تلت عقد المعاهدة خروج أي سفينة جزائرية، حتى يتمكن الاسبان من استحداث جواز سفر جديد خاص بكل الاسبان، وهذا التزاماً بالحفاظ على العلاقات بين البلدين، وكذا الالتزام بنود المعاهدة الممضاة، وخلال هذه الفترة لدينا عدة شواهد على وجود نشاط بحري متبادل من الجانبين، ففي 29 جوان 1786م أُحتجزت باخرة اسبانية على متنها بحار اسباني، وأخذت إلى الجزائر، غير أن بيدرو سيثيتا (Pedro Suchita) الذي تكفل باجراء المفاوضات بين البلدين في غياب "دي سبيص، طالب باسترجاع الباخرة المحتجزة (Vakilharÿ)، وعندما راجع الداى صلاحية جواز السفر، وجنسية القبطان، قام بإرجاع السفينة، وعاقب الرئيس الجزائري بطرده من عمله⁽¹⁾.

وأبدت السلطات في هذه الفترة حزماً كبيراً في مراقبة نشاط القرصنة، ومعاقبة المخالفين لبنود المعاهدة التي تربط الجزائر باسبانيا، خاصة الإستعمال اللاشعري لجوازات السفر الإسبانية، من طرف أعداء الجزائر، كقرصنة جنوة و نابولي، وخلال نفس السنة قام البحارة الجزائريون بإلقاء القبض على أحد القوارب الجنوبية، مبعوث من حاكم جنوة، كان يحمل علما اسبانيا بالقرب من شواطئ مالاقا "Malaga"، رغم محاولات "بدرو سوثيتا" لإستعادة القارب، إلا أن الجزائر كانت تملك كل الدلائل التي كانت في صالحها، فقائد السفينة الجنوبي، حاول شراء بطريقة غير شرعية، جواز سفر بسعر " 100 بيزوس"، من أجل حماية نفسه من السفن الجزائرية، ولقد نبه "فلوريدا بلانكا" مما يمكن أن يحدث لعملية السلام عند اكتشاف تلك الجوازات المقدمة لقرصنة جنوة⁽²⁾.

كما نقل "ديسبيبي" احتجاجات الداى، لسوء المعاملة التي تعرض لها قرصنة جزائريين في موانئ اسبانيا، فقد كان عليهم الإنتظار ثلاثة أيام في الميناء، قبل أن يحصلوا على سلعهم، ولم يلقوا أي استقبال من كبار المسؤولين لحل مشكلهم في هذه المقاطعة، نجد نفس الإحتجاجات أظهرها القرصنة الذين خرجوا غير راضين من ميناء "مالاقا"، والذي كان يُمثّل أحد الموانئ المهمة التي يُستقبل فيها قرصنة الأيالة الجزائرية، وجددت الجزائر مطالبها من أجل تحسين معاملة القرصنة الجزائريين في موانئ اسبانيا،

(1) Chakib Benafri : Op.Cit, p515.

(2) I bid : p 516.

وتلبية حاجياتهم والإيفاء بالجزائر سترد بالمثل، وقبل فلوريدا بلانكا الإقتراح، وأمر مسؤولي الموانئ، وممثلين البحرية بتقديم التسهيلات الضرورية للقراصنة الجزائريين وفق ما جاء في مواد الاتفاقية⁽¹⁾.

وجاء في رسالة الداى في عام 1787م إلى الوزير الاسباني "فلوريدا بلانكا" «... عندما يقوم قراصنتنا، وتجارنا بزيارة اسبانيا يجب أن يراعوا ويحترموا فيها، أحسن الرعاية والإحترام، ويستقبلوا هناك بكل ترحاب، وحسن نية وكذلك الأمر بالنسبة لتجاركم، وقراصنتكم..»⁽²⁾، وفي 15 أوت 1787م هنالك رسالة من داي الجزائر محمد عثمان باشا إلى فلوريدا بلانكا، حدثه فيها عن قيام البحارة الجزائريين باعتقال مركب جنوي، لأنه لا يحمل علما اسبانيا، أنه يحمل معه بطاقتي تعريف اثنتين احدهما تثبت الجنسية الجنوية، والأخرى تثبت جنسيته الاسبانية، وأكد له فيها أن عمل البحارة الجزائريين شرعي وقانوني، لا يتعارض مع بنود الصلح المبرم بيننا، وطلب منه أن لا يعطي لأي مركب اسباني سوى بطاقة تعريف واحدة، تُثبت جنسيته الوحيدة، وأوضح له أن الجزائر في حالة حرب مع جنوة، ومن حقها أن تعترض وتأسر أي سفينة تابعة لها⁽³⁾.

وبتاريخ 02 جويلية 1789م، هناك رسالة من وكيل الخرج إلى الكوندي "فلوريدا بلانكا" وهي عبارة عن رد عن احتجاجات اسبانية في رسالة مماثلة، أهدمت فيها اسبانيا الطرف الجزائري بالقيام بإعتداء على السفن اسبانية واحتجازها، وجاء رد الجزائر على النحو التالي:

«... وأما ما ذكرتم عن الفرقطين فلا نعلم عنها شيئا، وليستا تابعتين لنا لأن فرقتنا لم تخرج إلى البحر منذ ستة أشهر، وإذن الفرقطتان اللتان تشكوان منهما تونسيتان بدون شك..»⁽⁴⁾.

إن الشواهد حول موضوع القرصنة متعددة على اعتبار أنه أهم المشاكل المطروحة بين البلدين لذا سنكتفي بذكر بعض الأمثلة عبر فترات مختلفة، للتطرق إلى أهم المحطات التي كانت محل مراسلات بين البلدين، أو كانت سببا في توتر العلاقات السياسية بينهما.

عرفت العلاقات بين البلدين في عام 1789م تغيرات مهمة تعود للضغوطات التجارية، والنابليونية والجنوية في المياه الإقليمية الاسبانية، لأن أكبر مشكلة في العلاقات الجزائرية الاسبانية إلى غاية القرن 18م، كانت تتمثل في استغلال قراصنة الجمهوريات السابقة الذكر للأوامر والإشارات الاسبانية، وكانوا

سببا في إحداث العديد من الأزمات السياسية بين البلدين، ففي عام 1789م استولت سفن جزائرية على سفينتين تحملان جوازين مُزورين، واستولت كذلك على سفينة نابليونية، واحتج القنصل الاسباني في الجزائر، وطلب التعرف على هوية هذه السفن، وتمكن من ذلك، وأثبتوا له عدم تبعيتها لاسبانيا، فإقنتع وهنأهم على غنيمتهم وتم فك النزاع بطريقة سلمية⁽¹⁾.

وبتاريخ 28 أوت 1796م وحسب ما جاء في أحد الوثائق الاسبانية، تعرضت سفينة لتاجر جزائري لعملية قرصنة، وتم استرجاع السِّلَع ونقلها إلى غاية ميناء أرزيو، بتدّخل من السلطات الإسبانية لحل هذا المشكل ، وتسببت هذه القضية في توتر العلاقات بين البلدين .

وهناك تاجر جزائري آخر تعرّض لعملية قرصنة في السواحل الاسبانية، بعد مغادرة سفينة لميناء قرطاجنة من طرف قراصنة فرنسيين، يمكن الإشارة هنا إلى أنّ الطرف الفرنسي كان مترعجا من الامتيازات الاسبانية الممنوحة بعد اتفاقية 1791م، لذا كان يعمل دوما على إثارة الصراعات بين الجزائر واسبانيا، وهذا للحد من النفوذ الإسباني في بايلك الغرب، وتم حل هذا المشكل باسترجاع التاجر الجزائري لبضاعته بوساطة اسبانية⁽²⁾.

،وبتاريخ 09 نوفمبر من سنة 1797م ، طالبت اسبانيا بتحرير مجموعة من التجار الاسبان واسترجاع ممتلكاتهم، ثم احتجازهم على متن قوارب يونانية تحمل العلم العثماني، ويُلاحظ هنا أنّ الإسبان كانوا يحملون رايات أخرى، لغرض تنشيط التجارة، والإبتعاد عن القراصنة الإنجليزي⁽³⁾.

مع بداية القرن 19م العلاقات الجزائرية الاسبانية كانت جدّ ممتازة، وتم حل العديد من القضايا المتعلقة بالقرصنة، حيث تم استرجاع السفينة الجزائرية التي احتجزها الأميرال الفرنسي بوليكس (Balux)، للجزائر بوساطة اسبانية كان هذا في 05 جانفي 1800م، وتم تحرير سفينة هي ملك لأحد الجزائريين اسمه "بوطالب"، بتاريخ 20 جويلية 1801م، كما استرجعت الجزائر أحد السفن التي كانت مُهملة في شاطئ رقال (Regal)، خلال عام 1806م، وبالمقابل؛ استرجعت إسبانيا إحدى سفنها من

(1) يحي بوعزيز: المراسلات ...، ص145.

Ismet Terki (H) : Op.Cit,p.203

(2)

Ibid, p .208

(3)

نوع برقانتى (Bengatin) التي أُحتجزت من طرف الجزائر، وتم جلبها إلى الكانيت من طرف حراس شواطئ اسبان (1).

لكنه خلال عام 1808م وبعد احتلال فرنسا للأراضي الإسبانية، وتعيين جوزيف نابليون على عرش اسبانيا، أرادت الأطراف الأوروبية جر الجزائر إلى حلبة الصراع الأوربي إلا أن الجزائر التزمت الحياد، فكلّفها موقفها العديد من الصعوبات في حوض المتوسط، وأصبحت سُفنها عُرضة للعديد من الاعتداءات، فنشهد احتجاز العديد من السفن الجزائرية في هذه الفترة، ففي سواحل دنيا (Denia) أُحتجزت سفينة جزائرية بتاريخ 1808/05/8، وسفينة أخرى في ميناء المريا (Almeria)، في 1808/06/03م، وسفينة بميناء قرطاجنة من طرف الإنجليز 1808/05/1، بالإضافة إلى سفينة جزائرية بميناء ماهون (Mahon)، بتاريخ 1811/05/06م، وبقيت محتجزة إلى غاية 2011/10/20م، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الخطوات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات كانت بطيئة، ونفس الشيء يمكن قوله عن الطرف الجزائري مثل حالة القُرصان الاسباني، الذي احتُجز لمدة سنة ونصف، وتم إطلاق سراحه بوساطة من القنصل الاسباني في 1810/01/21م (2)، وخلال سنة 1811م وصلت الباخرة الحربية الإنجليزية (الجبور)، للتفاوض من أجل إطلاق طاقم سفينة حمل إسبانية كانت في خدمة بريطانيا، والتي أُتُهمت بإغراق باخرة جزائرية في سواحل عنابة، وتم دفع سبعون ألف دولار كفدية من طرف بريطانيا. وابتداءً من عام 1813م يذكر ميكال دي أيبالزا، أن هناك ضغطاً متزايداً للبحارة الجزائريين على السواحل الإسبانية وتم تبادل العديد من الرسائل بين البلدين حول هذا النشاط، ويُضيف أنه في 03 أبريل 1815م اختفت سفينة من المريا، يُعتقد أنها تعرضت لعملية قرصنة من طرف بحارة جزائريين (3)، لكن في حقيقة الأمر، وحسب معطيات سجّل الغنائم البحرية، فإننا نلاحظ أنه في الفترة الممتدة من 1800 إلى غاية 1815، بلغ مجموع الغنائم الإسبانية، خمسة غنائم في الفترة التي برز فيها بعض رياس البحر الكبار في الجزائر، وفي طليعتهم الرئيس حميدو (4).

Chakib Benafri :Op.Cit,p 516

Mikel (E):Op, Cit. p456.

I bid , p 457.

(1)

(2)

(3)

(4) المنور مروش: المرجع السابق، ج2، ص471.

بعد مؤتمر فينا 1815م تعرضت الجزائر لضغوط دبلوماسية كبيرة من طرف الدول الأوروبية، وعلى رأسهم بريطانيا لمحاولة وضع حد لنشاط البحرية الجزائرية، ونجحت حملة اكسموث في إلحاق خسائر مهمة بالأسطول الجزائري، وعرف النشاط البحري بعدها تراجعاً كبيراً، وهذا بسبب المعطيات الدولية الجديدة المتمثلة في التكتل الأوروبي ضد الجزائر، فلا نكاد نجد ذكراً لعمليات بحرية ضد الدول الأوروبية، ماعدا تلك التي ذكرها وليام شالر في مذكراته خلال عام 1824م، أي فترة قطيعة للعلاقات السياسية بين الجزائر وإسبانيا في 10 جانفي 1824م، يذكر أنه أقفلت قطع من الأسطول الجزائري وهي عبارة عن بارجتين وحرقة، وسكونة، للقيام بجولة للقرصنة في عرض البحر، وكان على رأسها القائد مصطفى راييس، ورفعت عند إقلاعها العلم الإسباني، وهو عمل يعتبر بمثابة إعلان حرب على إسبانيا، وفي 24 من نفس الشهر والسنة يضيف قائلاً:

«...وصلت إلى الجزائر سكونة تابعة للأسطول الجزائري، ومعها غنيمة وهي سفينة تحت العلم الإسباني، وهذا الحادث كان مثيراً لحماس وسرور كبير لدى الجماهير، وقد أعتبر بداية عهد جديد من الرخاء في الجزائر»⁽¹⁾.

وظلت المناوشات البحرية بين البلدين مستمرة، فقد شهد النصف الثاني من عام 1826م عدة اصطدامات بين سفن البلدين ونفس الأمر تكرر في 05 جويلية 1827م، ففي الفترة الممتدة من 11 جوان 1826 إلى غاية 05 جويلية 1827، تم القاء القبض على 27 قطعة من السفن الإسبانية و199 رجل من طاقمها، وقدرت قيمة حمولتها 148569 بياستر قوي⁽²⁾.

2- جوازات السفر:

كانت مسألة الجوازات تحتل مكانة بالغة بالنسبة للحكومة الجزائرية، إذ تسمح للبحارة من معرفة الدول الصديقة من المعادية، وشكّلت هذه المسألة عاملاً مؤثراً في العلاقات الجزائرية الإسبانية، بل والأوروبية عموماً، ونتيجة لتكرار حالات عدم الإلتزام من طرف الرعايا الأوروبيين بهذه التعليمات،

(1) وليام شالر: المرجع السابق، ص201.

(2) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص ص 291 – 292.

أصدرت الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمعاينة أرباب السفن ومصادرتها، رغم معاهدات الصداقة التي تربط الجزائر بإسبانيا، لأن الإلتزام بنود معاهدة 1786م يفرض في مادته الرابعة والتي جاء فيها: «... على المسافرين أن يبرهنوا أنهم جزائريون، أو إسبان، بإظهار جواز السفر يسلمه إياهم قنصل بلادهم في موانئ الإقلاع..».

ومن القضايا التي كانت تثير الخلاف بين البلدين في هذه الفترة، هو استعمال بعض البحارة الأجانب لجواز السفر الإسباني، خاصة تجار جنوة ونابولي، الذين كانوا يقومون بشراء جواز السفر الإسباني من أجل حماية أنفسهم من البحارة الجزائريين، هذا الأمر كان محل احتجاج من طرف السلطات الجزائرية، ففي عام 1786م تم القبض على بحار جنوي قام بشراء جواز سفر بقيمة 100 بيزوس، وكانت السلطات الجزائرية في كل مرة تطلب من نظيرتها الإسبانية بضرورة الإسراع في توزيع جوازات السفر في أسرع وقت ممكن، لضمان أمن سفنها، ووضعت الجزائر مهلة قانونية للسفن التجارية التي تقوم بتجارة مع أوروبا وهي أول مارس 1788م، للدخول في استعمال جوازات السفر الجديدة⁽¹⁾.

ولقد كانت مسألة الجوازات محل العديد من المراسلات، ففي رسالة من الداوي محمد عثمان باشا إلى ملك إسبانيا كارلوس الثالث جاء فيها: «... أيها الصديق العزيز نلتبس منكم عدم إعطاء الجوازات لغير جنسكم، وامتناع عن إعطاء ذلك إلى أعدائنا من الأجناس الأخرى، لأننا نعمل نفس العمل، ونسير على نفس المنوال، لأن إعطاء الجوازات لغير جنسكم قد يعرض صلحنا للخطر»⁽²⁾.

وفي 25 أبريل رسالة من ملك إسبانيا إلى الداوي محمد عثمان باشا، يؤكد له فيها على منع إعطاء جوازات سفر لكل من يعادي الجزائر، كما حددت الجزائر مهلة للسفن الإسبانية التي تتعاطى التجارة مع أمريكا، بأن يكون لها جوازات سفر ابتداء من مارس 1789م⁽³⁾.

ولقد كانت مسألة الجوازات محل دراسة أثناء المفاوضات حول الجلاء من منطقتي وهران والمرسى الكبير، في أبريل 1791م، حيث أكد الداوي حسن باشا للطرف الإسباني موقف الجزائر إزاء هذه التصرفات

(1) يحي بوعزيز: المراسلات، ص 115.

(2) نفسه، ص 66.

(3) نفسه، ص 116.

قائلا: «... إذا كان من شروط المعاهدة عدم إقدامهم على إعطاء جواز، أو علم إلى غير جنسكم من أجناس الأخرى وعدم إقدامنا نحن على ذلك أيضا، ولكنكم سواء هذه المرة أو قبلها، أعطيتم عدة مرات جوازات، وأعلما لأعدائنا من الأجناس الأخرى، وقد تبين ذلك من المشاهدة، والمعاينة.. ولذلك نخططكم علما أننا لا نرضى إطلاقا بعد يوم بصدور مثل هذه الأعمال منكم»⁽¹⁾.

وفي عام 1792م وبعد أن تم القبض على أحد المراكب الجنوية التي كان قبطانها يحمل جواز سفر اسباني، كانت هذه القضية محل إحتجاج من السلطات الجزائرية، وقام الداى بتاريخ 07 ماي 1792م بمراسلة الملك الاسباني، ومن بين ما جاء فيها حول جوازات السفر: «.. وفي هذه الحالة يجب أن تمتنعوا عن إعطاء الأعلام، والجوازات لغير جنسكم،... الأمر الذي قد يعرض صداقتنا للخطر، والتهلكة»⁽²⁾. وعلى الرغم من التعليمات والمراسلات المتكررة، إلا أن مسألة الجوازات ضلت تمثل العائق الأكبر في العلاقات الجزائرية الاسبانية، وكان في كل مرة يتم القبض على بحارة من دول لاتربطها بالجزائر معاهدة سلم، وهم حاملين جوازات سفر اسبانية، ففي عام 1793م وبعد سنة من انسحاب الإسبان منها تم أسر مركب يحمل قائده جواز سفر مزور، وخلال عام 1794م عثر البحارة الجزائريون على مركب، لا يحمل جواز سفر خاص، فاقتادوه إلى الجزائر وحظر القنصل الاسباني ليحتج، لكنه كان مخطئا لكونه لم يسلم له العلامة التي تميزه في جواز سفره، لكن الطرف الجزائري كان وفي كل مرة ومراعاة للصداقة القائمة بين البلدين، يتم اطلاق سراح المحتجزين رغم مخالفتهم للقوانين المعمول بها في هذا المجال، وفي نفس الفترة تم القاء القبض على مركب اسباني أآخر مشحونًا بمادة الخرطال (l'avoine)، وبقي محتجزاً لأن ركابه لا يحملون جوازات سفر⁽³⁾.

لقد كانت الجزائر في كل مرة تتجاوز مشكل جوازات السفر حفاظاً على العلاقات الودية بين الطرفين وظل الطرف الاسباني في كل مرة يقدم الاعتذرات الرسمية دون اتخاذ اجراءات صارمة لتفادي تكرار مثل

(1) يحيى بوعزيز: المراسلات.....، ص ص 150-151.

(2) نفسه، ص 157

(3) نفسه، ص 187

هذه التجاوزات فهاهي في سنة 1798م تسلم عدد من الأسرى، وسفنههم لإسبانيا ارضاءً لها وهذا ما يؤكده ماجاء في نص هذه الرسالة : «.. ونحن قمنا بتسليمها إليكم مع الأسرى إرضاءً لكم، وتطيباً لخاطركم، وخاطر صديقنا القديم السيد دون مانويل دولاس هيراس، الذي اخترتموه لهذه المهمة..»⁽¹⁾.

والشواهد هنا عديدة لا يمكن ذكرها كاملة في هذا الباب، ومجمل القول أن مسألة الجوازات كانت أحد أهم القضايا تأثيراً في العلاقات السياسية بين البلدين، وكانت سبباً في توتر العلاقات بينهما في العديد من المرات، ومما يمكن الإشارة إليه هو ذلك الإنضباط التي كانت تتسم به الجزائر في التزام بنصوص المعاهدات، وذلك بإعتراف أعدائها أنفسهم فالتجاوزات التي كانت تحدث في بعض الأحيان كانت تتخذ ضدها عقوبات بمنتهى الصرامة والحزم، على عكس الطرف الإسباني والأوربي عموماً، فعملية تزوير جوازات السفر ومنحها لمن لا يستحقها، وللذين لا يرتبطون مع الجزائر بمعاهدة سلم بطريقة أو أخرى هي أكثر من أن تُحصى⁽²⁾. والتزام الجزائر في هذا الشأن، نابع من أن السياسة الجزائرية قائمة على مبدأ الوفاء بالعهد، والتقيد بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها، مهما كانت الظروف، والتغيرات التي قد تطرأ على العلاقات الدولية⁽³⁾.

3- قضايا الديون:

كانت قضايا الديون التي في ذمة الإسبان تتكرر، مما استدعى في كثير من الأحيان تدخل الداى لدى السلطات الإسبانية، للمطالبة بتسديدها، والأرشيف الإسباني غني بالوثائق التي تتعلق بهذه المسألة، فقد جاء في رسالة بعث بها الملك "كارلس الرابع" بتاريخ 8 أكتوبر 1793م، أنه تحدث للتاجر الإسباني الذي كان يقيم بوهران، فذكر له بأنه دفع ما عليه لباي معسكر، ولم يبق عليه سوى 10 آلاف قرش، أرسلها فعلاً من إسبانيا⁽⁴⁾، وهذه الرسالة هي رد عن رسالة من داى الجزائر خلال نفس السنة، حول

(1) يحي بوعزيز: المراسلات.....، ص211.

(2) جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص251.

(3) جمال قنان: قضايا ودراسات ص52.

قضايا متعددة، كما طالب الداى عام 1795م بديون في ذمة اسبانيا لصالح التاجرين اليهوديين، يوسف كوهين، وميخائيل بكري، حيث جاء في نص الرسالة:

«.. وتقوموا عند استلامكم لهذه الرسالة، بالواجب والعمل على إرجاع مبلغ 16450 ريالاً مدور، المطلوب تسديدها لخدّامنا المقربين، رعاية للود وتطيباً للخاطر، سواء يتم التسديد من خزينتكم العامة أو من جهة أخرى ..»⁽¹⁾.

لقد ترتب عن النشاط التجاري بعد معاهدة 1791م، استقرار العديد من المؤسسات والتجار الاسبان في الموانئ الجزائرية، وتعرض العديد منهم إلى صعوبات مالية، أدت بهم في آخر المطاف، إلى الإفلاس ومغادرة الجزائر، وترتب عنها ديون لصالح الجزائر، وهذا ما تثبتته العديد من الوثائق، فهناك رسالة بتاريخ 14 جانفي 1797م، وهي رسالة من خوان غاريغوا صاحب شركة غاريغوا يطلب الإذن للرجوع إلى الجزائر، بغرض تسديد الديون التي عليه للداي حسن باشا، ويذكر فيها أن الداى كان متفهماً لوضعيته رغم أنه لم يسدد الدين في أجله، مؤكداً على أنه أعطاه تسهيلات من أجل تسديد دينه، ويشرح في هذه الرسالة أسباب تعرضه للخسارة، ويذكر الخسائر التي تعرض إليها خلال نشاطه في الجزائر، في مدة ست سنوات، حيث قدرها 200 ألف ريال.⁽²⁾

ونفس المصير تعرضت إليه شركة كمبانا (Campana)، بعد تعرضها للإفلاس، وتراكم الديون على عاتقها، مما أدى إلى غلق مكتبها نهائياً في وهران في مارس 1795م، في خلال عام 1813، سبب فرار أحد التجار الاسبان الذين استقروا في مدينة الجزائر يدعى سيستيان بطراس، أزمة بين البلدين بعد افلاسه وفراره الى مدينة قادش، تاركاً ديوناً عليه قُدرت قيمتها بحوالي خمسون ألف قرش اسباني، والتزمت اسبانيا في عام 1814، بتصفية هذه الديون.⁽³⁾

لما علم الداى أن لجوزيف بكري ديونا في ذمة البلاط الاسباني، زيادة على الفائدة المتراكمة منذ حوالي عشرين سنة، زعم أن ماله من دين على الحكومة الاسبانية يبلغ خمسة ملايين فرنك، فطلب الداى

(1) يحي بوعزيز: المراسلات ..، ص ص 195-196.

Ismet terki (H) : Op.Cit,p198.

(2)

(3) جمال قنان: العلاقات السياسية ..، ص 341.

من قنصل اسبانيا أن يرسل بلاده، ملزما إياها بتصفية هذا الدين ، وتسديده إلى خزينة الجزائر ،وعلى اثر مناقشة حادة بين الداى وقنصل اسبانيا، غادر هذا الأخير الجزائر وركب سفينة من سفن بلاده، فدعاه الداى إلى العودة وأعتبر الداى هذا التمادي في رفض الحوار، يمثل قطيعة بين الحكومتين، وعلى الرغم من هذا التصرف إلا أن الداى لم يرد بشدة، بل على العكس اتجه بود إلى البلاط الاسباني مطالباًياه بتسديد الديون التي عليه،وبما أن اسبانيا لم تكن موافقة على دفع فائدة قدرها 30% فإن الداى اقترح عليها أن تدفع له مليون فرنك، ، وزيادة على ذلك طالب الداى بمبلغ 500 ألف فرنك كتعويض لمصاريف الحرب، فوافقت الحكومة الاسبانية على هذا الإقتراح المعقول⁽¹⁾، غير أنها ماطلت في الوفاء بهذا الإلتزام، كما أن الجزائر من جهتها، آثرت الإنتظار وعدم الإلحاح، نظراً للوضع المالي الصعب الذي عرفته إسبانيا في تلك الفترة، وفي الأخير تدخلت فرنسا كوسيط، وكلفت قنصلها "دوفال" بالتفاوض باسم اسبانيا، وتم تخفيض المطالب المالية للجزائر إلى 300 ألف قرش اسباني، وفرنسا هي التي أقرضت اسبانيا هذا المبلغ عام 1825م وتم تصفية هذه الديون⁽²⁾.

4- قضايا الأسرى:

لم تكن عملية إفتداء الأسرى الإسبان قبل عام 1786م في الجزائر بالعملية الميسرة، فهي معقدة منذ بدايتها إلى نهايتها بالنجاح أو بالفشل،ولعل أهم الصعوبات التي ارتبطت بقضايا الأسرى، تتعلق بطبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية الاسبانية، التي غلب عليها طابع العداء منذ مطلع العصر الحديث، ونظراً لإنعدام أي تمثيل دبلوماسي بين البلدين، يتم إما إعتماد وسطاء أروبيين من الدبلوماسيين،غالباً ما يكون من الفرنسيين، أو من رجال الدين الاسبان المسموح لهم بالقيام بأعباء المستشفى التابع لبلادهم بمدينة الجزائر، وهو المؤسسة الاسبانية الوحيدة ذات الطابع الإجتماعي، والإنساني المهمة بشؤون الأسرى

(1) حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص ص 181-182.

(2) جمال قنان: العلاقات السياسية....، ص ص 345-347.

الاسبان، وهي تنتمي لمجموعة الثالوث المقدس (Trintoires)، والتي وجدت للإعتناء بالأرقاء المسيحيين، وإبقائهم على عقيدتهم الدينية⁽¹⁾.

ولقد كان الأسرى الاسبان من طبقات مختلفة فنجد كبار الحرفيين من الذين يمارسون التجارة وبناء السفن، الحدادون، ضباط الجيش، المترجمون، والأسير الاسباني كغيره من الأسرى يمكنه أن يصل بسيرته الحميدة إلى أن يصل مرتبة كاتب في البحرية، أو كاتب سجن أسرى الدولة، وهناك من يعمل عند كبار رجال الدولة أو الأثرياء مثل الأسير "أنطونيو بريسانو"، الذي أطلق سراحه في 1786م، وعيّن كترجمان للاسبان بقصر الداين، إلا أن هناك فئات منهم تعيش في ظروف صعبة، خاصة الذين يعملون في الأشغال العامة، كالتنظيف والحمال والمزارع، كما يمكن للعبيد الذين لهم وسيلة لجمع المال من خلال الأعمال التي يقومون بها، من شراء حريتهم في أعوام قليلة⁽²⁾.

أما بالنسبة للإفتداء، فقد عرف تزايد لقيمة الفدية في نهاية القرن 18م، خاصة بالنسبة لأسرى الاسبان، ونابل، تصل قيمة افتدائهم ما بين 1000 و 1200 قرش اسباني قوي لكل أسير، وكلفت اسبانيا ما يزيد عن مليون بياستر قوى كقيمة اجمالية للفدية، وتزايد قيمة الفدية يعود أساساً إلى أن الجزائر كانت في هذه الفترة في حالة سلم مع معظم الدول الأوروبية، وبالتالي لايمكنها الحصول على أعداد مهمة، عكس الفترات السابقة، ولتعويض هذا كان لابد من رفع قيمة الفدية من 200 إلى 250 سكين إلى 500 و 600 سكين، وفي بعض الحالات أكثر من هذا بكثير، كما ذكرنا سابقاً⁽³⁾.

لقد ساهم التقارب الجزائري الإسباني بعد معاهدة 1786م، في إطلاق سراح العديد من الأسرى الاسبان، وفي نفس الوقت سمح بدخول أموال معتبرة لخزينة الدولة، فهنا يذكر شريف الزهار: «...ولما كانت سنة 1199 (1785) أتى الصبنيول للصلح، وأتى معه بالأسرى الذين عندهم، وأبدلهم بالنصارى الأسرى..» وعندما وقع الصلح مع اسبانيا قدمت هيئة أبا الشكر إلى الجزائر لإسترجاع الأسرى الاسبان، لأن قانون الأيالة يمنعهم من استخراج الأسير، ويذكر هنا سامح التري، أنه أطلق سراح الأسرى من

(1) محمد أمين: المرجع السابق، ص ص 28-30.

(2) Paradis (d.v): Op.Cit,p 153.

(3) Ibid , Op.Cit, pp 154-155 .

الأتراك وأمتنع عن اطلاق سراح الأسرى الآخرين، الذين أفتداهم سلطان المغرب محمد بن عبد الله، هذا الأخير الذي كان يُعرف عليه أنه كان يعطف على الأسرى غير المسلمين، كعطفه على أسرى المسلمين، فقد كتب هذا الأخير الى داي الجزائر في مفاداة أسراه مع الإسبانيين، إلا أن هذا الأخير لم يستجب، فعاود إليه الكتابة ثانية فإمتنع، وفي الثالثة ذكره ووعظه ورغبه في ثواب الله في هذا الأمر، فامتثل داي الجزائر، وبعث إليه سفيره أحمد الغزال ليحضر المفاداة، فأطلق من أسرى الجزائريين 1600 أسير، ويقول السلطان في هذا الأمر: «.. إنما اهتمامنا بذلك إنما أوجبه الرحمة بأسرى المسلمين ..» وفيه تصريح لما أشرنا به للطاغية، من أن المسلم عندنا واحد».

لقد مثل ملف الأسرى بالنسبة لاسبانيا قضية أساسية في علاقاتها مع الجزائر، فقد كانت تتابع أوضاع أسراها، من خلال تقارير ووثائق الهيئات الدينية المتخصصة في رعاية الأسرى المسحيين بالجزائر وتحريرهم، والتي كان عددها ثلاث هيئات، إلى جانب المندوب البابوي الذي كانت مهمته متابعة وضع الأسرى، ويضاف إلى هذا نشاط القنصلية الأوربيين في هذا المجال، أما الأسرى الجزائريين في إسبانيا فلا تتوفر أي معلومات حولهم، وعن يومياتهم وظروف معيشتهم، ونشاطاتهم اليومية، فبعض الكتابات التاريخية، تذكر أن الأسرى المسلمين كانوا يلاقون معاملة سيئة في اسبانيا، حيث لم يكونوا يفرقون بين عامتهم وخاصتهم، ولا بين صغيرهم وكبيرهم، ولا بين نسائهم ورجالهم، ولا صحيحهم ولا مريضهم⁽¹⁾، بالمقابل نجد في مذكرات أحد الأسرى في الجزائر خلال نفس الفترة وهو تيدنا، يتكلم عن وضع الأسرى المسيحيين قائلاً: « أملنا أن يعامل العبيد من الترك والمغرب، الموجودين بين أيدي الإسبان مثلما يعامل المسيحيون وهم بين أشخاص وصفوا بالوحشية..»⁽²⁾.

والسبب في شحة المعلومات عن الأسرى الجزائريين في اسبانيا أنه لم يتوفر لديهم ماتوفر للأسرى المسيحيين في الجزائر، من هيئات ومؤسسات معتمدة، لاجود لها في اسبانيا، ولا وكلاء مقيمين بها،

(1) عمر الجيدي: عناية السلطان محمد بن عبد الله بافتكاك الأسرى، مجلة الإرشاد ع1، مارس 1987، ص 72.

(2) حميدة عمراوي: المرجع السابق، ص 56.

لذلك فإنه من الصعب التعرف على دقائق وضعيتهم في الأسر، فالأسرى الذين كانوا يأخذون من طرف اسبانيا كانوا يعتبرون في عداد المفقودين

ولعب النشاط الدبلوماسي لاسبانيا دورا كبيرا في تحرير معظم الأسرى، الذي عرف تناقضا منذ ابرام معاهدة 1786م، فحسب ما أورد السفير العثماني واصف أفندي الذي أرسل إلى اسبانيا في 1787م، بأن اسبانيا كان لها في الجزائر حوالي 1250 أسير، بينما يذكر مصطفى بن حسن خوجة 1000 أسير، وهو عدد متقارب على عكس بعض المصادر الغربية التي ذكرت أرقاما مضاعفة، قصد تضخيم وتهويل قضية الأسرى.

وفي كل الأحوال شهد تراجع لعددهم ففي الفترة ما بين 1799-1800م، كان عددهم 133 أسير، ليعرف تراجعا في 1803 إلى 33 أسير⁽¹⁾، بالمقابل يذكر مصطفى بن حسن خوجة، أن عدد الأسرى الجزائريين في أسبانيا بلغ 90 أسير، ويضيف بأن اسبانيا قبلت أن تعيدهم إلى الجزائر⁽²⁾.

5- قضايا التمثيل الدبلوماسي:

لقد حظيت الشؤون الدبلوماسية، بجزء مهم في العلاقات الدولتين، فالعديد من بنود معاهدة 1785م تطرقت للتمثيل الدبلوماسي، وأهم الإمتيازات التي يتمتع بها القنصل الاسباني، فنود المعاهدة جاء فيها أن القنصل الاسباني له نفس الامتيازات التي يحظى بها نظيره الفرنسي، إضافة إلى إعفائه من جميع الرسوم المتعلقة بمؤونته وتأثيث منزله، كما وضعت ممتلكات الاسبان الذين يتوفون تحت تصرفه، وحددت مسؤولياته إتجاه تصرفات الرعايا الاسبان، ومن جهة اخرى جاء في المعاهدة أنه يمكن للداي أن يعين ممثلاً له في أحد مراسي اسبانيا⁽³⁾.

ومن القضايا التي كانت محل اهتمام السلطات الجزائرية هو عدم التحاق قنصل اسبانيا بالجزائر ففي رسالة من السيد علي آغا إلى الكندي دي سيببي، بتاريخ 20 سبتمبر 1786م إلى بعد أشهر من عقد المعاهدة جاء فيها: «...وأمر بإحضار المال، وجمع الباشكاش، والقونصل»⁽⁴⁾.

Albert (D) : Tachrifat recueil de notes historiques sur l'adminstration de l'ancienne regence d'alger, Alger, 1852, p87. (1)

(2) شكيب بن حفري: المرجع السابق، ص 134.

(3) مولاي بلحميسي : المرجع السابق، ص 15-16.

(4) يحي بوعزيز: المراسلاتص86.

وجاء الرد من الوزير الأول الاسباني "فلوريدا بلانكا" في 31 أكتوبر من نفس العام، أخبره بأنه سيرسل إليه القنصل الاسباني الجديد الذي رضي به الملك وهو "مانويل دولاس هيراس" (Manuel Delas Heras) هذا الأخير الذي أثنى عليه داي الجزائر إلى ملك اسبانيا في 4 أكتوبر 1787، «... إن قنصلكم هذا جدير بالعون، والإكرام، نظرا لما يتمتع به من خصال حميدة...». وهناك مراسلة من نفس الشأن، بعدما استتبأ الداي حضور القنصل الإسباني، مؤرخة في 27 جوان 1792م، جاء فيها :

«... إن ما يثير العجب أيها الصديق هو عدم ظهور قنصل معتمد عليه من طرفكم، بالرغم من مرور عامين على ذلك، مع أن وزيركم كان قد وعدنا في مكاتبته إيانا، بوصول القنصل المعتمد عليه في غضون شهرين، غير أن ذلك الوعد لم يتحقق إلى الآن...»، وهذا ما يبين نية الجزائر في بناء علاقات متينة مع الإسبان⁽¹⁾، مما يُظهر درجة الوعي السياسي، والدبلوماسية للداي، حين راح يشرح للملك الاسباني، أهمية وجود تمثيل دبلوماسي لاسبانيا في الجزائر، ليكون همزة وصل بين البلدين، لأن الموفدين رغم ما يتمتعون به من الحنكة والدبلوماسية، إلا أنهم في بعض الأحيان، لا يمكنهم حل العديد من القضايا، وهذا ما أكد عليه الداي في إحدى رسائله في 24 أبريل 1787م، عندما وقعت خلافات حول مواد معاهدة الصلح لعام 1787م، قائلاً: «ولو تم الصلح والتفاوض على يد القنصل الاسباني المعتمد في الجزائر، لما حصل ذلك...»⁽²⁾.

ولقد رد الملك الاسباني على رسالة للداي سابقة " 1792"، ذكر له فيها، أنه عيّن قنصلا لإسبانيا بالجزائر إسمه مانويل دي أسبيري (Manual de Aspere)، كما أخبره بتكليف نائب القنصل ميقال دي لاريا (Miguel de Larea) للذهاب إلى وهران لتنصيب قنصل اسباني جديد بها، وذلك بهدف متابعة تطبيق بنود المعاهدة المتعلقة بالجانب التجاري ومتابعة الجلاء عنها، ولقد كانت الجزائر في العديد من المرات، تقوم بمراسلة القناصل الاسبان من أجل تزويدها ببعض المواد التي هي في حاجة إليها⁽³⁾.

(1) عبد القادر فكائر: المرجع السابق، ص280.

(2) يحي بوعزيز: المراسلات، ص103.

(3)

لكن الأمور لا تسير على وتيرة واحدة، وخاصة في مجال العلاقات بين الدول، فهناك الحالات التي إشتكى فيها الداى من تصرفات بعض القناصلة الاسبان، وندد ببعض سلوكياتهم التي لا صلة لها بالتمثيل الدبلوماسي، منها عدم احترامه لقرارات باي وهران، حين منع التجار الاسبان من شراء القمح لما رفضوا دفع ألف سكين شهريا المتفق عليها، لذا راح القنصل يشتكيه للداى، وقد أعلم الداى الملك الاسباني بقرار الغاء الإحتكار الاسباني للتجارة بوهران، لأن القنصل الإسباني عند لقائه للداى ذكر بأن الباى لا كلمة له، وليس برجل محترم، وهذا يعتبر تدخلاً في شؤوننا الداخلية.

كما كان هذا القنصل قد احتج لدى الجزائر عندما أوقف بحارة جزائريون مركبا مشحونا بفاكهة البطيخ، وكان قائده يملك جواز سفر مخصص لنقل الأسلحة، وقد استعمل القنصل في احتجاجه أسلوبا عنيفاً، رغم تدخل قناصلة الدول لتهدئته، وبالرغم مما صدر عنه، أطلقت الجزائر سراح هذا المركب، وكان هذا الأخير في كل مرة يحتج بأتفه الأسباب، ففي واقعة أخرى فرَّ 12 أسير كان من بينهم أسير يعمل لدى القنصل، وبعد ما تم إلقاء القبض عليهم، إحتج القنصل لدى السلطات الجزائرية وطلب عدم معاقبتهم، كما كان في كل مرة يخصص له ترجمان من طرف الجزائر فيرفضه، ونتيجة لهذه السلوكات التي اعتبرت تدخلاً في الشؤون الداخلية، لذا زاد إلحاح الداى على ترحيله، حتى لا يعكر صفوة العلاقة بين البلدين، وراسل الداى الملك الاسباني في هذا الشأن، مُثنيًا في آخر رسالته على القنصل الإسباني السابق "دي لاريا"⁽¹⁾.

رد الملك الاسباني على احتجاجات الداى متأسفا على تصرفات القنصل، وأخبره بأنه أنهى مهامه، وعين بدله نائب القنصل ميغال دي لاريا، بناء على طلب الداى وتمني في الأخير أن لا تحصل مشاكل بين البلدين، لتعرف العلاقات بين البلدين توترا، على اثر هروب أحد القراصنة المنورقين، الذي أتهم بإستلاء على أحد القوارب في ميناء عنابة، فقام الداى بالقبض على نائب القنصل وحمله مكبلا بالقيود إلى الجزائر، وحكم عليه بالأعمال الشاقة⁽²⁾، لتشهد العلاقة مجدداً حالة من التوتر على أثر استدعاء

(1) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 283 .

(2) ميكائيل دي ايبالزا: العلاقة التاريخية بين عنابة والاسبان، ترجمة عبد الحميد، مجلة الأصاله، ع 34-35، الجزائر، 1976م، ص 121.

القنصل الاسباني من طرف الذي عام 1822م، لإبلاغ السلطات الاسبانية بما عليها من دين، هذا الأخير الذي كذب المزاعم حول هذه المسألة، وعلى أثر مناقشات حادة بين القنصل والداي انسحب هذا الأخير، وغادر الجزائر بناء على أوامر من البلاط الاسباني، وحدثت قطيعة بين البلدين في بداية ربيع سنة 1822م

6- قضايا التعاون المشترك:

رغم وجود العديد من المسائل الخلافية، التي كانت سبباً في فتور العلاقات بين الجزائر واسبانيا في العديد من الفترات، فهناك صفحات مُشرقة تخص قضايا التعاون المشترك، منها دور الوساطة الجزائرية في معاهدة الصلح مع تونس، التي كانت محل مراسلات عديدة، ففي 1786م طلب الوزير الإسباني "فلوريدا بلانكا" من وكيل الحرج تكثيف مساعيه لإبرام الصلح مع تونس قائلاً: « أن يبذل جهوده ويستعمل نفوذه، حتى يتم إبرام الصلح مع تونس كذلك... »، وهذا دليل على معرفة الاسبان، بمكانة الأيالة الجزائرية، بين الأيالات المغربية، وما لأرباب الدولة في الجزائر من نفوذ لدى الباي حمودة⁽¹⁾. بالمقابل توسطت الجزائر للدولة العثمانية لدى اسبانيا، لمنع الأسطول الروسي من المرور ودخول مضيق جبل طارق إلى مياه البحر الأبيض المتوسط، وكان لها ما أراد، لأن الدولة العثمانية، استغلت الصلح القائم بين البلدين لتحقيق هدفها، وانعكس التقارب السياسي على المجال الإقتصادي، فقد عرفت هذه الفترة تعاوناً واسعاً وتبادلاً للخبرات في العديد من الميادين، فقد استعانت الجزائر بالعديد من الحرفيين والخبراء الإسبانيين، فشركة كمبانا في عام 1798م أحضرت إلى باي وهران أكثر من 60 حرفي معها، سمو بإعادة وترميم العديد من البنايات المدمرة، كما أقامت هذه الشركة مشروع شراكة مع الداوي، والتمثل في إقامة مصنع للصابون⁽²⁾.

ولقد شكل التزود بالسلاح، أحد أهم التحديات للدولة الجزائرية، لذا استعانت بالخبرة الإسبانية في هذا المجال، أرسلت اسبانيا خبرين في هذا المجال، رغم تحفظات اسبانيا بهذا الشأن، وهم "خوان رويز"

(1) عمّار بن خروف: علاقة الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات 1661-1830م، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة دمشق، 1996، ص 391.

Tayeb chant ouf : Op, Cit, pp 94-96.

(2)

(Juon Ruiz)، "وسونيتياقو قريمو" (Santiago)، كما سيّر مهندس اسباني دار النحاس الخاصة بصنع المدافع وتشكيل القنابل إلى غاية وفاته عام 1808م، كما زوّدت اسبانيا الجزائر بأعمدة خشبية خاصة ببناء السفن مجاناً، بإضافة إلى مهندس خبير في بناء السفن، كان يعمل في الجزائر سابقاً.

5 - موقف الجزائر من الاحتلال الفرنسي لاسبانيا 1808م:

لقد التزمت الجزائر الحياد في هذا الشأن، ولم تقحم نفسها في الصّراع القائم، ورغم محاولات الأطراف الأوروبية إخراج الجزائر عن طبيعة الحياد، ففي سنة 1812م حاول الانجليز دفع الجزائر لإعلان الحرب على فرنسا، مستندين على كشف مخطط بوتان (Boutin)، والرّامي الى احتلال الجزائر، وأكد الداى للقنصل الانجليزي أن الجزائر مصرة على التمسك بموقف الحياد، وهذا ما يؤكده كلام القنصل الأمريكي ويليام شالر: «... لم تعترف الجزائر قط بحكومة جوزيف نابليون في اسبانيا»⁽¹⁾.

لقد بيّنت الجزائر من خلال موقفها أنّها تتوفر على خبرة كبيرة في ميدان العلاقات الدبلوماسية الأوروبية، وواعية كل الوعي ومدركة للممارسات، والسلوكات التي تتحكم في العلاقات الدولية، فالجزائر في فترة غزو نابليون لإسبانيا، كانت في حالة سلم تام مع جميع الأطراف، وتمسّكت بحقها في الوقوف على الحياد في هذا الصراع⁽²⁾.

7- موقف اسبانيا من الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830م:

قبل أن تُقدم فرنسا على تنفيذ مشروعها الخاص باحتلال الجزائر الذي بدأ على الأقل مع بداية الحصار في 16 جوان 1827م، أخذت بعين الإعتبار مواقف الدول الأوروبية المختلفة، ويمكن القول هنا أن معظم الدول الأوروبية باستثناء الانجليز، أعربت عن رضاها باحتلال الجزائر وابتهاجها بتحطيم ما أسمته "عش القرصنة"، لأنّ فرنسا دأبت مثل نظيرتها اسبانيا إعطاء الحملة طابعا مسيحياً وأشعرت الدول الأوروبية بضرورة مساعدتها، لأنّ نجاح حملتها هو نجاح في صالح دول أوروبا بأكملها⁽³⁾.

(1) ويليام شالر: المرجع السابق، ص 180.

(2) جمال قنان: قضايا ودراسات...، ص ص 40-41.

(3) عميرايو احميدة: الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 وردود الفعل حوله، مجلة سرتا، معهدا لعلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، 1980، ص ص 97-98.

أما عن الموقف الاسباني، فإن فكرة العداء للجزائر، ضلت في نفوس الساسة الذين لم ينسبهم الصلح أحقاد الماضي، ولقد اتضح هذا من خلال العديد من المواقف الاسبانية، فحسب ما جاء في احدى وثائق خط همايوني، فيما يخص استعدادات بريطانيا لحملة اكسموث 1816 :

« وهي الآن في صدد الإنتظار للدخائر والمهمات، التي سوف تأتي بواسطة عدة من الأساطيل من اسبانيا وحنوة..... »⁽¹⁾، كما منح ملك اسبانيا وسام الفروسية للورد اكسموث تعبيراً منه عن دعم اسبانيا له⁽²⁾.

وفي 22 أفريل أعطى السفير الاسباني في باريس، الضمانات اللازمة للفرنسيين، وأكد أن موانئ أرخبيل جزر البليار، هي في استقبال الجيش الفرنسي، وأن كل التدابير والتسهيلات المطلوبة تم اتخاذها، وهذا ما تؤكد احدى الوثائق المرسلة من وزارة المالية الاسبانية، والتي جاء فيها:

« ... مولانا الملك، أمرنا بالسماح للفرنسيين، بشراء المؤونة، وكل أنواع الأسلحة عبر التراب الاسباني، وتأجير السفن، وكراء المخازن ... » ، ولم تكتف اسبانيا بمباركة الحملة ومساندتها معنوياً، بل دعمت صفوفها بضباط وخبراء عسكريين، وأسلحة، لأن هذه الأخيرة كانت تطمح لإسترجاع ممتلكاتها في الغرب الجزائري.

لم تكتف اسبانيا في دعمها عند هذا الحد، بل تعزز موقفها بإشراك كبار ضباطها في الحملة، وفي هذا الشأن، أرسل سان بيرست (Saint - Priest)، السفير الفرنسي في اسبانيا خطاباً إلى قائد الحملة في 28 ماي 1830، بأن الملك الاسباني، قد عين للحملة على الجزائر مجموعة من الضباط، وهم دون أنطونيو لاسانكا (don.Antonio Lasanca)، وهو عقيد في سلاح الهندسة، والكونت دي ميراسول (conte de Mirasol) قائد الحرس الملكي، كما قدمت خدماتها عن طريق قنصلها في الجزائر ففي 6 جويلية 1830، عقد مجموعة من قناصل الدول الأوروبية، اجتماعاً لتقديم الدعم المادي لفرنسا، كان نصيب القنصل الاسباني منه 59748 فرنك وهذا لتثبيت وجود فرنسا

(1) دفتر خط همايون 22556، بتاريخ 1231، رقم 03.

(2) محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الإحتلال، مجلة الاصاله، ع12، الجزائر، 1973، ص124.

إنّ أهم ما يمكن استخلاصه:

من خلال عرضنا لهذا الفصل، أنه ترتب عن إبرام معاهدة الصلح لعام 1786م، حدوث تقارب سياسي بين الطرفين الجزائري والاسباني، مما ساهم في حل العديد من القضايا العالقة بين البلدين، رغم هذا شعرت اسبانيا، بأنها لم تحقق أهدافها المرجوة من خلال إبرامها لمعاهدة الصلح، وخاصة ما تعلق منها بالإمتيازات التجارية، فهي تريد الهيمنة على بايلك الغرب، مثل ما هو الحال بالنسبة لفرنسا في بايلك الشرق، وبالمقابل رأت الجزائر هي الأخرى بأن معاهدة 1786م لم تحقق هدفها الرئيسي وهو انسحاب اسبانيا من منطقتي وهران والمرسى الكبير، ولإستكمال العملية السلمية، قام الطرفان بإبرام معاهدة سلم 1791م، والتي وضعت حداً للصراع الجزائري الإسباني، وتمكنت الجزائر بموجبها من استكمال وحدتها السياسية عام 1792م، كما تمكنت اسبانيا من الحصول على امتيازات تجارية مهمة، بالغرب الجزائري ولقد تأثرت العلاقة الجزائرية الاسبانية في هذه الفترة، بجملة من العوامل والقضايا السياسية المتعددة، التي كانت سببا في توتر العلاقات بين البلدين، في العديد من المراحل، مثل قضايا القرصنة، الديون، الأسر وقضايا التمثيل الدبلوماسي، وقضايا جوازات السفر.

كما تأثرت العلاقة الجزائرية في هذه الفترة بالتنافس المحموم، بين كل من فرنسا و بريطانيا، للهيمنة على الحوض الغربي للبحر المتوسط، ومن جهة أخرى عرفت العلاقات بين البلدين العديد من مظاهر التعاون المشترك، شملت ميادين متعددة حيث استفادات الجزائر من الخبرات الفنية الإسبانية في صناعة الأسلحة والسفن، و إقامة مشاريع مشتركة في بايلك الغرب مثل مصنع الصابون، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، حتى عرفت العلاقات صعوبات ابتداء من عام 1822م، حيث عرفت قطيعة امتدت إلى غاية 1827م، أي بداية الحصار الفرنسي للجزائر وبداية الإستعدادات الفعلية لإحتلالها، والذي كانت اسبانيا طرفاً مساهماً مهماً معنوياً ومادياً فيه.

التجارية بين الجزائر و إسبانيا 1786-1830

المبحث الأول :

مؤسسات التبادل التجاري

المبحث الثاني :

طرق وأساليب النشاط التجاري

المبحث الثالث:

المبادلات التجارية

المبحث الرابع:

حركة النقل وموانئ التبادل التجاري

إنّ العلاقات التجارية بين إسبانيا ودول شمال إفريقيا تعود إلى فترة العصور الوسطى، وذلك من

خلال إبرام معاهدة سلم وتعاون تجاري، وكانت مملكة أراغون السّابقة في هذا المجال، حيث أمضى "جاكسوا الثاني" ملك أراغون، هدنة مع ملك بجاية "خالد أبو زكريا" في مطلع القرن 14م في سنة 1309م، بموجبها يتمتع أي رعية من أراغون بحق الدخول إلى المملكة برّاً وبحراً، وله حرية التجارة أو التنقل، بشرط أن يخضع للقوانين والرسوم المفروضة في أراضي المملكة .

وتجددت هذه الإتفاقية عام 1323م في عهد الملك "أبو البقاء خالد"، والتي دامت لمدة خمس سنوات، تتضمن هذه الإتفاقية ستة وثلاثين بنداً، تشمل قضايا متعددة، سياسية، وعسكرية وإقتصادية، إلا أنه ومع مطلع القرن 16م، عرفت العلاقات بين البلدين منحى آخر، وهذا نتيجة الموقف الجزائري الداعم لمسلمي الأندلس في محنتهم، بعد سقوط آخر الممالك الإسلامية في إسبانيا، وهي مملكة غرناطة عام 1492م، فقامت إسبانيا بغزو السواحل الجزائرية، واحتلال العديد من المدن، والمراكز الساحلية في الجزائر، واتسمت العلاقات بالتوتر، والعداء المتواصل إلى غاية الإنسحاب من مدينة وهران عام 1792 واستكمال الجزائر لوحدتها السياسية.

وعلى الرغم من هذا الوضع السائد، كان هناك وجود لعلاقات تجارية غير مباشرة، إما عن طريق الإستعانة بمراكب تجارية أجنبية، أي استعمال الوسطاء التجاريين، كما يمكن للسفن الإسبانية التي تتمكن من الإفلات من مطاردة رجال البحر الجزائريين، من الرسو في الموانئ الجزائرية، ويفرض عليها رسماً يقدر بـ 80 قرشاً، أو دولاراً إسبانياً، مقابل تفريغ شُحنتها، بغض النظر عن حمولتها، أو نوعية البضاعة، أو حجم السفينة .

وبداية من الربع الأخير من القرن 18م عرفت العلاقات التجارية بين البلدين تطوراً كبيراً بعد إبرام معاهدة 1786م، والتي أسهمت في وجود مبادلات تجارية، رغم هذا لم ترق إلى مستوى طموحات البلدين، وهذا بسبب استمرار الصعوبات السياسية المتعلقة بالإنسحاب من وهران والمرسى الكبير، مما فرض على الطرفين إعادة النظر في البنود المتعلقة بالجانب التجاري، وبعد مصادقة البلدين على معاهدة 1791م عرفت الموانئ الجزائرية غزواً تجارياً من طرف التجار الإسبان .

المبحث الأول :

مؤسسات التبادل التجاري

لقد سمحت المعاهدة 1791م بتوسيع النشاط التجاري بين البلدين، مما سمح للتجار والشركات الإسبانية باكتساح الموانئ الجزائرية، وتوسع غير مسبوق للتجار الإسبان، ففي المرحلة الأولى التي سبقت المعاهدة 1791م، عرفت ظهور قوي لأرباب المراكب، حتى وإن كانت هذه الفترة لم تعرف فيه العلاقات التجارية تطوراً مهماً، في ظل وجود قيود تجارية، لأن حرية النشاط التجاري لم تكن بشكل كلي، فالتجار يجب عليهم الانتقال أولاً إلى مدينة الجزائر لأخذ الترخيص، قبل البدء في ممارسة أي نشاط تجاري بالموانئ الجزائرية⁽¹⁾.

وفي الفترة الممتدة من 1786-1791، كان أي نشاط تجاري هو من صنع أصحاب المراكب، الذين كانوا يشترون بصفة حصرية الحبوب، وكانوا يترددون بشكل أكثر على مينائي الجزائر وأرزيو، على عكس ميناء عنابة الذي لم يستقبل في هذه الفترة سوى باخرتين إسبانيتين، فعلى العموم تميّز النشاط التجاري في هذه المرحلة بطابع الفوضوية، مما عرقل النشاط التجاري في الأيالة، وصعب من تهيئة الأجواء لتحقيق الأهداف التجارية لسياسة فلوريدا بلانكا (Florida Blanca)، حيث مثل أصحاب المراكب الزبون الرئيسي لمشتريات الحبوب، قبل تموقع الشركات الإسبانية الكبرى، على الرغم من أن الكميات التي كانوا يتحصلون عليها بقيت محدودة⁽²⁾.

لكن في كل الأحوال مثل هذا تطوراً رسمياً للعلاقات التجارية بين البلدين، إلا أنه وبسبب عدم التزام أصحاب المراكب بشروط معاهدة 1786م، أحدث هذا فوضى في ممارسة النشاط التجاري، بالإضافة إلى رغبة الداى عثمان باشا في الحصول على مداخيل عن طريق بيع تراخيص الشراء، ليضمن صرف مرتبات الجنود، وعليه منع الداى قدوم أرباب المراكب الإسبانية إلى الموانئ الجزائرية، وأظهر للقنصل رغبته في وجود بيت للتجارة تنشأ في مدينة الجزائر⁽³⁾.

و من بين أهم هذه المؤسسات التجارية التي زاولت نشاطها بمختلف الموانئ الجزائرية لدينا:

Cara de Aguilla (L) : Op, Cit, p83

(1)

(2) في الفترة الممتدة من 1787-1789 تمكن أصحاب المراكب من شحن 32 مركبا.

Ibid : p113

(3)

-شركتا قويناش ورقال (Goyeneche et Régal)

- شركة كمبانا (Campana)

- شركة غاريغو (Garrigo)

- شركة باترو (Patron)

- شركة صيد المرجان

1- شركتا قويناش ورقال (Goyeneche et Régal):

تأسست هاتين الشريكتين بدعم من البنك الوطني للقديس سان شارل (Saint sharls)، لتزويد الجيوش الملكية المتواجدة في فالونس (Valence)، وموريس (Mauricie)، وساحل مالاكا (Malaga)، وكذلك لتموين الحصون الإفريقية، سُميتا على اسم مالكيهما، فشركة قويناش تعود ملكيتها إلى الكونت غاثادو غوينش (Conte Gazado Goyenche)، أما رقال تعود إلى صاحبها "لويس رقال" (Louis Régal) من مالاكا، يتركز نشاطها في مينائي برشلونة ومالاكا⁽¹⁾.

كانت شركة قويناش في بداية الأمر تقوم بإعطاء الضمانات الضرورية، وتراقب سوق الحبوب لدى حكومة فلوريدا بلانكا، لتتمكن فيما بعد من احتكار جميع مشتريات القمح من مينائي الجزائر وارزيو، فكانت بدايتها عام 1790 حين بدأت بالظهور وشراء كميات مهمة من الحبوب، وواصلت اهتمامها بسوق الحبوب التي كانت في حاجة إليها، من أجل تموين الجيوش الملكية والحصون الإفريقية، وعلى خلاف الشركات الإسبانية الأخرى، لم تُقم كلاً من شركتا قويناش وريقال مكاتب ومصارف تجارية على الساحل الجزائري، فشركة قويناش لم تكن جزء من مخطط الهيمنة داخل الأيالة⁽²⁾.

نجد أن معظم قرارات الوزير حتى بعد توقيع الإتفاقية، لا يوجد أي أثر لتعليمه موجهة لنائب القنصل الإسباني في الجزائر، تدعوه لدعم نشاط هذه الشركة، بعد المساعدة التي قدمت لها عام 1789م، حيث رفض فلوريدا بلانكا أن تتمتع بأي احتكار تجاري في وهران، لأنه اعتبرها شركة فاشلة، إلا أنها استطاعت تجاوز دعم الوزير، ونجحت في التعامل مباشرة مع باي معسكر في نهاية 1791م، واستفادت

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p258

(1)

Ibid : p 34

(2)

من حالة الوفاق بعد اتفاقية 1791م، حيث تحصل أحد ممثليها على صفقة من باي معسكر، بقيمة 100 ألف حمولة من الحبوب سنة 1792م⁽¹⁾.

كما كُلفت شركة رقال (Régale) في 08 جويلية عام 1794م بتزويد الأيالة بـ 500 قنطار من الرصاص الخام، وهذا بناءً على طلب تقدم به الداوي حسين باشا، وبعد فشل مفاوضات 1793م وبداية تراجع النفوذ الإسباني عرفت الشركة بعض الصعوبات، نتيجة فقدانها للإحتكار التجاري، مما أدى إلى اختفائها سنة 1794م رغم المحاولات المتعددة لمحاولة بعث نشاطها⁽²⁾.

2- شركة كامبانا (Campana) :

تعود إلى مالكةا دون مانويل الغارث كامبانا (don Manuel Alvarez Campana) ، مقرها في مدينة قادش (Codex)، تمكنت من إقامة علاقات تجارية مع المغرب الأقصى ف منذ عام 1780 أبدت اهتماماً كبيراً بالعلاقات التجارية مع المغرب، و بطلبٍ من سفير المغرب "بن عثمان" تم إرسال حمولات من الحبوب، كان المغرب في أمس الحاجة إليها، وبعد إبرام اتفاقية 1791م بين الجزائر وإسبانيا، نقلت نشاطها إلى الجزائر واستقرت بداية من عام 1792م في وهران، تواجدها يدخل في إطار دعم وتعزيز التواجد الإسباني في إفريقيا، وفقاً لتوجيهات الوزير فلوريدا بلانكا، فتواجدها سيسمح بفتح مكتب تجاري مماثل لذلك الموجود في الدار البيضاء، تحت الإشراف المباشر لريال أسيندا (Real Haciend) ، وعلى الشركة أن ترسل حصيلة عملياتها التجارية خلال عام، وهذا حتى تسمح لفلوريدا بلانكا بتقييم نتائج سياسته، فهو يتوقع ما هو أفضل لمستقبل الهيمنة التجارية، التي يرغب في تحقيقها بعد إبرام الاتفاقية⁽³⁾.

تمثل شركة "كامبانا" أحد أهم عناصر الهيمنة في السياسة الإسبانية، وهذا ما تؤكد وثائق الأرشيف الإسباني، ففي رسالة بتاريخ 05 مارس 1792م، وهي عبارة عن مجموعة من التعليمات إلى القنصل الإسباني "ميغال دي لاريا"، حيث يطلب من ممثل كامبانا بضرورة التحرك للحصول على كميات من

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p123

(1)

(2) عبد القادر فكايير : المرجع السابق، ص 299 .

Ibid : p 66

(3)

القمح، ويطلب منه موافته بقائمة الهدايا التي ستسمح بتثبيت التجارة بوهران، ويؤكد على أن احتكار التجارة في الجزائر يمر عبر ممثل كمبانا⁽¹⁾.

وعند استقرارها بالجزائر قامت شركة "كمبانا" بفتح مكتب تجاري بوهران، واهتمت بمنتوجين هما الحبوب والمواشي، فقد مثلت الحبوب المصدر الرئيسي لعائدات الشركة، كانت انطلاقتها في بداية 1792م، ورغم البداية الصعبة للشركة، فقد تمكنت بعد مفاوضات مع باي معسكر من إبرام اتفاق حول سعر السلع المصدرة لمدة عام، كما يوضحه الجدول التالي⁽²⁾:

المادة	الوزن	القيمة
القمح	فينق (Fanègue)	1 قرش و 10 ريالات
الشعير	فينق (Fanègue)	15 ريال
الذرة البيضاء	فينق (Fanègue)	18 ريال
ذرة	فينق (Fanègue)	15 ريال
أرز	فينق (Fanègue)	03 قروش
أبقار	قنطار	06 قروش و 10 ريالات
الأغنام	للرأس	01 قرش و 16 ريال
جلود الأبقار	للرأس	15 ريال
وبر الجمال	للرأس	32 قرش
الشمع	للرأس	30 قرش
الصوف	للرأس	30 قرش
الشحم	للرأس	07 قروش

تابعت الشركة نشاطها واستطاعت في 10 أوت 1792م، من دخول مشروع شراكة مع باي معسكر، لإقامة مصنع خاص بالصابون، وتم تقاسم تكاليفه بين الشركة و باي معسكر⁽³⁾، وتعزز نشاط هذه المؤسسة مع مرور السنوات وتطورت قيمة نفقاتها، وتمكنت بعد مرور ثمانية أشهر من تواجدها في

I Smet Terki (H) : Op, Cit, p 186.

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p264

Tayeb Chentouf : Op, Cit, p94.

(1)

(2)

(3)

الجزائر، من توسيع نشاطها وفقا لتعليمات "فلوريدا بلانكا"، وقبل عودة ممثل الملك إلى بلاده، عيّن على رأس مكتب وهران دومنغوا رومان (Domingo Roman)، مدعوماً بمجموعة من المستخدمين⁽¹⁾.

انطلاقاً من الأهداف المسطرة من طرف الحكومة الإسبانية، للهيمنة على النشاط التجاري في

أفريقيا، أو ما يعرف بمرحلة الغزو الهادئ للتجار الإسبان، تم تعيين ممثل كومبانا كنائب قنصل بالجزائر، وأعطى الوزير أكثر أهمية لنشاط الشركة التي كان هو القائم الأول على سياستها، وعلى هذا الأساس أدخلت الشركة إلى الجزائر أصحاب الحرف الإسبانين من المهن المختلفة، كان الباي في حاجة إليهم، ومثل تواجدهم في الجزائر بمثابة مستعمرة اقتصادية جديدة بدأت بالتكون في وهران⁽²⁾.

تم جلب أكثر من ستين حرفياً يشتغل معظمهم في البناء، ومن المحتمل أنهم ساعدوا الباي في إعادة بناء المدينة المدمرة جراء الزلزال، كما سعى محمد الكبير بمساعدة هؤلاء الحرفيين على تطوير بعض الصناعات المحلية، مثل صناعة المدافع على الرغم من أن إسبانيا لم تكن ترغب في تلبية طلب الأيالة من الأسلحة، لأن هنالك منع "بابوي" يعود إلى العصور الوسطى يمنع بيع الأسلحة للمسلمين، وبقي ساري المفعول إلى غاية القرن 18م، وأستقدم كلاً من "خوان رويز" (Juan Ruiz)، وجوليان فياريال (Julien villarial) وهما خبيران في الصناعة المنجمية، وتم إرسالهما للإستطلاع بناحية معسكر لأخذ عينات من الصخور، لكن محاولاتهم فشلت، ولم يكتب لهذا المشروع النجاح⁽³⁾.

لم يدم مكتب وهران التابع للشركة طويلاً، نتيجة لتوتر العلاقات بين البلدين بسبب تصرفات

القنصل الإسباني، وتم إلغاء البند المتعلق باحتكار الإسبان للتجارة بوهران، ولقد أدت تداعيات هذا الخلاف إلى تصفية مكتب الشركة، وتوقف المكتب نهائياً عن النشاط في شهر مارس 1795م⁽⁴⁾.

بعد ثلاث سنوات من النشاط استطاعت من خلالها أن تقوم بمجموعة من العمليات التجارية، كما

هو موضح في الرسم البياني التالي⁽⁵⁾:

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 68.

(1)

Ibid : p 66

(2)

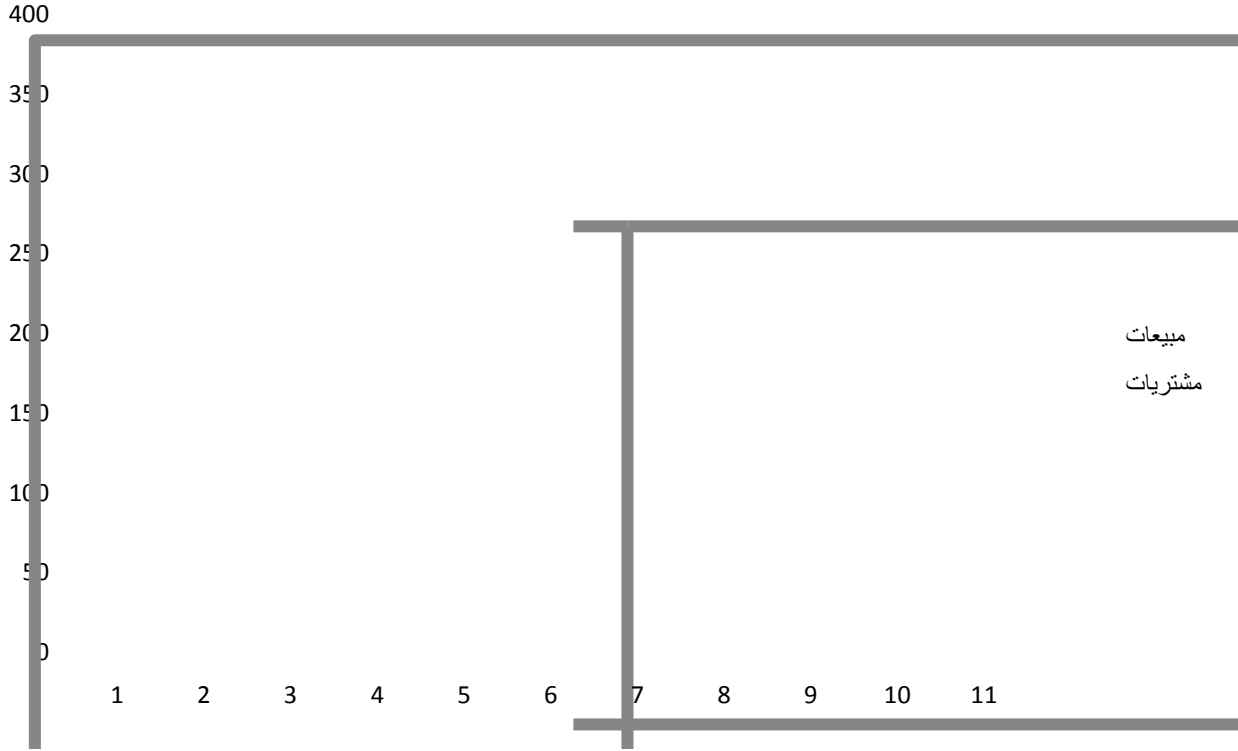
Tayeb Chentouf : Op, Cit, pp 96-97.

(3)

(4) عبد القادر فكايير : المرجع السابق، ص 300 .

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p272.

(5)



3- شركة غاريغو (Garrigo):

مثل بايلك معسكر مركز نفوذ وتوسع للنشاط التجاري لاسبانيا، وبفضل مجهودات فلوريدا بلانكا سُمح بإنشاء شركة غاريغو (Garrigo) في الجزائر، بدءاً من التاريخ الذي طالب فيه نائب القنصل لاريا (Migal de L'aria)، بامتيازات تجارية مقابل ترك وهران، وهو على أرجح شهر أوت 1791م، وهي جزء من شركة تجار برشلونيين، ساغارا (Sagara)، وثيا (Cia)، تركزت في الجزائر في نفس السنة مع شركة كمبانا 1792م، تعود هذه الشركة إلى صاحبها خوان غاريغو (Juan Garigo)، كان عبداً سابقاً للداي حسن باشا، فطلب منه العودة إلى الجزائر لكي يسند له جزءاً من التجارة الجزائرية⁽¹⁾.

كانت شركة غاريغو تتمتع مثل نظيرتها من الشركات الإسبانية، بامتلاك رخصة لشراء مجموعة من المنتجات بغرض تصديرها، إلا أنها تختلف عن شركة كمبانا (Campana)، فهذه الأخيرة مرتبطة مباشرة بالملك، أي أن مديرها يعتبر الممثل الرسمي للملك الإسباني، وهذا يُلزمها القيام ببعض الإجراءات مثل تقديم الهدايا لبعض أعضاء الحكومة في الجزائر، بينما شركة غاريغو غير ملزمة بتقديم الهدايا عند

وصولها للجزائر، وتميزت غاريغوا بقلّة احتكارها للنشاط التجاري، فهو أكثر محدودية من الذي تحظى به كومبانا، حتى وإن كان مسموح لها بشراء المواشي، الجلود، الصوف، الشمع، وأحياناً تجاوزت قيمة مشترياتها من هذه المواد، مشتريات الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية، لأن سياسة حسان باشا ترمي أساساً إلى تعويض الفرنسيين بالإسبان، وافتكاك من فرنسا التحكم في فرع من التجارة، وذلك بإعطاء غاريغو احتكار شراء هذه المواد، وبالفعل تأكدت مخاوف الفرنسيين من توسع النشاط التجاري الإسباني في الجزائر، حين كتب القنصل الفرنسي فاليار (Vallaire) إلى الكونت (Bertrand) بتاريخ 12 أكتوبر 1791م «... إن الإسبان نكروا الجميل الفرنسي، وحاولوا تجاوز الإحسان الفرنسي لهم..»⁽¹⁾. ومما يميز شركة غاريغو هو بقائها خارج المنافسة الدولية حول سوق الحبوب، والذي خلف جواً من المضاربات والمزايدات، وتقديم الهدايا الفاخرة، حيث شهد سوق الحبوب تنافساً كبيراً بين العديد من الدول الأوروبية وكبار التجار اليهود، لكن هذا لم يمنع من وجود صعوبات تجارية ومالية اعترضتها، وتم حلها هي الأخرى سنة 1794م .

4- شركة باترو (Patron):

قبل أن تتمركز شركة باترو (Patron) في الجزائر كانت تنشط في المغرب، حيث شكلت تكتلاً تجارياً مع كل من ريزو (A. Rizo)، وكمانا (Campana)، عُرف "بشركة الحبوب المغربية"، ابتداءً من عام 1805م أصبحت مدينة الجزائر المركز الرئيسي لنشاطها، واستحوذت شركة "باترو" على حق احتكار تجارة الجلود، وأصبحت قطباً أوحد في هذا النشاط، وهذا بفضل مساعي القنصل أرتيز "Ortiz"، الذي عبر عن ارتياحه للسلطات الإسبانية بعد المفاوضات التي جرت مع الداوي، وطمن الحكومة الإسبانية عن الوضع الجيد للشركة، والمساعدات والتسهيلات التي تلقاها في الجزائر، إلا أن الشركة ومع مطلع سنة 1811م بدأت تعرف صعوبات تجارية كبيرة، وهذا بسبب تراجع نشاط ميناء الجزائر لحساب ميناء وهران، الذي عرف حركة مهمة لإستيراد الحبوب والمواشي، حيث بدأ النشاط

Eugène plantet : **Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France, 1579- 1833**, (1)
T2, Tunis, 1981, p 448 .

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 310 (2)

يتركز في وهران، فمشتريات مهمة تمت في هذه الفترة (1805-1813)، كما هو موضح في الرسم البياني التالي⁽¹⁾:



ولقد تمكنت الشركة من إجراء العديد من العمليات في الفترة الممتدة ما بين (1805-1810)، منها شراء كميات من الجلود بقيمة 05 ملايين ريال (Réaux)، بالإضافة إلى حمولتين من الحبوب، الأولى بقيمة 1 مليون ريال، والثانية بقيمة 906.000 ريال، ومجموعة من المواد الأخرى بقيمة 100 ألف ريال، وقدرت مجموع مبيعاتها في هذه الفترة بـ 6.709.500 ريال⁽²⁾.

5- شركة صيد المرجان:

جاء تمركزها في وهران ليكمل دور شركة كامبانا (Campana)، تم تأسيس الشركة بعد توقيع معاهدة السلام مع طرابلس 1784م، مما سمح لها باستغلال ساحل طرابلس، وبعد إبرام معاهدة السلام في الجزائر 1786م، وإنهاء حالة التوتر عرفت السواحل الغربية للجزائر، عرفت الفتر قدوم العديد من البواخر من إقليم "كتالونيا"، تخصصت في صيد المرجان، وباشرت نشاطها في سواحل وهران، وأرزيبو، مما جعل باي معسكر يبعث بشكوى لديوان الجزائر، محاولاً تبرير الهجومات التي يقوم بها ضد الإسبان، وبعث برسالة إلى حاكم وهران ينبهه فيها إلى النتائج الخطيرة لهذا السلوك، وأكد على أنه في حالة عودة هذه القوارب لا وجود لأي ضمان لأمنها وسلامة طاقمها، وأضاف أنه لن يسمح بأي نشاط يتم

(1) Cara del Aguilla (L) : Op, Cit, p 310.

(2) Ibid, p 92.

على سواحل وهران، وبالفعل تم احتجاز طاقم سفينة من كاتالونيا في سواحل وهران وأصبحوا أسرى في خدمة باي معسكر⁽¹⁾.

كانت شركة صيد المرجان تتابع تطور المفاوضات الجارية بين البلدين، وبقيت في اتصال مع الوزارة، وعندما تم إبرام اتفاقية وهران 1791م، تحصل الإسبان بموجبها على امتياز صيد المرجان بحرية في السواحل الغربية للجزائر، وبهذا شرعت الشركة في الإستثمار والإستغلال الرسمي لمناطق عذراء تمامًا، لم يسبق فيها الصيد من قبل، لأن الشواطئ الإسبانية كانت منهكة بسبب الصيد المكثف الممارس منذ أمدٍ بعيد، ولم يبق للأسبان سوى السواحل الإفريقية، فالساحل الغربي للجزائر يمتلك مجموعة من الميزات، فبالإضافة إلى غناه بالمرجان يمتاز بقربه من السواحل الإسبانية، مما يسمح بالحصول على حمولات قليلة التكلفة⁽²⁾.

قامت الشركة بفتح مكتب تجاري في وهران، مبديةً رغبتها في الإستحواذ على مرفأ المرسى الكبير، ولممارسة نشاطها سخرت الشركة وسائل كبيرة، حيث استقدمت ما بين 40 إلى 50 صياد، مع إمكانية زيادة العدد في حالة توسع نشاطها، بالإضافة إلى مراكب مجهزة، مما يعكس الإنطلاقة القوية لهذه الشركة.

وفي 03 أوت 1792م وصل مركب من برشلونة، يعمل على متنه ثمانية من صيادي المرجان، للقيام بعملية استكشافية للسواحل المقابلة لمدينة الجزائر، إلا أنهم واجهوا صعوبات للحصول على تصريح بالصيد، وبأمر من الداى طلب منهم المغادرة باتجاه السواحل الوهرانية⁽³⁾.

كانت حملات الصيد تتم قبالة سواحل وهران، تمتد خلال شهري سبتمبر، أكتوبر، وفي سنة 1792م في المرحلة الأولى تمكنوا من جلب كميات معتبرة من المرجان⁽⁴⁾، على عكس المرحلة الموالية والتي

(1) Chakib Benafri : Op, Cit 554.

(2) Ibid, Op, Cit, p77.

(3) عبد القادر فكايير : المرجع السابق، ص 211 .

(4) Cara del Aguilla (L) : Op, Cit, p 92.

تخضع للإقتطاع، بحيث ثلث الإنتاج يذهب لصالح البايلك، حسب ما تنصّ عليه الإتفاقية مع باي معسكر⁽¹⁾.

بعد حملة 1792م عرفت الشركة نفس المشاكل التي عرفتتها شركة كمبانا، وبلغت خسائرها 22%، بالإضافة إلى تزايد قيمة الضريبة، كما تم وضع ملاحظ يمثل الحكومة الجزائرية، وأخضع الصيادون إلى التفتيش، في الوقت الذي كانت تطالب فيه الشركة بحرية مطلقة في حركة الصيد، التي تريد تمديده إلى غاية سواحل الجزائر، لكن الشركة لم تستطع الوقوف ندًا للشركة الملكية الإفريقية، فالثروات الكبيرة لبايلك الغرب بقيت بدون استغلال، وعليه كان لا بد على الإسبان التخلي عن هذه الإمتيازات⁽²⁾.

من خلال هذا العرض لنشاط المؤسسات التجارية الإسبانية في الجزائر، يظهر لنا أن حركة التجارة الخارجية مع اسبانيا هي في اتجاه واحد، وهو هيمنة التجار، والمؤسسات التجارية الإسبانية على الصادرات والواردات الجزائرية، فهذا الغياب للنشاط التجاري من طرف الجزائريين، يعود إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية:

1- فعلى الصعيد الداخلي أهم عائق تمثل في احتكار النشاط التجاري من طرف الدولة، وهيمنتها على المنتجات الموجهة للتصدير، من خلال التحكم في سعر المواد الأولية، وهذا من أجل شراء المنتج في إطار أسلوب احتكاري، وهذا ما أدى إلى عدم تشجيع أي نشاط تجاري، للأهالي، وبدوره أدى إلى توقف قوى الإنتاج المحلية⁽³⁾.

2 - توجه التجار الجزائريين في تجارتهم إلى الموانئ الشرقية، وعدم تعاطيهم التجارة بشكل واسع مع الموانئ الأوروبية، نتيجة للتسهيلات الموجودة، أم أنهم فضلوا التعامل مع الموانئ الإسلامية نظراً لوحدة الدين واللغة⁽⁴⁾.

(1) Cara Del Aguilla (L): Op, Cit, p 92.

(2) Ibid, p 133.

(3) Ahmed Henni :**Etat surplus et Société en Algérie avant 1830**, E.N.L, Alger, 1986, p70.

(4) عائشة غطاس : **التجار الجزائريون من خلال أرشيف القنصلية الفرنسية (1830-1636)**، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 61-62، جويلية 1791، ص134..

3- أما على الصعيد الخارجي، فقد عرفت التجارة البحرية الدولية في هذه الفترة تحولات كبرى من حيث تقنيات المعاملات التجارية، وقضايا التنظيم المالي، وتنظيم الأسواق، أما المغاربة فبقيت تقنياً محدودة مقارنة بالأوروبيين، فمعلوماتهم حول الأسواق الأوروبية ظلت ناقصة، لأنه لم يكن هناك وكلاء تجاريين للتجار الجزائريين على مستوى الموانئ الأوروبية، ولم يكن لديهم لا قنصل، ولا مبعوثين في الأراضي المسيحية.

4- إن السياسة الأوروبية قائمة أساساً على محاولة عزل كل نشاط تجاري للمغاربة، وفرض حصار على المسلمين، ومنعهم من المتاجرة، وبهذا استطاع الأوروبيون الحفاظ على احتكار التجارة، ووضعوا للتجار المسلمين أسعار باهظة، وذلك على السلع الداخلة إلى شمال إفريقيا، ومنخفضة على البضائع التي يشترونها، لمنع أي منافسة، أو وجود للتجار المغاربة⁽¹⁾.

5- ولم نجد أي ذكر لتجار جزائريين مقيمين بإسبانيا، ماعدا بعض الإشارات لعدد يكاد يكون محدوداً جداً في بعض وثائق الأرشيف الإسباني، قاموا بعمليات تجارية اتجاه موانئ إسبانية، مثل "محمد عدة" الذي تعرض إلى عملية قرصنة واحتجرت سفينته بالقرب من ميناء قرطاجنة، من طرف قرصنة فرنسيين. 1797م، وتاجر جزائري من أصل، موريسكي، "أرسونا فنقلان" (Aronsona venglan)، يقيم بمدينة الجزائر، حجرت سلعه بميناء مالاقا ووصل الأمر إلى حاكم مالاقا، وسبب الحادث أزمة كبيرة بين البلدين، وتم حل المشكل واسترجاع السلع، وكان هذا الحادث عام 1796م⁽²⁾.

(1) Marselle, (E) : : Op, Cit, pp 263-264.

(2) Ismet Terki (H) : Op, Cit, pp 200-203 .

المبحث الثاني :

طرق وأساليب النشاط التجاري

- إن الكتابة عن طرق وأساليب النشاط التجاري يدفعنا إلى التطرق إلى أمرين مهمين، أولهما الدور السياسي والدبلوماسي كأسلوب تنتهجه الدول لتطوير، واحتكار النشاط التجاري، وثانيهما التعرض إلى الجانب التقني المتعلق بالمعاملات التنظيمية والمالية لأي عملية تجارية ، ومن بين هذه الأساليب نذكر:
- النشاط الدبلوماسي ودوره في احتكار التجارة.
 - أسلوب الهدايا.
 - الصداقة.
 - أنظمة التعامل التجاري.

1- النشاط الدبلوماسي ودوره في احتكار التجارة :

لعب القنصل الإسباني دوراً كبيراً في هذه الفترة لدى السلطات الجزائرية، حيث قدم خدمات جليلة للشركات الإسبانية، فكانت هذه الأخيرة عادة ما تطلب دعم قنصلها في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية، فهناك عدة أمثلة على ذلك، منها تدخله لدى "بيت بربرية" (Maison barbaria) عام 1788م وبفضل جهوده تحصلت على حمولات من الحبوب⁽¹⁾، ونفس الشيء ينطبق على شركة قويناش (Geuinnech)، ففي عام 1790م تحصلت على 60 ألف كيلة من بايلك معسكر، بعد أن تفاوضت بوساطة من القنصل العام لإسبانيا، مقصيةً بذلك البيت الفرنسي "جيمو" (Jimo)، نفس الشركة تحصلت بفضل جهودات نائب القنصل "دي لاريا" (Megal de l'aria)، الذي كُلف من طرف السلطات الإسبانية بإيجاد حل لمشكل التموين بالحبوب، بعد الأزمة التي عرفها جنوب إسبانيا، وفي عام 1799 تحصل التاجر اليهودي بكري على 10 آلاف كيلة، بوساطة من القنصل دي لاريا، كانت موجهة إلى إسبانيا، وهذا حتى لا تدفع إسبانيا الضريبة على الربح، لأن الداى أعفى اليهود من هذه الضريبة⁽²⁾.

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p231.

(2) Ibid : pp256-258.

2- أسلوب الهدايا :

كان على اسبانيا من أجل أن تثبت أقدامها في السوق الجزائرية، لابد عليها أن تقدم الهدايا الإلزامية للسلطات، وهنا تدخل قيمة وأهمية الهدية في تحديد الإمتياز الممنوع للتاجر، يذكر "سفاري" (Savary) في كتابه "Le parfait Négociant" المفاوض المثالي، أن تقديم الهدايا إجراء معمول به بصورة مستمرة، فكان كل تاجر عليه الإلتزام به، إذا ما أراد أن يحافظ على نشاطه التجاري⁽¹⁾. وتتمثل هذه الهدايا في المبالغ المالية، الحلبي الفاخرة، الساعات، المجوهرات، الألبسة الفاخرة، ففي سنة 1993م وكييل "قويناش" (Geuenech) دفع 4000 قرش مقابل حصوله على حمولات من القمح، ونفس الشركة كانت قد دفعت أموال وهدايا عام 1789م بعد حصولها 300 ألف كيلة، حيث دفعت 15 ألف قرش، وكان على ممثلي الشركات الإسبانية إرضاء الطبقة الحاكمة للحصول على صداقتهم وبالتالي الحصول على الإمتيازات التجارية، لأن بعض الحكام كانوا كثيراً ما يتوطؤون مع التجار الأجانب، نظير نيلهم الهدايا، والترضيات (البشماق)⁽²⁾.

3- الصداقة :

مثل عامل الصداقة دوراً مهماً في نجاح المفاوضات، والحصول على الإمتيازات التجارية⁽³⁾، فهذا "قاريقو" أحد عبيد الداوي حسن باشا القدامى منحه حق احتكار تجارة الجلود لعدة سنوات، وسعى في العديد من المرات لدى الداوي لمصلحة التجارة الإسبانية، حيث قام بالمضاربة لصالح اسبانيا أمام المنافسة الفرنسية، فعامل الصداقة يتغلب أحياناً على الأموال والهدايا ولم تكن حالة قاريقو (Garigo) الوحيدة "فخوسي كفاس" (José cuvos) هو الآخر كان عبداً سابقاً في الجزائر، وهو وكييل بيت (Compos) الموجودة في مالاقا (Malaga) أنشأ بدعم من باي معسكر مكتب تجاري في أرزيو وزوده الباي بقطعان من المواشي لبيعها في اسبانيا⁽⁴⁾.

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 232.

(2) ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بو عبدلي : الجزائر في التاريخ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص 79.

(3) للمزيد من الاطلاع حول دور الصداقة في الامتياز التجاري أنظر : Masson (Paul): Op, Cit, p31

(4) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p p235 -236 .

4- أنظمة التعامل التجاري :

إن أي نشاط تجاري يحتاج إلى أطر، وضوابط تسييره بالإضافة إلى مجموعة من العمليات التقنية المتعلقة بالجانب المالي، ووجود هيئات تشرف على تنظيمه، وهذا من اجل تسهيل عملية التبادل التجاري .

أ- عملية الدفع :

يمكننا التمييز بين نمطين بالنسبة لطرق الدفع، فهناك أرباب المراكب والتجار الصغار بصفة عامة يتمتعون بتسهيلات في الدفع، لأن التعامل يتم مباشرة في الميناء، و لا توجد هناك معلومات محددة، إلا أنه في أغلب الظن يتم غالبًا نقدًا، أي الدفع المباشر، أو قرضًا عن طريق قرض محدد المدة، يقدر برحلة، أو رحلتين مثل ما يؤكد فيلار (p. villar) في كتابه (manual de la companya nova)⁽¹⁾. أما وضع الشركات التجارية فيختلف، فوضعهم التجاري معلوم في الجزائر، لأن هذه الأخير تمتلك مخزون من السلع وسفن تجارية، ووثائق لجمل عملياتها التجارية، ولها امتيازات مثل الحصول على قروض، أو تقديم مبالغ تمكنها من شراء السلع، لكن رغم وضعيتها كثيرًا ما أحدث عدم إلتزامها بالدفع في الآجال المحددة أزمات سياسية بين البلدين، رغم أن الحكومة الجزائرية تعطي آجال طويلة للتسديد، وهذا ما تذكره أحد الوثائق في الأرشيف الإسباني بتاريخ 14 جانفي 1797⁽²⁾، في هذه الرسالة التاجر الإسباني "خوان قاريقوا" يطلب العودة للجزائر لتسديد الديون التي عليه، يذكر فيها أن الداوي أعطاه الوقت الكافي، ولم يمارس أيّ ضغطٍ عليه، وأنه جدّ متفهم لوضعيته بعد الخسائر التي تعرض لها، والتي قدرها 160 ألف ريال، و بقيت سلعه في الموانئ بسبب الحروب (يقصد الحروب النابليونية)، وأكد أنه لم يجد من يضع المبلغ مكانه، وهناك وثيقة أخرى بتاريخ 01 أكتوبر 1793م، تتكلم عن دين لتاجر اسباني بقيمة 10 آلاف قرش، وتم تسوية هذا المشكل مع باي معسكر⁽³⁾.

ب- المزايدة :

عمد بايات الجزائر على خلق منافسة بين أرباب المراكب، والشركات وحتى بين الشركات الإسبانية نفسها لرفع الأسعار، وكانت تجري سواء أمام الداوي إذا كانت هناك حمولات

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p144

I Smet terki (H) : Op, Cit, p 196.

Ibid : p195

(1)

(2)

(3)

كبيرة، وبحضور ممثلي الشركات، أو في الميناء، وفي الكثير من الأحيان أسلوب المزايدة لا يكون في صالح الشركات و التجار.

وعلى الرغم من أن بعض الشركات تمتلك حق الإحتكار، بموجب اتفاقية وهران 1791م، إلا أن باي معسكر لا مانع عنده من إجراء وتطبيق البيع بالمزايدة، فالعقود تبرم مع الأمة التي تدفع أكثر، ولقد كانت هذه السياسة سبباً في إفلاس العديد من البيوت، الهولندية، والسويدية، والفرنسية، ولم يبق إلا بيت "جيموا" في غياب المنافسة، فلم تصل سنة 1797م حتى كانت كل الشركات الإسبانية قد أفلست وتم حلها، لأنها لا تملك القدرة على المنافسة، كما أنها حديثة العهد بالسوق الجزائرية، فقبل دخول هذه الشركات كان لا يتجاوز سعر القمح 30 قرشاً ففي 1786 سعره في عنابة 22 قرشاً، ثم أخذ في الصعود إلى أن وصل عام 1794 إلى 50 ريال للكيلة، ووصل أعلى مستوياته 80 ريالاً للكيلة عام 1811م، ولقد أسهمت هذه العملية في ثراء بايلك الغرب، محمد الكبير اعترف أنه بفضل هذه العملية، حقق ربحاً قدره 50 ألف قرشٍ اسباني خلال سنة⁽¹⁾.

ج- القروض:

إن عملية الإقتراض لإجراء المعاملات التجارية منتشرة الإستعمال في هذه الفترة، ولقد استفادت الشركات الإسبانية من هذه التسهيلات الممنوحة، والتي تمكنها من إجراء مختلف عملياتها التجارية، وهنا يذكر بارادي (Paradis) بأن البايك يقرض بسهولة مبالغ هامة وبدون فائدة، تتراوح ما بين 200 إلى 300 ليفر (Liver)، لأن المعاملات المالية كانت تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية، وكانت هذه القروض على شكل سلع يتم تمويل الشركات بها بشكل منتظم، وبعد أن يتم بيعها في اسبانيا، أو في الأسواق الأوروبية الأخرى، ثم تعاد على شكل أموال على حسب الأسعار المتفق عليها، أو على شكل سلع بناء على طلب الحكومة الجزائرية، وكثيراً ما كانت الشركات الإسبانية لا تسدد هذه القروض بشكل منتظم، كما هو الحال بالنسبة لشركة كمبانا (Compana)، التي تم غلق مكتبها في وهران بعد تأخرها عن تسديد ديونها⁽²⁾.

مما وضع نائب القنصل الإسباني في وضعية حرجة أمام السلطات الجزائرية، كما يمكن الإشارة في هذا الباب، بأن التجار اليهود في نهاية القرن 18م، استغلوا نفوذهم وعلاقتهم بالداي حسن باشا، وأصبح بيت بكري يمثل هيئة للقرض (بنك حالياً)، وأصبح يتعامل باسم الدولة الجزائرية ويقوم بعمليات القرض بفوائد ربوية، وتسبب هذا البيت في إحداث أزمة سياسية بين الجزائر وإسبانيا، كانت محل مراسلات رسمية بين الداوي والسلطات الإسبانية⁽¹⁾.

د- السفتجة (الكمبيالة): (Lettre de change)

تعريفها الإصطلاحي: هي مُحرر مكتوب وفق شروطٍ معينة، يعهد محررها بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع، أو تكون محددة بتاريخ معين، لأمر شخص آخر لحامل الكمبيالة⁽²⁾.
شاع استعمال هذا النوع من المعاملة منذ بداية القرن 18م في حوض البحر المتوسط، وتزايدت حاجة التجار إلى مثل هذه المعاملات مع التطور والتوسع الذي عرفته التجارة الدولية، ومثلت أحسن وسيلة للتعامل التجاري عن بعد، كما أنها تجنب التجار نقل الأموال من مكان لآخر دون التعرض إلى مخاطر نقلها، فهذه المعاملات المالية تعكس التطور الحاصل في الضفة المقابلة، والمرسلات المتبادلة بين الشركات الإسبانية والأليالة والتي تظهر حتى في حسابات التوكيل التجاري لهذه المؤسسات على مستوى مينائي الجزائر، ووهران، مثل الحساب رقم 07 قام به (د.رمون) (D. Ramon) وحسابات المكتب التجاري، تبين أنه خلال 04 سنوات، تم اللجوء إلى استعمال الكمبيالة 22 مرة، ومع مطلع القرن 19م شركة "باترو" (Patron) قامت بالعديد من العمليات التجارية عن طريق الكمبيالة، قدرت 18 عملية نجم عليها دين بقيمة 30 ألف قرش⁽³⁾.

هـ- المقايضة:

لقد حرصت سلطات البلدين في هذه الفترة على تطبيق قوانين صارمة لمنع خروج العملة، ففي عام 1796 وزير المالية الإسباني (Diego de Gardoqui)، منع أي تعامل يتم بالعملة، على الشركات

(1) كمال بن صحراوي : المرجع السابق ، ص123.

(2) طاهر لطرش : تقنيات البنوك، د م ج، ط1، الجزائر، 2001، ص ص 34-35 .

(3) Cara Del Aguilla (L) : Op. Cit, pp 345-346

أن تتحصل على الأموال مقابل مبيعاتها، وكثيرا ما كانت الشركات الإسبانية تكلف بتزويد الأيالة بالعديد من المواد، وتأتي الأسلحة في المرتبة الأولى بالإضافة إلى مواد أخرى كمواد البناء، وبعض المعادن، وكان الداى في كل مرة يتحصل فيها على هذه المواد، كانت تدفع الجزائر مقابلها امتيازات تجارية، أو سلعة مقابل سلعة، وهذا من منطلق أساسي، وهو أن النقود لا يجب أن تخرج من البلاد.

وهناك عدة أمثلة في هذا المجال، فشركة "رقال" كلفت بتزويد الداى بـ 500 قنطار من الرصاص عام 1794، تحصلت بموجب هذا التمويل على حمولات من الحبوب، ومع بداية القرن 19م طلب الداى 18 مدفعا، فقامت الشركة الإسبانية "باترو" (Patron) بإتمام هذه الصفقة، مقابل التمويل بالحبوب لمدة سنة ونصف، واستطاعت الشركة أن تحصل على 50% من الصفقة عبارة عن نقود، والجزء الباقي كتعويض أعطائها احتكار الجلود، ونفس الشركة قامت بتزويد مدينة الجزائر بالملح لعدة سنوات بنفس المبدأ، السابق، وكان هذا في 23 أوت 1805م، وأدى شيوع المقايضة إلى الحد من تطور الاقتصاد الجزائري، وبقائه بعيداً عن الأنظمة النقدية السائدة آنذاك في أوروبا الغربية⁽¹⁾.

و- المضاربة :

بما أن المضاربة تقوم على أساس البحث عن أكبر عائد من الأرباح، من خلال دخول الصفقات المختلفة، فالمشاركة في هذا النظام يتخذ أشكالاً متعددة فمنها ما هو مبني على أساس توزيع العمل بين رأس المال ونشاط التاجر، ومنها ما يتحمل فيه الشريكان الأرباح والخسارة بالتساوي، والشكل الأخير وهي أن يشترك شخصان فما فوق في جمع قدر من المال، ويكون الربح والخسارة في هذا النوع حسب مساهمة كل فرد في الرأسمال المخصص للصفقة⁽²⁾، حيث كانت هذه العملية تتم بمشاركة العديد من البيوت، تدخل في منافسة للحصول على العروض التي تقدمها الأيالة، ففي سنة 1792م المؤسسات الإسبانية دخلت في منافسة للحصول على العروض التي قدمتها الأيالة، وكانت المضاربة لصالح مؤسسة "قويناس" على حساب الشركات الفرنسية، وتحصلت إسبانيا على 20 ألف كيلة قمح وما يعادله شعير، وتم الشحن من ميناء أرزيو⁽³⁾. في نفس الفترة لم تتحصل الشركة الفرنسية إلى على 10 آلاف كيلة، كما

(1) ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979، ... ص 222.

(2) رحمونة بليل : المرجع السابق، ص ص 66-67.

(3) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 40.

خسرت الشركات الإسبانية العديد من الصفقات الخاصة بسوق الحبوب، نتيجة لمنافسة بيت بكري التي منعتها من الحصول على هذه الصفقات، وأصبحت هذه الأخير هي الممون الرئيسي للسوق الإسبانية بهذه المادة⁽¹⁾.

كما لجأ أصحاب المراكب والتجار الصغار الإسبان إلى هذا الأسلوب، نظرا لعدم قدرتهم على منافسة الشركات الكبرى، فهذه الأخيرة تتوفر على رؤوس أموال كبيرة ووسائل نقل مهيئة لشحن حمولات كبيرة، كما تمتلك دعم من السلطة السياسية، وفي ظل انعدام القدرة على المنافسة كانوا يلجأون في كثير من الأحيان إلى القيام بتكتلات تجارية فيما بينهم، من أجل الحصول على بعض الحمولات، وكما كانت الشركات الإسبانية في بعض المرات تفقد الصفقات لصالح شركة إسبانية أخرى، كما هو الحال في سنة 1792، حين كانت المضاربة لصالح شركة "كمبانا" على حساب قويناس، ومما يمكن التأكد عليه، أن سوق الحبوب كان يجذب إليه أكبر الشركات الأوروبية، لذا يشهد أكبر عمليات المضاربة⁽²⁾.

ي - الأوزان والمكاييل:

إن التطرق لموضوع التجارة الخارجية يفرض علينا التطرق إلى المكاييل، والموازين. بمختلف أنواعها المحلية، والمستعملة في الخارج، وهذا حتى تتمكن من تقييم حجم المبادلات، إلا أنه وبسبب الاختلافات الكبيرة يصعب وضع أي قاعدة أمام عدم دقة الموازين، فالوثائق تبرز أن هناك اختلافا كبيرا، بحيث في العديد من الحالات لا يمكن معرفة وتقدير حجم السلع المتبادلة، بل وحتى لتجار جزائريين، نتيجة اختلاف الموازين عندهم، لأن كل تاجر يتأثر بأوزان الدول التي يتعامل معها، نتيجة الاختلاف الموجود على مستوى الموانئ الأوروبية، وحتى على مستوى الموانئ الأوروبية أو داخل الدولة الواحدة قد تختلف المكاييل من منطقة إلى أخرى⁽³⁾.

وما يهمنا في هذا الباب هو الأوزان والمكاييل الكبرى، التي تستخدم على مستوى الموانئ للتجارة الخارجية، وهي على النحو التالي :

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p40.

(2) Ibid : p, 257.

(3) Mohammed Amine : **Moyens et Aspects techniques de l'Activité commerciale a Alger**, R.H.M.N° 75.86, 1991,p 171.

القنطار العطارى (وزن عمومي) 54.608 كلغ ← أن الرطل العطارى = 546.08 غرام
القنطار الخضارى 61.434 كلغ ← الرطل الخضارى = 614.34 غرام
القنطار الكبير 92.151 كلغ ← الرطل الكبير 921.51 غرام⁽¹⁾.

وهناك أنواع أخرى من القناطير حسب البضائع، فهناك قنطار الكتان وهو يساوي 200 رطل عطارى 109.21 كلغ وهناك قنطار الحديد، والرصاص يساوي 150 رطل عطارى، أي 81.91 كلغ، وورد في دفتر التشرىفات أن الرصاص يتم وزنه بالقنطار الكبير، ويساوي 200 رطل ما يعادل 140.3 كلغ، وهذا يدل على اختلاف الأوزان من فترة لأخرى خلال القرن 18م، والرابع الأول من القرن 19م، كما أن القنطار يختلف من منطقة إلى أخرى، فقنطار مدينة الجزائر يساوي 130 كلغ مرسيلى، وقنطار عنابة يساوي 120 كلغ مرسيلى⁽²⁾.

أما عن المكايل في الوحدة الأساسية لتحديد الأسعار، ومن مكايل المستعملة في هذه الفترة فهي صاع لكيل الحبوب، الملح، وبعض المواد الغذائية الأخرى، وقد يختلف الصاع هو الآخر من منطقة إلى أخرى، ففي مدينة الجزائر يساوي ستون لتر، أما في بايلك التيطرى 140 لتر، بإضافة إلى هذا هناك القفيز، الفينق، الكيلة، وهذا ما يوضحه الجدول الخاص ببعض المكايل:

التسمية	الحجم باللتر	الاستعمال
صاع الجزائر	60 لتر	حبوب، ملح
قلة الجزائر	16 لتر	زيت نخل
صاع عنابة	100 لتر	حبوب
فنيقة وهران	102 لتر	حبوب

(1) رحمونة بليل : المرجع السابق، ص 82..

(2) نفسه، 83 .

إن هذا التنوع في الموازين، والمكاييل عقد من معرفة الكميات المنقولة عبر الموانئ، نتيجة إختلاف الموازين بين الجزائر واسبانيا وهذه الامثلة خير دليل على ذلك⁽¹⁾. الحمولة المسجلة في قرطاجنة، والموجهة إلى الجزائر بتاريخ 25 أكتوبر 1809م، المشكلة في هذه الحمولة هو 54 قنطار من الخشب من نوع (Campéche)، لم تتمكن من معرفة أن الأمر يتعلق بقيمة القنطار في الجزائر، أو في قرطاجنة . فاتورة 22 نوفمبر 1809، تذكر حمولة قادمة من قرطاجنة، مؤلفة من 170 طرد (balle) من مادة صودا (soude)، أي ما يعادل 1251 قنطار دون أي تحديد⁽²⁾. حمولة موجهة إلى مرسيليا بتاريخ 18 جوان 1810 بها 340 طرد (balle)، من مادة الصودا، وزنها 2616 قنطار/كاستيلوا، و144 رطل عفيون من وزن فالونس . وثائق تذكر أنه بتاريخ 17 أوت 1810، أن هناك سلع محملة من ميناء مازرون (Mazzaron)، عليها 70 طردا من مادة الباريلة (Bareilla) حملتها 250 قنطار من وزن مازرون⁽³⁾.

ك - الرسوم الجمركية :

نتيجة للهيمنة الأجنبية على التجارة الخارجية في هذه الفترة، فدور الحكومة الجزائرية إقتصرت في حقيقة الأمر على الإجراءات الإدارية، والتنظيمات الجمركية، التي تشرف على النشاط التجاري، وتقدر الرسوم المفروضة على هذا النشاط، ومن بين أهم هذه الرسوم ما يلي :

1 - حقوق الإرساء :

فإسبانيا على اعتبار أنها تربطها معاهدة سلام مع الجزائر، يتوجب عليها دفع 40 بياستر (قرش) هذا دون حساب قيمة الرسم الخاص بالفنار، التي أصبحت تقدر 12 فرنك مع أواخر القرن 18م، وفي عام 1812 أصدر علي باشا تعديلا على رسوم الإرساء، فإذا كانت السفينة محملة؛ تدفع 23 ريال، أما إن كانت فارغة؛ فتدفع 16 ريالا⁽⁴⁾.

(1) المنور مروش : المرجع السابق، ج1، ص406 .

Mohammed Amine : Op. Cit, p170 .

Ibid : p,171.

(4) رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 83.

2 - الإتاوات المفروضة على الصادرات والواردات :

والتي تختلف من ميناء لأخر، فالرسوم المفروضة على الواردات 12.5% والتي تذهب على النحو التالي (10% للبايلك، 1.5% للأمين، و1% لباب البحرية)، أما في بايلك الغرب فتقدر الرسوم، بـ 10% على جميع المواد، وفي أرزيو على كل سفينة ترغب في الشحن عليها دفع 25 سكين جزائري، ودفع 1% لقبطان الميناء كحقوق للإرساء⁽¹⁾.

كما يظهر لنا في هذه الفترة تحكم الظروف السياسية في نظام الرسوم، والإتاوات الجمركية من خلال ما ورد في المعاهدات الجزائرية الإسبانية 1786م، 1791م خلال البنود التالية :

- **البند السادس :** إذا أشرف مركب اسباني على الغرق قرب السواحل الجزائرية، أو لاحقه أعداء.... لا يطالب بدفع مكس، أو إتاوة على السلع المفرغة، إلا إذا بيعت، أو كان القصد بيعها في مرسى المملكة المذكورة⁽²⁾.

- **البند السابع :** قبل أن يتم تعديله بموافقة من الحكومة الجزائرية جاء فيه :

« ... أن الجزائريين يدفعون نسبة 5% وتقدم مزايا تجارية لكل التجار القادمين من الجزائر إلى اسبانيا ... »⁽³⁾، وهاته المزايا في الحقيقة لم تمنح لأي دولة أوربية فهذه الدول كانت تدفع 20% إلى 25% كرسوم على السلع، أحست اسبانيا أن هذه المزايا مدمرة للتجارة الإسبانية فتم تعديل المادة على النحو التالي:

« يتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في الموانئ الخاضعة للسيادة الإسبانية... ويدفع الجزائريون بإسبانيا والإسبانيون بالجزائر نفس الرسوم الجمركية ... »⁽⁴⁾.

لقد استفاد الإسبان من امتيازات وتسهيلات جمركية كبيرة بعد إبرام اتفاقية 1791م، فبمقتضى هذه المعاهدة أصبح الإسبان يتمتعون بتخفيضات جمركية، مقابل مبالغ مالية على شكل إتاوات سنوية، وهدايا قنصلية، تم تقديرها 1000 قطعة ذهبية جزائرية، حسب ما جاء في النص التركي للمعاهدة، أما

(1) رحمونة بليل : المرجع السابق، ص39.

(2) مولاي بلحمسي : المرجع السابق، ص14

(3) Chakib Benafri : Op, Cit, p530 .

(4) رحمونة بليل : المرجع السابق، ص 83.

بشأن السلع المشتراة والمصدرة إلى وهران، والمرسى الكبير فهي معفاة من طلب الرخصة، والمستحقات الجمركية، كما تم منح السفن الإسبانية حق الإرساء بميناء المرسى الكبير دون غيرهم، مقابل رسم محدد بـ 56 ريالاً (حوالي 63 فرنكاً)⁽¹⁾.

ولا تدفع السفن المكلفة بشحن 10 آلاف حمولة من القمح مستحقات الإرساء، وبالمقدار الذي تدفعه السفن الأخرى، كما هو معتاد وحسب وزن الشحنة.

ل- العملات:

تشكل العملة حجر الزاوية لكل تعامل مالي على المستوى المحلي، والخارجي غير أن النقود المستعملة بالأياالة الجزائرية في آخر العهد العثماني ليست محلية الصنع، فهي على صنفين عملة محلية، وعملة ذات أصل أجنبي، وما يهمنا في هذا المجال هو العملة المحلية الجزائرية، والإسبانية⁽²⁾. لقد مثل وجود العملة الإسبانية عاملاً مساعداً على توفر النقود وإثراء السوق الجزائرية، للمساهمة في حيوية التبادل التجاري (سلة العملات)، ومن بين أهم العوامل التي فرضت العملة الإسبانية في مقدمة العملات الأجنبية التي شاع استعمالها ما يلي:

- 1- عوامل تاريخية، تتمثل في القيمة النقدية التي اكتسبها من ذهب العالم الجديد منذ القرن 15م، مما جعلها كظاهرة عالمية، امتد تداولها عبر مناطق واسعة من العالم كعملة سيادية⁽³⁾.
- 2- فرار الكثير من التجار اليهود، والاندلسيين المطرودين من إسبانيا إلى الجزائر، حاملين معهم ما يملكونه من نقود، ولقد لعبت الجالية الأندلسية دوراً حيوياً في النشاط الاقتصادي، جعل الحكام يميلون إلى تفضيل العملة الإسبانية.
- 3- الوجود الإسباني في الجزائر منذ مطلع القرن 16م، ومكوته مدة طويلة بوهران (1509-1792).
- 4- الغنائم البحرية (أكياس النقود)⁽⁴⁾.

(1) ناصر الدين سعيدوني : معاهدة 1791، ص 82 .

(2) ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ...، ص 195.

(3) نفسه، ص ص 201-210.

5- عوامل جاءت بعد إبرام معاهدة السلام 1786، وما نتج عنها من تحرير الأسرى الإسبان بمبالغ معتبرة، بالإضافة إلى الإتاوات والهدايا .

6 - تحرير النشاط التجاري بين البلدين، وما نتج عنه من ازدياد تدفق النقود الإسبانية على الأسواق الجزائرية. وفيما يلي جدول يبرز أهم العملات الجزائرية والإسبانية المتداولة⁽¹⁾:

العملات الجزائرية	قيمتها بالفرنك الفرنسي	قيمتها بالريال الإسباني	العملات الإسبانية	قيمتها
النقود الذهبية :				
السلطاني	10 – 8.5	12,6 - 10,7	الدبلون لفضي	5.4 ف
نصف السلطاني	14.28	17,96	الدورو الإسباني	8.25 ف
ربع سلطاني	3.8	4,78	القرش الإسباني	5.43 ف
السلطاني الجديد	7.19	9,798	الدولار الإسباني	3.4 ف
النقود الفضية :				
ريال بوجو (قرش الجزائر الصغير)	1.8	2,26	الريال الإسباني	0.795 ف
ربع بوجو	0.7 – 0.4	0,50-0,88	الكاتربيل الإسباني	86 ف
زوج بوجو	3.72	4,679	الكاتربيل المكسيكي	1.68 ف
الموزونة	0.75	0,943	القرش الاشبيلي	3.82 ف
نصف بدقة شيك	0.31	0,389		
النقود النحاسية :				
خروبة	0.038	0,047		
لاسبوايك(دراهم صغار)	0.0053 – 0.0026	0,003-0,006		

ولقد حملت بعض العملات المحلية أسماء عملات اسبانية مثل البياستر (piaster)⁽²⁾ :

الريال بوجو ← Rial
اسبر شيك ← Aspre
قرش الجزائر ← piastre

(1) ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، ص ص 201-210.

(2) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 160.

ومما يعكس تأثر الجزائريين بالعملية الإسبانية هو تقرير القنصل الفرنسي في الجزائر دييوا (Duboi Thain Ville)⁽¹⁾: « يحسب الناس في الجزائر بالريال وهي عملة نموذجية وقيمتها أكثر قليلا من الفرنك... فكل النقود الذهبية والفضية الإسبانية هي عملات مطلوبة جدا في الجزائر .. »⁽²⁾.

(1) شارل فرانسوا دييوا تالفيل تولى شؤون القنصلية الفرنسية ما بين سنة 1800 – 1814.

(2) جمال قنان : نصوص ووثائق ، ص ص 251-252.

المبحث الثالث:

المبادلات التجارية

تعتبر المبادلات التجارية المؤشر الحقيقي لقياس أي علاقات اقتصادية بين الدول ولمعرفة هذا وقفنا عند

دراستنا لهذا المبحث على المحاور التالية:

- الصادرات الجزائرية باتجاه اسبانيا.

- الواردات الجزائرية من اسبانيا.

- تقييم النشاط التجاري.

1- الصادرات الجزائرية باتجاه اسبانيا:

تتمثل أهم الصادرات الجزائرية باتجاه اسبانيا في المواد التالية :

أ- الحبوب:

احتلت الحبوب مكانة كبيرة وخاصة القمح، فأغلب المفاوضات من الأيالة كانت تتم حول التزويد بالحبوب، بل وقبل التوقيع على الإتفاق 1786م أورد "V.vives" في كتابه دليل التاريخ الإقتصادي أنه في الفترة الممتدة من (1756 - 1773) اسبانيا تحصلت على العديد من حمولات الحبوب، وبعد التوقيع على معاهدة 1786 مثل أرباب المراكب الإسبان الزبون الرئيسي في المعاملات الجزائرية الإسبانية، فقبل تمرکز الشركات الإسبانية في الجزائر كانوا يأخذون كميات قليلة في الفترة الممتدة (1787-1789) حيث تم شحن 32 مركبا من الجزائر تقدر بـ 73.548 كيلة من القمح، 42.165 من الشعير، وهذه المشتريات القليلة تعود إلى بقاء حالة التوتر مع اسبانيا، لاستمرار تواجدها بوهران والمرسى الكبير⁽¹⁾. عرفت السوق الإسبانية في نهاية القرن 18م شُحًا كبيرًا في هذه المادة، لأن جنوب اسبانيا أصبح يفتقد للقمح بشكل كبير، ، بالإضافة إلى حاجة اسبانيا الملحة لتزويد الحصون الإفريقية التي يتم تزويدها من الخارج، وأسندت هذه المهمة لشركة قويناش (Goyench)⁽²⁾ هذه الأخيرة التي تفاوضت عام 1790 بوساطة من القنصل الإسباني، وتحصلت على حق شراء حوالي 60 ألف كيلة من الحبوب، و بالموازاة مع

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit,p 256.

(2) Ibid, p255.

هذا؛ ظهر أصحاب المراكب من جديد في الموانئ الجزائرية، وتمكنوا من الحصول على 63 ألف كيلة من القمح، و 18 ألف كيلة من الشعير⁽¹⁾.

ابتداءً من عام 1792م، دخلت كل من شركتا "قويناش"، و"كمبانا" في منافسة لشراء حبوب بايلك معسكر، تحصلت قويناش على وعد بالبيع تقدر كميته بـ 100 ألف كيلة، يتم تسليمها خلال عامين، وفي نفس الفترة تحصلت شركة كمبانا على 42.239 كيلة من القمح، 4540 كيلة من الشعير، وفي عام 1794م قلّت مشتريات الحبوب، وهذا بعد الشراء المكثف لفرنسا التي قامت بحصر الشراء لصالحها، وهذا بسبب الحروب النابليونية، وهذه الحمولات ستكون وراء مشكل الديون فيما بعد، وتؤدي إلى سقوط الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي⁽²⁾.

حاولت اسبانيا استعادة مكانتها في السوق، إلا أن جميع محاولاتها انتهت بالفشل، وأختفت أحر الشركات في 1796م، وخلال هذه الفترة تولى بيت بكري الذي احتكر سوق الحبوب تزويد اسبانيا بالحبوب، ففي عام 1799م صدر حوالي 10 آلاف كيلة، ومع مطلع القرن 19م كانت مشتريات اسبانيا من الحبوب تلبى حاجياتها بفضل شركة "باترو" (Patron)، والتي كلفت بتزويد الآيالة بالمدافع، مقابل حصولها على حمولات من الحبوب، بعد 1805م لم تستطع الآيالة تزويد اسبانيا بهذه المادة بسبب الجفاف والمجاعة التي ضربت الجزائر، والصراعات الداخلية التي كانت تهددها، ويرى صالح العنتري أن هذه الأزمة مهدت لها ثورة الشريف ابن الأحرش التي اندلعت عام 1803م، ثم أعقبها القحط والمجاعة الشديدة التي أصابت الناس، فهذه الأوضاع حالت بين الفلاحين وأراضيهم، حتى وصل ثمن الصاع من القمح بـ 15 ريالاً، والشعير بـ 07 ريالات بالسعر المحلي، ولم تعد الأسعار إلى مستواها إلا بحلول 1808م⁽³⁾، كما أن بايلك الغرب أكبر مزود لإسبانيا، عرف اضطرابات سياسية تمثلت في ثورة الدرقاويين عام 1805م⁽⁴⁾.

(1) Cara Del aguilla (L) : Op, Cit,p 256.

(2) Ibid : p 275.

(3) صالح العنتري : مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974، ص13.

(4) لمزيد من الاطلاع حول هذه الثورة انظر: محمد بن يوسف الزباني دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتحقيق مهدي بوعدلي، الجزائر، 1979، ص ص 208 – 209.

بعد عدة سنوات من الأزمة عاد الإنتاج إلى سابق عهده، ففي 1809م شهد تجدد لتجارة الحبوب مع اسبانيا ممثلة في "باترو" (Patron)، والشراء المكثف الذي قامت به اسبانيا، وبلغت قيمة المشتريات الإسبانية من هذه المادة 34.000 ألف كيلة في عام 1810، نشاط الحركة التجارية للحبوب عرف تزايداً عام 1811 حيث تم شحن ألف كيلة حصرياً من ميناء وهران، وفي عام 1812م عرف تراجعاً بشكل أكثر بحيث لم تحصل إلا على 30 ألف كيلة، وابتداءً من سنة 1813م لم تستطع الجزائر توفير إلا بعض الحمولات القليلة، بما يقدر بـ 5 آلاف كيلة، وتشهد المرحلة التي تليها تراجعاً بصفة عامة بسبب الأوضاع في الجزائر، وأوروبا، أدت إلى نقص المنتج الجزائري، كما لا يُسجّل في هذه الفترة أي وجود لتجار أجنب أو إسبان⁽¹⁾.

ويعود تراجع تجارة الحبوب في هذه الفترة إلى جملة من العوامل، السياسية، والإقتصادية فعلى الصعيد الداخلي عرفت الجزائر ثورات شعبية، مثل الثورة الدرقاوية التي شلت بايلك الغرب بأكمله، والتي لم يتم القضاء عليها إلا في حدود 1813م، إلى جانب هذا تعرضت الجزائر إلى خسائر معتبرة بعد حملة اكسموث 1816، والتي يرى فيها البعض أنها أسهمت في إنهاء الحكم العثماني في الجزائر،⁽²⁾ ومما زاد الوضع سوءاً تردي الأوضاع الإقتصادية، نتيجة لغزو الجراد عام 1814م وفي هذا يقول الزهار:

«... جاء الجراد وأكل الزرع، والأشجار، والثّمار ووقع الغلاء في تلك السنة ...»⁽³⁾

كما أنتشرت المجاعة بداية من عام 1817م، وهذا ما يؤكده القائم بأعمال القنصلية الأمريكية في الجزائر في 08 نوفمبر 1817م، واصفاً تدهور الأوضاع في الجزائر: «نحن الآن في حالة مجاعة، وطاعون وثوراة...» ولم يعرف سوق الحبوب إستقراراً إلا في عام 1823م، كانت العلاقات الجزائرية الإسبانية حينها تعرف قطيعة إلى غاية 1827م⁽⁴⁾، ومما يلاحظ على سوق الحبوب أنها عرفت تقلبات كبرى

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p. 265.

(1)

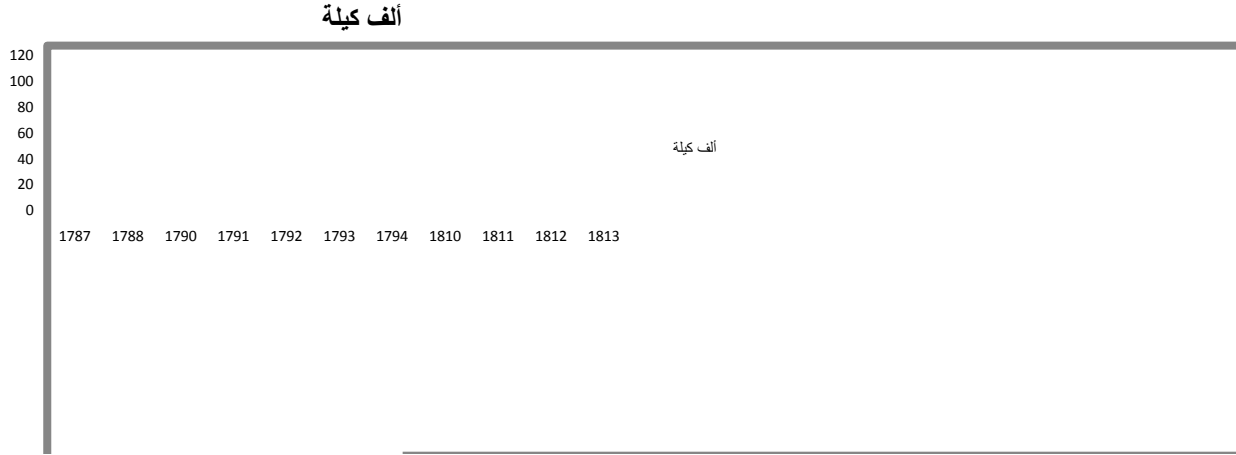
(2) عبد الجليل التميمي : بحوث ووثائق في تاريخ المغاربي الجزائر تونس وليبيا (1816-1871)، ط2، دم ج، 1985، ص

.114

(3) شريف الزهار : المرجع السابق، ص 117.

(4) منور مروش : المرجع السابق، ص 163.

بسبب جملة من العوامل السياسية والإقتصادية التي أثرت في إنتاج أو مبيعات هذه المادة وهذا ما يؤكده الرسم البياني التالي :



كما عرفت هذه الفترة تراجعاً لتجارة الحبوب بين الجزائر واسبانيا، بل ومع دول أوروبا عموماً بسبب توفر الحبوب في السوق الأوروبية القادمة من "أوكرانيا" و"كريمي"، وكانت أقل ثمناً بسبب تكلفتها، وزير الخارجية الفرنسي يعلل تراجع التبادل بين الجزائر وفرنسا بقوله: «...إن السبب في التراجع يعود إلى انخفاض ملحوظ مسجل في أسعار الحبوب، وورود قمح أوديسا إلى السوق الأوروبية...»⁽¹⁾.

-أسعار الحبوب :

بالنسبة لهاتين المادتين يمكن التمييز بين سعر المحلي الداخلي، والسعر الموجه إلى الخارج، فمثلاً في سنة 1790، القمح يباع 07 ريالاً للكيلة، والشعير بـ 04 ريالاً في الرحبة، أما التجار الإسبان فلم يتحصلوا على سعر أقل من 30 ريالاً للقمح، و15 ريالاً للشعير، وأخذت الأسعار في ارتفاع متواصل، ففي سنة 1793م سجل سعر القمح 36 ريالاً في بايلك الغرب، وخلال نفس الفترة بيع بـ 31 ريالاً في مدينة الجزائر، بدأ الداوي يطالب بأسعار تنافسية حتى وصل سعر القمح في سنة 1794 بـ 48 ريالاً، ومع مطلع القرن 19م عرف سوق الحبوب أزمة بسبب حالة الجفاف والقحط التي ذكرناها سابقاً، ومع دخول عام 1809م عرفت سوق الحبوب انتعاشاً كبيراً، عرفت معه الأسعار تزايداً بشكل مضاعف، ففي عام 1809 بلغ سعر الكيلة بـ 50 ريالاً للكيلة، ووصل عام 1813 إلى أعلى مستوياته وهو 85 ريالاً للكيلة في إحدى الحمولات المتوجهة إلى ملاقا⁽²⁾.

(1) اندري برنيان، اندري نوشي، ايف لاکونت : الحائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، د م ج، الجزائر، 1984، ص172.

ب- المواشي :

تأتي المواشي في المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث الأهمية، فشركة كمبانا (Campana) هي الشركة الوحيدة التي اهتمت بهذه التجارة على الرغم من صعوبتها، وكانت هذه الشركة تلقت أوامر من نائب القنصل دي لاريا، بتموين كل من مقاطعة برشلونة، وجزر البليار، وبالم (Palma)، ايبيزا (Ebiza) فهاتين الأخيرتين تم تزويدهما بشحنات منتظمة، حيث تم إرسال 4240 رأس من الأغنام، و457 رأس من الثيران⁽¹⁾.

وفي 1793 تحصلت برشلونة على شحنة بها 2851 رأس غنم، و 699 رأس من الثيران، وفي نفس الفترة زود مكتب وهران كل من المريا (Almeria)، الكانت (Alicant) بشحنات من رؤوس المواشي، وهذا لتلبية طلب الوزير فلوريدا بلانكا، لسد حاجة هذه المقاطعات من مادة اللحم، وكانت هذه العمليات تمثل عبئاً كبيراً على الشركة، نتيجة صعوبة عملية النقل فكانت نسبة كبيرة من القطعان لا تتحمل عملية النقل عبر البحرفتموت أعداد معتبرة منها، لذا كان هامش الربح ضئيل في العديد من الفترات، بحيث نجد أن هامش الربح المتحصل عليه أقل من المتحصل عليه في تجارة القمح، فيتم شراء الثور الواحد بـ 130 ريال، وثمان البيع 220 ريال، ورأس الغنم ثمن الشراء يتراوح من 33 - 36 ريال، والبيع بـ 45 ريال، وفي كل الأحوال لم يصل ثمن البيع بشكل مضاعف⁽²⁾.

والدليل على صعوبة هذا النشاط انعدام وجود أي منافسة، فحتى الشركة الملكية الإفريقية تخلت عن هذه التجارة، لأن في بعض الأحيان يتم بيع القطعان بأقل من سعر الشراء، كما هو موضح في الملحق الخامس (5).

وفي بداية القرن 19م سعت اسبانيا لشراء الخيول من الجزائر، فخرجت أول شحنة من وهران في 14 فيفري 1809، تتألف من 16 رأس من الخيل وأربع بغال، بلغت تكاليفها 47363 ريال جزائري وهو ما يعادل 2368 بيزوس قوي، ولقد جاء في احدى وثائق الأرشيف أن الجزائر صدّرت 175 رأس من الخيول سنة 1809، مقابل 18729.19 بيزوس قوي⁽³⁾، نفس الوثيقة تبين إختلاف سعر الخيل من فترة

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 270.

(2) Ibid, p271.

(3) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 307 .

لأخرى إذ يتراوح ما بين 93 بيزوس قوي في شهر جوان 1810، و131 بيزوس قوي في شهر فيفري من نفس السنة، وخلال سنتي 1809-1810 صدرت الجزائر 200 رأسا من الخيول مخصصة للجيش الإسبانية والانجليزية، التي تحارب ضد فرنسا، ونظراً لإرتفاع تكلفة النقل والشراء، وموت العديد منها عدلت اسبانيا عن شرائها في السنوات الموالية⁽¹⁾.

وضلت اسبانيا حريصة على استيراد المواشي من مينائي وهران وارزيوا، نظراً لحاجتها إليها فقد خرجت من ميناء وهران سبعة شحنات في سنة 1810م، وفي السنة الموالية تردد أرباب المراكب 19 مرة لأخذ قطعان من الأبقار والأغنام، وفي سنة 1812م جاء 37 مركباً إلى كل من وهران، وأرزيو، وهناك قيم تقريبية لمتوسط الحمولات التي قامت بها شركة كمبانا، وهي 20 ألف رأس من المواشي، تم تصديرها من الجزائر نحو اسبانيا ما بين 1810 - 1812م، وهذا بناء على عدد المراكب التي قدمت إلى وهران في هذه الفترة⁽²⁾.

ج- الجلد الصوف الشمع:

شراء الجلود في وهران، والجزائر في هذه الفترة كان محتكراً من طرف التجار الإسبان لسنواتٍ طويلة بشكل منتظم، لتزويد المصانع الإسبانية، ولهذا فإن المعاهدة التي أبرمت بين البلدين سنة 1791م، حرص الإسبان فيها على تأمين حصولهم على هذه المواد، وهيمنة الإسبان على صادرات مينائي مدينة الجزائر، وهران، مما مكّنهم من احتكار 3/2 من الصادرات الجزائرية من مادة الجلد إلى غاية نهاية القرن 18م، وفي خلال بضع سنوات صدرت الجزائر الى شركة كمبانا من ميناء وهران 12150 قطعة من جلود الأبقار، و 5190 من جلود الأغنام، وأكثر من 3000 قطعة من الجلود ذات النوعية الرديئة، تحصلت الجزائر مقابل ذلك 12 ألف بياستر قوي⁽³⁾.

وحسب الإتفاق المبرم مع باي معسكر عام 1792، يتم دفع مقابل كل قطعة 15 ريالاً، ويتم بيعه في إسبانيا ب 30 ريالاً للوحدة، هامش الربح الخام هو 50% دون إضافة سعر التكلفة، والمقدر بـ 13% من سعر البيع، تحقق ربح يقدر بـ 37%، رغم هذا شركة كمبانا (Compana) لم تحقق ما كانت

(1) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 307.

Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 274.

(2)

(3) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 308.

ترغب فيه، لأن الكمية المتحصل عليها لا تمثل إلا 50% من صادرات وهران، إذا ما قورنت بصادرات مطلع القرن 18م، وهذا حسب تقديرات بول ماسو (P. Masson)، لأن إنتاج الأيالة من هذه المادة تراجع في نهاية القرن 18م. أما في مدينة الجزائر فإن شركة "غارينغو" كانت تتحصل على الجلود بأقل سعر، بقيمة 14 ريال للقطعة، خلال مدة سنتين استثمرت 28 ألف بياستر⁽¹⁾، وحسب تقديرات دي بارادي (De Paradis)، كان سنويا يخرج من ميناء الجزائر ما بين 20 - 25 ألف وحدة من الجلد. وبداية من عام 1805 عاد احتكار الجلود إلى اسبانيا بفضل شركة باترو (Patros)، حيث نقلت شحنتين تقدر بـ 16700 قطعة من الجلود، وأصبحت تصدره إلى سوق مرسيليا، وهذا لتراجع الطلب عليه في اسبانيا، وبلغت الكميات التي تحصلت عليها الشركة عام 1810م، 18300 قطعة⁽²⁾. ارتبط احتكار الجلد بالصوف، والشمع ففي وهران شركة كمبانا كان لها الحق في احتكار مادة الصوف حسب الاتفاقية المبرمة مع بايلك الغرب، في عام 1799 تحصلت على حمولتين، الأولى تقدر بـ 392 طرد (balle)، والأخرى 88 طرد، وبعد أن تم غلق مكتب الشركة في وهران، أخذت الشركة 866 طرد باتجاه ميناء قادس، وتم بيعهم عام 1785 في أسواق ايطاليا، ووصلت مبيعات الصرف عام 1793م - 4264 قنطار، وسعر متوسط القنطار وصل 180 ريال، سعر الشراء في الجزائر يقدر بـ 140 ريال أما التي بيعت في جنوة بـ 230 ريال، ولقد كانت تجارة الصوف ثانوية مقارنة بالحبوب، حيث تمثل 3/1 الأرباح العائدة من الحبوب⁽³⁾.

وخلال نفس السنة وكيل مكتب شركة كمبانا (Compana) تحصل على كميات من الشمع، يتراوح سعرها ما بين 32 و36 قرش للقنطار، أما في سنة 1794 تم تصدير 261 قنطار بسعر 30 بياستر للقنطار، ووصل أكبر حد للحمولة إلى 461 قنطار، وهي الحمولة التي يمكن لبائلك الغرب توفيرها، وكان سعر الشمع في اسبانيا يبلغ 60 قرشا للقنطار الواحد⁽⁴⁾، أي أن حجم الربح مضاعف أما في مدينة الجزائر فإن صادرات الصوف، والشمع كانت معتبرة، وكانت أغلب الكميات تأتي من

Paradis (de venture): **Alger et Tunis au XVIII siècle**, O.P.U. Alger , 1985, p 124. (1)

(2) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 309 .

(3) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 274.

(4) Ibid , p 208.

بايلك التيطري، ولم تكن هذه الكميات المصدرة باتجاه اسبانيا معروفة، ولكن دي بارادي ذكر أنه يخرج من ميناء الجزائر سنويًا ما بين 7 و8 آلاف قنطار من الصوف، باتجاه الدول الأوربية، فخلال مدة عامين تم تصدير 14 ألف قنطار من الصوف تمثل قيمة مالية تقدر بـ 84 ألف قرش⁽¹⁾، أما مادة الشمع فتحصلت ابتداءً من عام 1792 على 400 قنطار بسعر 25 قرش، أي بقيمة إجمالية تقدر بـ 10 آلاف قرش، ولشراء الجلود استثمرت غاريغو 28 ألف قرش، وإجمالي استثماراتها بلغ 122 ألف قرش خلال هذه الفترة، إلى أنه في عام 1794م جاءها أمر بتحويل 100 ألف قرش كديون، وفي سنة 1805 حصلت شركة "باترو" على امتياز شراء الجلود، والصوف، والشمع، واستطاعت أن تحصل بالإضافة إلى الجلود، ما مقداره 500 قنطار من الصوف، و600 قنطار من الشمع.⁽²⁾

- صادرات متنوعة:

إلى جانب المواد الأساسية المذكورة سابقا، فهناك عدة مواد ثانوية يتم نقلها بشكل منتظم نحو اسبانيا، تكفلت بها شركة كمبانا عبر مكتبها بوهران، وهذا حسب العقد المبرم مع الباي، ومن بين هذه المواد الزيت، حيث تحصلت على 880 كيلة من النوعية الرفيعة بقيمة 60 ريال للكيلة، يتم بيعه في قرطاجنة بالإضافة إلى 541 كيلة تحصل عليها ممثل شركة كمبانا "د. رومان" (d.Roman)، موجهة لصناعة الصابون حيث يتم إرسال 65 صندوقا إلى اسبانيا، كما اشترت الشركة عدة حمولات من شحم البقر، والأغنام بـ 7 قرش للقنطار، وتم استيراد 300 قنطار تم بيعها في برشلونة.⁽³⁾

بالإضافة إلى هذا صدرت الجزائر باتجاه اسبانيا مواد أخرى، تتمثل في كميات من الوبر، والفول بالإضافة إلى مادة تستعمل في صناعة القذائف استعملت أثناء حصار وهران "Gremailles"، وبداية من سنة 1810 اهتمت شركة باترو بشراء سلع أخرى من الجزائر، مثل الكبريت، الفلفل، تفاح السرو (pommes de cyprès)⁽⁴⁾.

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, : pp, 281-282

(2) Ibid p, 281.

(3) Ibid : p, 285

(4) عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص 310.

2- الواردات الجزائرية من اسبانيا:

الواردات تميزت بالتنوع، ويمكننا تصنيفها إلى صنفين من حيث الفئات الموجهة إليها، فالنوع الأول موجه إلى الطبقة الراقية من الحكام والحاشية، أما النوع الثاني منها فهو موجه إلى الطبقة المتوسطة والأهالي، فطلبات الطبقة الحاكمة كانت تمر عبر القناصل، وهذا ما تبينه أحد الرسائل من أحد كبار موظفي الداى جاء فيها: «... من عند ربه يزيد إلى قونصل اصبنيول الذي بالجزائر، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد فنأمرك ان تبعث لنا المَلَفَ، والفينة لحريرية تكون جيدة خارجة، والملف يكون جيد خارج، وأتاي وسُكار الذي يناسب، وأدفعهم لصاحبنا حامل الكتب..» «إن حسابات الشركات الإسبانية تكشف عن أذواق ورغبات الباي وحاشيته، ويمكننا أن نُميّز بين ثلاث مجموعات من السلع وهي:

1 - الأسلحة تأتي في المقام الأول نظرا لعلاقات البلاد مع الخارج وخاصة مع أوروبا الغير مطمئنة لذا كانت تستورد الأسلحة من اسبانيا عبر شركاتها التي تنشط في الجزائر ففي بداية القرن 19م وافقت اسبانيا على تسليم 18 مدفعا وألف مسورة بندقية.⁽¹⁾

2 - المواد الفاخرة مثل الحلبي، الساعات، أقمشة حريرية، الأغطية مواد الزينة.

3 - مواد ذات استهلاك واسع وهي متنوعة مثل المواد الغذائية القهوة، الشاي، الحبوب غير مملحة، ومواد الإنتاج البحري، مثل شبكات الصيد، الحبال، المجاذيف، وبعض الخردوات، الآجر...⁽²⁾.

4- تقييم النشاط التجاري:

عملية تقييم النشاط التجاري عملية متداخلة، وتتطلب منا أخذ مجموعة من الإعتبارات والعوامل المؤثرة في النشاط التجاري، لحساسية هذا النشاط وارتباطه بمجموعة من المؤثرات السياسة، والاقتصادية الأخرى، لتقييم العلاقات التجارية بين الجزائر، واسبانيا لا بد من دراستها من جوانب متعددة، من حيث طبيعة وحجم المبادلات، وتقييمها عبر الفترات الزمنية المختلفة، وأهم العوامل المؤثرة في العلاقات

(1) عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص 311.

(2) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 293-294.

التجارية والسياسية ، ودراسة الميزان التجاري لحجم المبادلات بين الطرفين، لمعرفة من المستفيد من هذه العلاقات التجارية.

إنَّ أول الملاحظات حول العلاقات التجارية بين الجزائر وإسبانيا، تُظهر لنا أن حركة السلع في اتجاه واحدٍ، وهو احتكار الشركات الإسبانية لتجارة بايلك الغرب، الموجهة للأسواق الخارجية، بحيث حركة الصادرات تسببت وجود سلع متدفقة في الاتجاه المعاكس، فنجد أن بايلك الغرب تمثل صادراته نحو إسبانيا $3/2$ من حجم الصادرات باتجاه إسبانيا في الفترة الممتدة من 1786 إلى 1830، واحتكار الإسبان للنشاط التجاري في هذه المنطقة، يدخل في إطار سياسة عامة للدول الأوروبية، وهي محاربتها لأي محاولة تهدف إلى تكوين أسطول تجاري جزائري، مما أدى إلى انسحاب التجار الجزائريين من ميدان التجارة الخارجية⁽¹⁾.

وللوقوف على تطور العلاقات التجارية بين البلدين في هذه الفترة، نجد أنها مرت بمراحل مختلفة، ارتبطت أساساً بعوامل سياسية واقتصادية، فالمرحلة الممتدة من 1786-1791 عرفت فيها العلاقات بداية محتشمة وهذا سبب استمرار احتلال وهران من طرف الإسبان، إلا أن معاهدة 1786 سمحت بوجود علاقات تجارية بين الطرفين، وتردد للتجارة الإسبان على الموانئ التجارية، ثم تليها الفترة الممتدة 1792-1797 هذه الفترة عرفت اكتساح الشركات الإسبانية للسوق الجزائرية، وتمركزت بشكل خاص في موانئ بايلك الغرب وهذا يعود أساساً للامتيازات الممنوحة من خلال اتفاقية وهران 1791م، والتي انتقلت فيها إسبانيا من البحث عن الحرية التجارية إلى تجسيد فكرة الإحتكار التجاري، واستقرت الشركات الإسبانية في مختلف موانئ الأيالة، وسُمح لها بفتح مكاتب تجارية، لتسهيل المعاملات التجارية للتجار الإسبان⁽²⁾،

لتعرف العلاقات التجارية صعوبات بعد هذه الفترة، وبداية اختفاء الشركات الإسبانية من الساحة التجارية نتيجة لتأزم العلاقات السياسية بين البلدين، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالمنافسة الاقتصادية

(1) حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الأيالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص39.

(2) Tayeb Chantouf : Op, Cit, p 94.

للشركة الملكية الإفريقية، والتجار اليهود مثل بيت بكرى، على اعتبار أن المؤسسات الإسبانية حديثة العهد بالسوق الجزائرية، كما شهدت الجزائر مع مطلع القرن 19م صعوبات طبيعية تمثلت في الجفاف والقحط، الذي ضربها في الفترة الممتدة (1804 - 1807) مما أثر على سوق الحبوب التي كانت تمثل أهم مصادر دخل الدولة، والتي كانت سبباً في الإهيار التجاري الذي عرفته البلاد⁽¹⁾.

كما عرفت البلاد أوضاعاً سياسية صعبة بسبب الثورات الداخلية في كل من الشرق الجزائري بقيادة ابن الاحرش، أو ثورة الدرقاويين في الغرب الجزائري، التي حالت دون وصول المنتوج إلى الموانئ الساحلية لأن مصدر الحبوب أساساً هو المناطق الداخلية، بالمقابل كان للأوضاع في حوض المتوسط أثر كبير على حركة وتنقل السفن عبر سواحل البلدين، بسبب استمرار الحروب النابليونية⁽²⁾.

وابتداءً من عام 1808 عرفت العلاقات إعادة بعث جديدة، كأما تشهد التوقيع على معاهدة 1791م من جديد، حيث تمتعت الشركات الإسبانية بامتيازات خاصة، وعرفت فيه المبادلات التجارية تدفقاً كبيراً للسلع على موانئ البلدين استمرت إلى غاية 1813م.

بعد القرار الذي اتخذته الجزائر بحرمان إنجلترا من جميع امتيازاتها التجارية، على إثر حملة اكسموث 1716م كان هذا الإجراء في صالح إسبانيا، فحسب ما أورده قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وليام شالر، الذي يذكر أنه بفضل هذا الإجراء، تحصلت إسبانيا 25% من حجم الواردات الجزائرية؛ أي ما يعادل 300 ألف قرش إسباني⁽³⁾، لتعرف العلاقات مجدداً تذبذباً في السنوات التي تلتها؛ بسبب القحط والجفاف والوباء، وغزو الجراد الذي عرفته البلاد عام 1817م، وامتدت إلى غاية 1819م، لتعرف العلاقات بين الطرفين توتراً وقطيعةً من عام 1722م إلى غاية 1827م، حيث انعكست على العلاقات التجارية بينهما، لتعود العلاقات فيما بعد ورغم الحصار الفرنسي الذي أدى إلى تدهور حجم المبادلات العام إلا أن موانئ الغرب استمرت في نشاطها مع إسبانيا⁽⁴⁾.

(1) أندري برينان، أندري نوشي ايف لاکوست: المرجع السابق، ص 173.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعني: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص 121.

(3) أندري برينان، أندري نوشي ايف لاکوست: المرجع السابق، ص 174.

(4) رحومنة بليل: المرجع السابق، ص 235.

لم يكن الميزان التجاري في صالح الجزائر، وذلك لغلاء المواد المجهزة المستوردة من اسبانيا، وانخفاض سعر المواد الأولية المصدرة من طرف الجزائر، مما تسبب في عجز للميزان التجاري، الذي قدره وليام شالر عام 1822 بـ 937 ألف دولار، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يمثل حصيلة التبادلات التجارية لسنة 1795م⁽¹⁾ :

الموانئ الإسبانية	الصادرات (بالريال)	الواردات (بالريال)
أليكانت	3.060	94.997
برشلونة	158.267	708.839
قادش	3.548.571	3.953.531
قرطاجنة	-	261.996
مالاكا	94.800	484.378
بالمادي مايوركا	29.594	200.236
بويرتو دي سانتا ماريا	-	26.110
المجموع	1.812.292	5.730.087

(1) عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص 314.

المبحث الرابع:

حركة النقل وموانئ التبادل التجاري

تُعتبر الهياكل القاعدية من موانئ ومرافئ بالإضافة إلى الأسطول التجاري احدى أهم العناصر التي تعكس مدى تطور التجارة الخارجية لأي دولة، ولدراسة هذه الجوانب المهمة، فقد تطرّقنا في هذا المبحث إلى العناصر التالية :

- حركة النقل التجاري

- السفن التجارية

- موانئ التبادل التجاري

1- حركة النقل التجاري :

إنّ حركة التّقل التجاري موجهة بالدرجة الأولى، نحو مناطق الهيمنة الإسبانية، التي تغيرت حسب الفترات، وهنا يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل متعلقة أساسا بالمرحل الدبلوماسية في نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م.

- فالمرحلة الأولى: تمتد من 1786 – 1791م كانت فيها حركة السفن التجارية الإسبانية باتجاه موانئ الأيالة محدودة، على الرغم من عودة العلاقات السياسية المتمثلة في استمرار الوجود الإسباني في وهران، المرسى الكبير، لكن هذا لا يعني انعدام كُلي للتجارة فهناك وجود لتجار اسبان، ترددت مراكبهم على مينائي الجزائر ، وهران وأرزيو؛ أما عنابة في هذه المرحلة لا يكاد مينائها يُذكر⁽¹⁾.

- المرحلة الثانية: تمتد من 1792 – 1796 فبعد إبرام معاهدة 1791، وما حققه الإسبان من مكاسب تجارية، بفضلها عرفت الأيالة اكتساحًا كبيرًا من طرف السفن التجارية الإسبانية، لأن بايلك الغرب مثل القطب الرئيسي لجذب التجار الإسبان، باتجاه مينائي وهران وأرزيو⁽²⁾ ، وبالتالي فقد ميناء الجزائر الريادة التي كان يحتلها، كما حظي ميناء عنابة في هذه المرحلة بزيارة العديد من المراكب الإسبانية، بالإضافة إلى

Cara Del Aguilla (L) : p303 .

Ibid ,p 305

(1)

(2)

ميناء سطوره بالقرب من سكيكدة، التابع إقليمياً إلى بايلك الشرق، ومما يعكس هذه الحركة التجارية في بايلك الغرب احتكاره 3/2 من حجم الصادرات باتجاه اسبانيا (1).

– المرحلة الثالثة 1805 – 1813م بدايةً من القرن 19م عرف ميناء الجزائر نوعاً من النشاط، على إثر تردد العديد من السفن التجارية لشركة "باترو" (Patron)، بعد احتكارها لسوق الجلود بموازاة مع هذا عرفت موانئ الغرب الجزائري حركية مهمة لإستيراد الحبوب وقطعان المواشي، نتج عنها توجه كلي لحركة الأساطيل التجارية لبايلك الغرب، وابتداءً من 1814م وإلى غاية 1830م عرفت حركة النقل التجاري تراجعاً كبيراً نتيجة الأوضاع الإقتصادية للجزائر، والأوضاع الداخلية لإسبانيا بسبب ثورة 1820م، بالإضافة إلى توتر العلاقات بين البلدين التي أدت إلى قطيعة سياسية ما بين 1822-1827م. في الفترة الممتدة من نهاية القرن 18م و بداية القرن 19م، عرفت هيمنة تجار جزر البليار، فحوالي 50 مركباً كان يتردد على مينائي الجزائر ووهران وأرزويو، خلال عام 1788م، كانت هذه المراكب قادمة من ميوركا وماهون، والبقية كانت تأتي من مالقا، وفي عام 1810 نجد أن الميوركين كانوا أهم بجارة اسبانيا في البحر المتوسط خلال هذه الفترة (2).

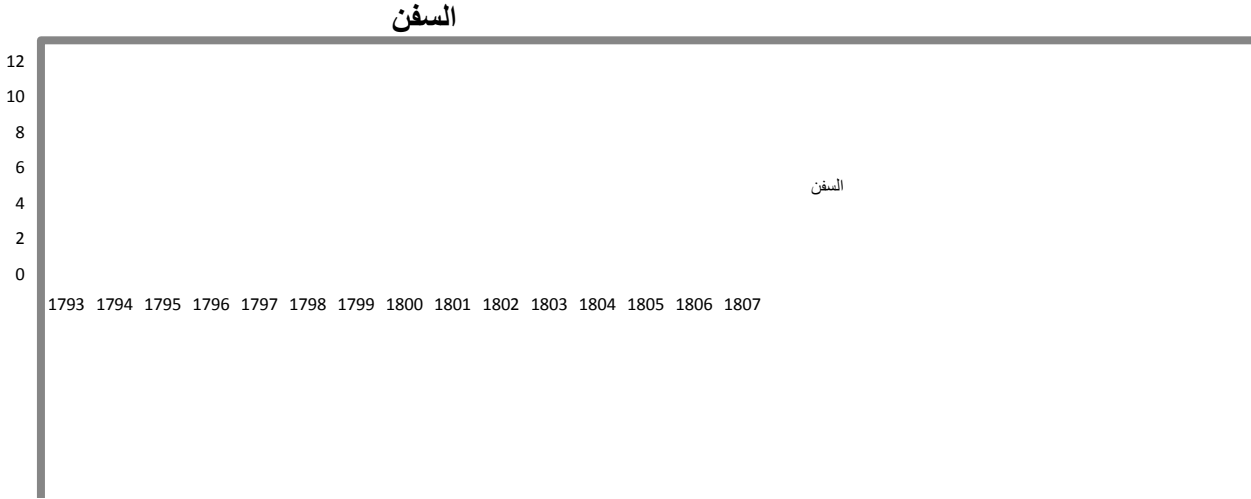
كما عرفت بداية القرن 19م حركة نقل مهمة في إطار تجارة العبور، ففي سنة 1803م وأثناء حصار مرسيليا من طرف الإنجليز لعبت موانئ الجزائر دوراً كبيراً في تجارة العبور، وتمثلت في نقل المنتجات الإسبانية خاصة مادة صودا (Soud) (3) في اتجاه مرسيليا، لأن السفن التجارية الفرنسية مُنعت لأنها كانت عرضةً لأي اعتداء من طرف سفن التحالف، مما جعلها تعتمد على الوسطاء التجاريين لضمان تمويلها. بمختلف المواد، وبفضل أرشيف القنصلية الفرنسية في الجزائر تم إحصاء ثلاثة وثلاثون سفينة إسبانية باتجاه الجزائر ما بين (1793-1808)، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي (4) :

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 293-294

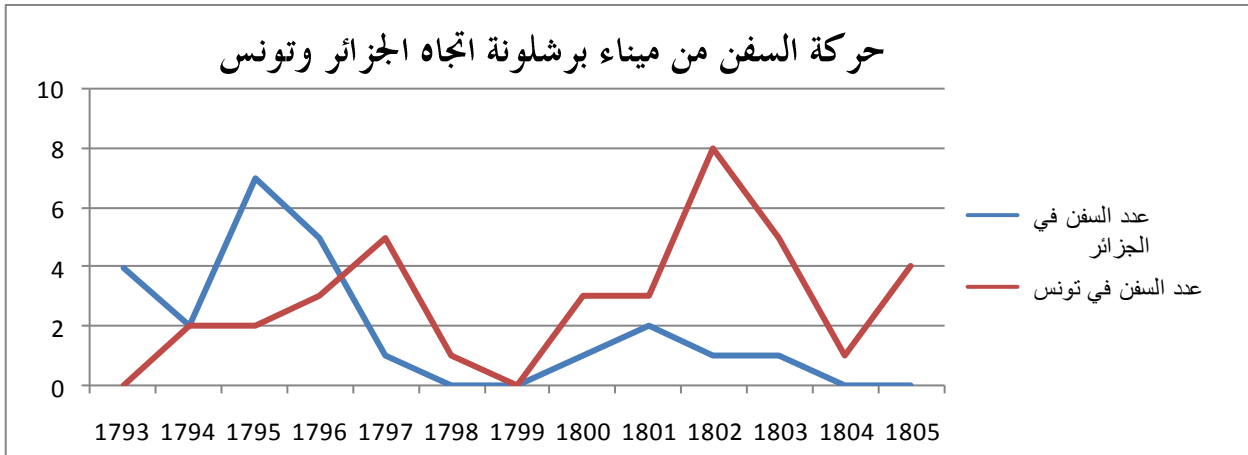
(2) Ibid, pp, 324-325.

(3) وهي مادة تستعمل في صناعة الصابون.

(4) Mohamed amine: **Géographie des échanges commerciaux de la régence d'Alger a la fin l'époque Ottomane 1792-1830** R.H.M. N°71-72. p325.



يمكننا أن نلاحظ في الفترة الممتدة من 1793 – 1808، حركة للسفن التجارية الإسبانية من موانئ الجزائر، والباقي يمكن توزيعهم على النحو الآتي 34 أرزيو، 25 عنابة، 14 وهران، وما يجب الإشارة إليه أن الجزائر لها حصة معتبرة، من المبادلات التجارية التي كانت تتم مع ميناء برشلونة، إذا ما قرناها مع باقي دول المغرب الأخرى، نجد أنه في نفس الفترة المغرب يخرج من موانئها 40 سفينة، أما تونس فهي تتفوق على الجزائر، حيث نجد أن ميناء بتزرت لوحده يخرج منه 178 سفينة، كما هو مبين في المنحنى التالي⁽¹⁾



من خلال معطيات الرسم البياني، نلاحظ أن عدد السفن التي تنتقل باتجاه برشلونة، أقل عددا من السفن الموجهة للواردات بـ 83 مقابل، 24 سفينة، لكن هذا لا يعني في كل الحالات أن قيمة الصادرات أكثر من قيمة الواردات⁽²⁾.

(1) Mohamed Amine: **Géographie des échanges.....**, p 325.

(2) Ibid ,p326.

2- السفن التجارية:

لقد فرضت العلاقات التجارية مع الأيالة وجود أسطول تجاري قوي، نحاول من خلال هذا العرض، أن نظهر أهم خصائصه الرئيسية، لمعرفة أنواع السفن المستخدمة وحمولتها، ويمكننا التمييز في هذا المجال بين ثلاثة أنواع :

1- المراكب ذات الحمولة الضعيفة :

استخدمت خلال القرن 19م، مثل باركة (Barca)، لود (Loud)، فلوكة (Folucho)، تارتان (Tartane)، تملك بحار أو أكثر، وأشركة لاتينية هذه البواخر نادراً ما تتعدى سرعتها 40 عقدة، وسبب استعمالها يعود إلى الأوضاع في الساحل، وسهولة تنقلها، إلا أن هذا النوع من المراكب لم يكن كافياً لضمان الواردات بصفة منتظمة، وبالوفرة التي تلي حاجيات السوق الإسبانية⁽¹⁾

2- المراكب ذات الحمولة المتوسطة :

نجد أن أغلب المراكب التي تتردد على سواحل الأيالة تتميز بحمولة متوسطة، فنجد شباك (Chebeks)، وهو مركب بثلاث بحارة، وأشركة لاتينية، وأيضاً هناك بلاكر (Polacres)، وهو مركب بثلاث بحارة، وأشركة، وهي تشبه سفينة بنك (Pinque) من حيث الشكل، وتشبه سفينة شباك من حيث الأشركة⁽²⁾، وهناك أيضاً سفينة غواليت (Goélette)، وهي سفينة حربية، وتجارية مرتفعة قليلاً عن الماء، لها صاريان الأول مائل نحو المؤخرة، والثاني باتجاه المقدمة تحمل ثمانية مدافع، وتحمل ما بين أربعين إلى ميتين برميل، ولقد كان أكبر جزء من حمولات يتم عبر نوع آخر من شباك التي تحمل 12 بحاراً، ولها قدرة على حمل 8000 كيلة من الحبوب⁽³⁾.

وفيما يخص الواردات التي كانت تأتي إلى الجزائر، فيتم نقلها على متن مراكب أكبر من نوع شباك (Chebeks)، وبنك (Pinque)، وهي سفينة عريضة تحمل ثلاثة صواري، ولها مؤخرة ذات جناحين، ومنقار طويل، حمولتها ما بين 200 إلى 300 برميل، كما استعملت سفينة برقانت

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, pp 323-332.

(2) Pierre Grand champ: Documents relatifs aux corsaires Tunisiens, (02 octobre 1797-04 mai 1824) Tunis, 1925, p85.

(3) Cara Del Aguilla (L): Op, Cit, p323.

(Brigontins)، وهي سفينة أصغر بقليل من الغليون، لها شراع واحد وبها ما بين ثمانية عشر و تسعة عشر مدفع⁽¹⁾.

3 - السفن ذات الحمولة الكبيرة :

كانت ملك الشركات الكبرى، مثل كمبانا (Campana)، باترو (Patron)، هذه الأخيرة كان لها فرقاطة لها القدرة على حمل 500 برميل، وشركة كمبانا العديد من الفرقاطات، تستخدم لنقل كميات كبيرة من الحبوب ، تتميز ببطء تنقلها ولكنها تضمن تغطية للسوق.

أما عن الأسطول الجزائري فإنه خلال القرن 18م، لم تكن تملك الجزائر سفننا تجارية، وحتى سفن القرصنة لم تكن مهئية، أو مخصصة للنشاط التجاري، الأسطول الجزائري كان ذا طابع عسكري، لأن الجزائر أولت اهتماماً بالأسطول الحربي على حساب الأسطول التجاري⁽²⁾، ولقد كانت هذه السفن تأتي من مصدرين رئيسيين، إما عن طريق بناء السفن، حيث كانت تعتمد في صناعتها على الأيدي الأجنبية من خلال الإستعانة بالخبرات الأوربية، أو بعض الأسرى المسيحيين في الجزائر ، أو إعادة تجهيز السفن المعادية المقبوض عليها على إثر عمليات القرصنة ،أو غنائم الحروب، وفي القرن 18م نسجل نهاية السفن المستديرة، ونسجل عودة سفن "الشيبي" إضافة إلى "الشبق"، ومجموعة من السفن الأخرى⁽³⁾.

والجدول التالي يبرز لنا أنواع السفن الجزائرية في أواخر القرن 18م، وبداية القرن 19م⁽⁴⁾ :

(1) Pierre Grand champ : Op,Cit, pp 84-85.

(2) عائشة غطاس: التجار الجزائريون من خلال سجلات القنصلية الفرنسية (1636،1830)، الجلد التاريخية المغاربية، ع 61-62، جويلية 1991، ص130.

(3) عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص99.

(4) Mohamed Amine: **Géographie des échanges...**,p326 .

1820 -	1808 -	1798 -	1792 -	أنواع السفن:	
-	2	-	-	Balencelles	بالونسال
71	5	4	5	Bombarde	بومبارد
26	2	13	-	Bricks	بريك
3	16	22	45	Brigantins	بريقانت
-	38	13	-	Chebecks	شباك
-	-	-	23	Corvettes	كورفات
-	7	-	-	Fellouques	فلوكة
-	-	4	-	Galairres	غالير
-	2	-	-	Goulettes	غليطة
-	2	-	-	Lougres	لوجر
-	9	22	5	Navires	نفير
-	-	4	-	Pinques	بنك
-	12	18	9	Polarcre	بولارك
-	05	-	13	Tartane	تارتان
03	13	08	06	عدد الأنواع	

3- موانئ التبادل التجاري:

على الرغم من طول السواحل التجارية، وامتدادها من الشرق إلى غرب، إلا أنه من خلال العديد من الكتابات، يتضح أن الموانئ المهيمنة للحركة التجارية على طول الساحل الجزائري كانت محدودة، ومن بين أهم الموانئ التي تردد عليها التجار الإسبان هي :

- ميناء وهران:

من أهم موانئ المنطقة الغربية، ساهم الإسبان في توسيعه عند احتلالهم لوهران، وتدعيم أرصفته على طول سواحل وهران.

- المرسى الكبير (الميناء الكبير):

يقع شمال غرب وهران على بعد 8 كلم، ويمثل البوابة الرئيسية لوهران، يتمتع بتحصينات طبيعية قوية، فهو يمثل همزة وصل بين الساحل الأيبيري، ومدينة وهران⁽¹⁾.

(1) يحي بوعزيز: أهمية ميناء المرسى الكبير والنشاط التجاري الفرنسي الانجليزي 1732-1754، دفاتر التاريخ المغربية، عدد1، جامعة وهران، الجزائر، 1987، ص 61.

-ميناء مستغانم:

يمثل ملجأ للسفن الصغيرة، يقع من مرتفع صغير في جنوب الشرقي من وهران، ويبعد عنها بـ 72 كلم، وهو أحد الموانئ الأساسية لبابلك الغرب، ويشير "تيدنا" في مذكراته لهذا الميناء قائلاً:
« ... قمت بكثير من الأسفار إلى مستغانم، لشحن البواخر التي تصل إلى هذا الميناء... »⁽¹⁾.

- ميناء ارزيو:

يقع إلى الشرق من وهران بـ 37 كلم، كان يمثل الميناء الرئيسي لبابلك الغرب (معسكر)، ولقد عمل محمد الكبير على إقامة العديد من المخازن به عام 1787م.

- ميناء الجزائر:

وهو أهم ميناء في الايالة، يمكن إرساء السفن في جميع أنحاءه، كما ساعدت الجزر الصغيرة الموجودة في ساحله أن تجعل السفن في مأمن.

- ميناء عنابة:

يبعد عن عاصمة البايك قسنطينة بـ 219 كلم، يعد أهم ميناء بالبايك، مثل مركز نشاط الشركة الملكية الإفريقية، إلا أن التجار إلا أن التجار الإسبان ترددوا عليه في العديد من المرات، يحتوي على ثلاثة مراسي (رأس الحمام، الخروبة، وحصن الجنوبيين)⁽²⁾.

إن أهم كمية من البضائع المصدرة إلى اسبانيا هي من الموانئ الغربية للجزائر، بحكم قربها الجغرافي من الموانئ الإسبانية، بالإضافة إلى دراية الإسبان بالمنطقة أكثر من غيرها من المناطق الأخرى، ومعرفتهم لطبيعة المنتجات، والنشاط للاقتصاد الذي تتميز به، كما يمكن إضافة عامل آخر يتعلق بالمنافسة إلا روية، خاصة الفرنسية منها التي يتركز نشاطها في السواحل الشرقية، أما ميناء العاصمة فقد حضيت الشركات التجارية الإسبانية فيه يتواجد معتبر، وتمكنت من فتح مراكز تجارية على مستوى ميناء

(1) احميدة عميراي: الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرة تيدنا نموذجاً) دار الهدى، الجزائر، 2003، ص101.

(2) محمد العربي الزيري: تاريخ المغرب العربي الحديث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص120.

الجزائر، مثل "غاريجو"، باترو وفيما يلي رسم بياني يمثل نسبة الصادرات من هذه الموانئ في الفترة الممتدة من 1786-1830م⁽¹⁾



وبالمقابل فإن الموانئ الإسبانية التي كانت تخرج منها البضائع الإسبانية، أو تستقبل البضائع الجزائرية فهي عديدة وسنذكر أهمها:

- 1- ميناء قádiz: ويقع إلى الغرب من مضيق جبل طارق، في نهاية رأس بري، ويأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم المبادلات التجارية مع الجزائر، بنسبة 43% بلغت قيمة الواردات منه أربعة مليون ريال، أما قيمة الصادرات إليه فتجاوزت 3.5 مليون ريال⁽²⁾.
- 2- ميناء برشلونة: يقع في أقصى شرق إسبانيا، يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، برزت الأهمية خاصة خلال الحروب النابليونية، بلغت قيمة وارداته 700 ألف ريال، أما صادراته 150 ألف ريال.
- 3- ميناء قرطاجنة: وهو يتوسط الساحل الإسباني، اختص في توريد الحبوب خاصة في المرحلة الأولى (1786 - 1791)، حيث استحوذ 53% من صادرات الحبوب الجزائرية نحو إسبانيا⁽³⁾.
- 4- ميناء الكانت (Alicante): وهو أحد الموانئ المهمة استحوذ على 11% من السوق الحبوب في نفس الفترة، أي ما يعادل 15.700 كيلة من الحبوب، كما أحد مراكز نشاط شركة كمبانا (Campana) بنسبة تقدر بـ 15% من مجموع عملياتها في اتجاه إسبانيا.

(1) Cara Del Aguilla (L) : Op, Cit, p 323.

(2) عبد القادر فكايير: المرجع السابق، ص 313 .

(3) Ibid : p 325.

وهناك موانئ ثانوية مثل المريني وهو أقرب الموانئ إلى السواحل بايلك الغرب الجزائري، من أهم الصادرات الجزائرية إليه قطعان المواشي، واستحوذ على 11,5% من واردات اسبانيا، بالإضافة إلى هذا هناك موانئ مالاقا (Malaga)، وبالما (Palma) وميناء جبل طارق (Bibraltar)، وبويرتودي سانتا ماريا .

ومما يمكن استخلاصه من هذا الفصل:

لقد ظلت العلاقات السياسية بين البلدين متوترة، وفي حالة حرب إلى غاية 1786م، حيث سمحت هذه الأخيرة بقيام علاقات تجارية، وفتحت مجالاً لتحسن العلاقات، على الرغم من أنه لم تضع حداً نهائياً لحالة التوتر بسبب التواجد الإسباني في وهران والمرسى الكبير، وبفضل الجهود الدبلوماسية للبلدين توصلا إلى إبرام معاهدة 1791م، التي بموجبها تم الجلاء من المنطقتين، وفتحت المعاهدة آفاقاً جديدة للعلاقات التجارية بين البلدين، وسمحت بتواجد قوي للتجار والشركات التجارية الإسبانية، ممثلة في العديد من الشركات مثل "كمبانا، غاريغو، قويناش، باترو"، هذه الأخيرة التي استقرت بمختلف الموانئ الجزائرية.

لقد تأثرت العلاقات التجارية بين البلدين التي امتدت إلى غاية 1830، بجملة من العوامل السياسية، والإقتصادية، التي جعلتها في العديد من المرات تعرف حالة من التذبذب، والقطيعة أحيانا أخرى، مثل الثورات الداخلية في كلا البلدين، أو الحروب النابليونية وتأثيرها على النشاط التجاري في حوض المتوسط، أو بسبب الظروف الطبيعية كالجفاف، والقحط، وغزو الجراد للمحاصيل الزراعية، على اعتبار أن الجزائر هي الممون الرئيسي للسوق الإسبانية بالحبوب، إضافة إلى مجموعة من المواد الأخرى مثل الجلود، الصوف، الشمع، بالمقابل تستورد الجزائر مواد نصف مصنعة، الأسلحة، مواد كيميائية مثل الأقمشة الفاخرة، العطور، الساعات، بالإضافة إلى المواد الغذائية مثل السكر، الشاي، البن، والتي تنقلها اسبانيا من مستعمراتها بأمريكا الجنوبية، ومثل بايلك الغرب مركز نشاط للمؤسسات الإسبانية، فهو يحتكر معظم المبادلات التجارية القائمة بين البلدين، وموانئه بقيت في نشاط رغم الحصار الذي فرضته فرنسا على الموانئ الشرقية للجزائر، فإن المبادلات بين الجزائر واسبانيا بقيت متواصلة على مستوى هذه الموانئ مثل وهران وارزيو، ورشقون وتلمسان.

خاتمة

- من خلال هذا العرض توصلت في ختام هذه الدراسة لموضوع العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر واسبانيا (1200هـ/1786م - 1245هـ/1830م)، إلى جملة من الملاحظات و النتائج يمكن حصرها في ما يلي :
- 1- إن معاهدة 1786م وضعت حدا لحالة التوتر والعداء بين البلدين، التي استمرت لما يقارب ثلاثة قرون، وأحدثت ارتياحاً لدى المسؤولين في كلا البلدين، ووضعت أسساً جديدة للعلاقات الجزائرية الإسبانية .
 - 2- بفضل معاهدة 1786م استطاعت اسبانيا أن توسّط الجزائر لإبرام معاهدة سلام مع تونس سنة 1791م، وبالتالي أصبحت منذ هذه السنة في حالة سلم مع الدول الإسلامية، فقد عززت روابطها مع المشرق والمغرب، وأصبحت مناطقها الساحلية التي غادرها سكانها في حالة أمن واستقرار.
 - 3- لقد فتحت معاهدة السلم بين البلدين الطريق أمام العديد من الدول الأوربية والمسيحية، لكي تحذو حذوا اسبانيا، وبهذه الطريقة تكون في حالة سلم مع الجزائر، حفاظاً على مصالحها في حوض البحر المتوسط ، كما هو الحال بالنسبة للبرتغال التي أبرمت معاهدة سلم عام 1793م، والولايات المتحدة الامريكية عام 1795م .
 - 4 - تراجع المكانة السياسية والدينية لإسبانيا في أوروبا والعالم المسيحي، لأن إبرام معاهدة سلم مع الجزائر مثلّ خيانة لتضحيات دامت قرونا من الزمن، لما كان يعنيه هذا الصراع لدى المسيحيين .
 - 5- بعد معاهدة 1786م توجهت السياسة الخارجية للجزائر إلى محاولة إحداث توازن بين مصالح الدول الأوربية الكبرى فرنسا، اسبانيا، بريطانيا.
 - 6- فرنسا فسرت مظاهر القطيعة التي بدت جلية في عام 1789م، من خلال المناوشات التي حدثت بين البلدين، أنها راجعة لتأثيرات اتفاقية السلام الجزائرية الاسبانية، على الرغم من أنها كانت طرفاً فاعلاً في إبرامها.
 - 7- ساهمت عودة العلاقات السياسية بين البلدين، في تسهيل المساعي الدبلوماسية لإطلاق سراح العديد من الأسرى، فقد سمحت معاهدة السلم 1786م بفتح المجال لتبادل الأسرى بشكل واسع .
 - 8- إن العلاقات السياسية بين البلدين، انعكست مباشرة على العلاقات التجارية التي عرفت توسعاً كبيراً، بفضل الإمتيازات الممنوحة من طرف الجزائر للشركات و المؤسسات الاسبانية التي تنشط في الجزائر، والتي أقامت العديد من المراكز التجارية في السواحل الجزائرية ، كما وافق الداوي بالسماح لها باصطياد المرجان على طول السواحل الغربية .

- 9- تمكنت اسبانيا من الحصول على نفس الإمتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري، وتم توسيع وتحرير النشاط التجاري بين البلدين ، نتيجة رفع القيود المفروضة على النشاط التجاري، وخفض الرسوم الجمركية.
- 10- ازدياد الطلب على المنتج الجزائري من طرف الاسبان ، مثل (الحبوب ، الجلود ، الشمع ...)، واهتمام التجار الإسبان بالسوق الجزائرية نظراً لأسعارها المناسبة وقربها الجغرافي.
- 11- عرف النشاط البحري تراجعاً في الفترة التي تلت المعاهدة ، نظراً لحيوية النشاط التجاري، فهناك من يعتبر أن معاهدة 1786 تمثل نهاية عهد القرصنة الجزائرية ضد اسبانيا ، وبالتالي استطاعت اسبانيا تأمين سواحلها ، فتراجعت الحسائر المادية التي كان يمتد بها الطرف الاسباني ، من خلال الإستيلاء على العدي من قطع أسطوله التجاري.
- 12- لقد كانت معاهدي 1786م، 1791م سبباً في توسع ورواج استعمال العملة الإسبانية في الجزائر.
- 13- تطور العلاقات التجارية بين الجزائر واسبانيا بعد معاهدة 1791م، يفسر رغبة الجزائر في إيجاد جو تنافسي وتجاري بين فرنسا واسبانيا ، لإحداث توازن في العلاقات التجارية، والحد من الهيمنة الفرنسية.
- 14- ساهمت معاهدة 1791 في اتساع الهيمنة الأجنبية على السوق الجزائرية، وبهذا أصبحت المراكز الإسبانية تعمل على استنزاف المنتوجات الجزائرية بأثمان بخسة وبكميات كبيرة، في إطار التنافس التجاري مع فرنسا .
- 15- إن الإمتيازات التجارية الممنوحة في إطار معاهدة 1786م ، والتي عرفت توسعاً في معاهدة 1791م ، كانت تركز سياسة وسلوك بعض الحكام ، الذين كانوا يشجعون الإستيراد الخارجي مما سمح برواج الصناعات والسلع الأجنبية على حساب السلع المحلية ، مما قضى على الصناعة الجزائرية ، نتيجة ارتفاع سعر تكلفتها ، لأن رؤوس أموالها أصبحت موجهة لتغطية الإلتزامات المالية والضريبة المفروضة عليها .
- 16- تُركز العديد من الكتابات الغربية ، أنه نتيجة لتراجع النشاط البحري عقب إبرام معاهدة الصلح مع اسبانيا، أصبحت الجزائر في حالة سلم مع معظم دول أوروبا ، فلم يعد هذا النشاط مصدرراً للثروة الكبيرة، فليجأ دايات وبايات الجزائر إلى احتكار النشاط التجاري، للهيمنة على الإقتصاد المحلي، لكن الحقيقة أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الغنائم البحرية قد ضحمت حجمها فالجزائر تنوعت مصادر دخلها، وإن كان معظمها يأتي من النشاط الزراعي ، فموارد البحرية مهما كانت قيمتها ، فإنها قليلة الأهمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري .

17- إن بعض المواقف مثلت محكاً حقيقياً للعلاقة الجزائرية الإسبانية، وأثبتت أن الصلح عمره قصير، إذا ما وضع في كفة ميزان مع حقد دفين يعود إلى مئات السنين، ولهذا فإن فكرة العداء ضلت موجوده في نفوس الساسة الإسبان، وهذا ما بيّنه قبولهم تقديم التسهيلات والدعم المادي والمعنوي للفرنسيين، حين أغاروا على الجزائر سنة 1830، بخلاف ما فعلته الجزائر من قبل، حين وقفت على الحياد عندما كانت اسبانيا تحت الإحتلال الفرنسي ما بين 1808-1814م.

وفي الأخير أعتقد أن هناك جوانب أخرى لهذا الموضوع، تحتاج إلى دراسة و تعمق من طرف الباحثين، والذين سيكون لهم الفضل في إمطة الغموض عنها خلال هذه الفترة، لأن الدراسات التاريخية هدفها واحد وهو البحث عن الحقيقة وان كانت نسبية في هذا المجال .

بيليو جرافية الدراسة

فهرس المصادر و المراجع

أولاً- المصادر العربية:

- 1 - الأرشيف الوطني: مجموعة دفتر خط همايون 22556، بتاريخ 1231، وثيقة رقم 3.
- 2 - خوجة بن حسن مصطفى : التبر المسبوك في جهاد غزاة الجزائر و الملوك ،مخطوط بالمكتبة الوطنية،الجزائر،رقم 1640 .
- 3 - الراشدي ابن سحنون ، احمد بن محمد بن علي الراشدي : الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم، المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1973.
- 4 - الزهار الحاج أحمد الشريف ، مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشرف الجزائر، تحقيق المدني أحمد توفيق ، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1980.
- 5 - العنتري صالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.
- 6 - مجموعة الوثائق الوطنية: تقرير الحملة الإسبانية على الجزائر ، مخطوط، مج 3190، ملف 2، المكتبة الوطنية الجزائرية ، الجزائر.
- 7 - المزارى الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا وفرنسا ، تحقيق ودراسة الدكتور يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، ط1، 1990.
- 8 - مسلم عبد القادر: خاتمة أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق وتقديم، رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.

9 - المشرفي عبد القادر: بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان بوهران من الأعراب

كبني عامر، تحقيق بن عبد الكريم محمد ، دار مكتبة الحياة، بيروت، 8.

10 -الناصرى أبو راس محمد: عجائب الأسفار، المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم 1632.

11 -تاريخ تحرير مدينة وهران من الإحتلال الاسباني خلال القرن الثامن عشر ميلادي، من خلال

مخطوطين : فتح مدينة وهران للجامعي، الرحلة القمريه لابن زرقه، تحقيق حساني مختار، جامعة

الجزائر، مخبر المخطوطات، الجزائر، 2003.

ثانيا- المصادر المعربة:

1- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع، الجزائر، 1975.

2- شالر ويليام ، مذكرات ويليام شالر (1816-1824) ، تعريب و تعليق و تقديم إسماعيل

العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1982 .

3- شوفالييه كورين: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510 - 1541، ترجمة جمال

حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

ثالثا- الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية:

1- Terki Ismet (H) : **Documentacion Española, Sobre Argelia las relaciones Hispano-Argelinas 1767-1799**, Instituto de lenguas Vivas Extranjeras, Universidad de Oran, Juno 1980.

رابعا- المراجع العربية:

1- بوعزيز يحيى: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني بمدريد (1780-

1798م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.

- 2- بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، 2 ج ، ط2 ، د م ج ، الجزائر 1999م ، ج2 .
- 3- بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر الخارجية مع دول و ممالك أوربا 1830-1500 ، د م ج ، الجزائر ، 1985.
- 4- بوعزيز يحيى: موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1 دار الهدى، الجزائر، 2004.
- 5- التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي الجزائر، تونس وليبيا (1871-1816)، ط2، د م ج ، 1985.
- 6- الجليلي عبد الرحمان بن محمد: تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، 1980، ج3.
- 7- خير فارس محمد: تاريخ الجزائر الحديث، ط1 مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان 1979م
- 8- الزيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1830-1792، ط2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.
- 9- الزيري محمد العربي : تاريخ المغرب العربي الحديث ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد 1985.
- 10- سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982
- 11- سعيدوني ناصر الدين و بوعبدلي الشيخ المهدي: الجزائر في التاريخ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 .
- 12- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1830-1800)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1979.
- 13- سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة ، ج2 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- 14- بن صحراوي كمال : الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات ، ط1، بيت الحكمة الجزائر، 2009.
- 15- عبّاد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1830-1514، ط2، دار هومه، الجزائر، 2007
- 16- عميراي حميدة: الجزائر في أدبيات الرحلة الأanser خلال العهد العثماني (مذكرة تيدنا نموذجاً)، دار الهدى، الجزائر، 2003.

- 17- غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسستها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر، 1954، 2007.
- 18- قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2004
- 19- قنان جمال: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، م م و م، 1994،
- 20- قنان جمال: مظاهر من تطور أوروبا في القرن الثامن عشر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 21- قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- 22- قنان جمال : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
- 23- لطرش طاهر: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2001 .
- 24- مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل ، ج1، دار القصة للنشر الجزائر، 2009.
- 25- مروش المنور: دراسات من الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع ، ج2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- 26- نوار سليمان عبد العزيز ، النعني عبد المجيد:أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ،دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص121.
- 27- هلايلي حنفي:العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- 28- هني مصطفى: قاموس مالي تجاري، فرنسي- عربي، دار الهدى، الجزائر، 1991.
- خامسا- المراجع المعربة:
- 1- ألتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا ، ترجمة ، د. محمود على عامر ، ط 1 ، دار النهضة العربية بيروت ، 1989 .
- 2- أندرسون ماتيسوس : تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، تعريب د نور الدين حاطوم، ط 1 ، دار الفكر، دمشق، 1988.

3- اندري برنيان، اندري نوشي، ايف لاكونت : الجزائر بين الماضي والحاضر ، ترجمة اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

4- سبنسر وليام : الجزائر في عهد رياس البحر ، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

5- وولف.ب.جون: الجزائر وأوروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

سادسا - المصادر و المراجع الأجنبية:

1. Aguilla Louis Cara: **Les Espagnols en Afrique, les relations politique et commerciales avec la régence d'Alger de 1786-1830** Sind, théor doc, 3 cycle Bordeaux, 1974.
2. Chentouf Tayeb: **Etudes d'Histoire de l'Algérie (18^{en} et 19^e Siècle)**, O.P.U, Alger, 2004.
3. Devoulx , Albert : **Tachrifat recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger**, Alger, 1852.
4. Devoulx, Albert : **Les Archives du consulat général de France à Alger**, Alger, Bastide, 1865.
5. Eugène plantet : **Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France**, 1579- 1833, T2, Tunis, 1981.
6. Fey Leon Henry: **Histoire d'Oran, avant, pendant et après la domination Espagnole**, Adolph Ferrier, Oran, 1858.
7. Grammont Henri-Delmas: **Histoire d'Algérie sous la domination Turque**, Editions Bouchene, Paris, 2002.
8. Henni Ahmed: **Etat surplus et Société en Algérie avant 1830**, E.N.A.L, Alger, 1986.
9. Mahfoud Kadache: **L'Algérie Durant La Période Ottomane**, O. P. U, Alger, 2002.
10. Masson ,Paul, **Histoire des Établissements et du commerce Français dans l'Afrique Barbaresque (1560-1793)**, Paris, Hachette & Cie, 1903.

11. Mikel Epalza : **Algunos consecuencias Del Ttatado De Paz Hispeno argilino de 1786, Homrnage a guillermo gustavina**, Asciocion National de Biliotecorios, Archivos y Arqueologos, Madrid, 1974.
12. Mikel Epalza, Juan Bt. Vilar : **Planos y Maps Hispanicos de Argelia**, siglos XVI-X VIII, Instituto Hispano-Arabe de Cultura , P° Juan XX III, N° 05.28040 Madrid, 1988.
13. Paradis de Venture: **Alger et Tunis au XVIII siècle**, Ed Bousland, Alger 1985.
14. Pierre Grand Champ: **Documents relatifs aux corsaires Tunisins**, (02 Octobre 1797-04 mai 1824) Tunis, 1925.
15. Valenci Lucette: **Le Maghreb avant la prise d'Alger questions d'histoire**, Flammarion, Paris, 1969.

سابعا- المقالات و الدوريات الأجنبية:

Les Cahiers de Tunisie :

1. Emerit (M) : « **Essai d'une marine marchande Barbaresque au XVIII^e siècle** », les Cahiers Tunisie, 1955, N° 1.

Revue Africaine, Alger:

- 1- Berbrugger Adrien: « **Expédition du conte d'Oreilly contre Alger en 1775** », R.A ,N° 1864, vol 8.
- 2- D'estourmel (M) : « **Entreprise de don Angelo Barcelo contre Alger (1784)** », R.A ,N°26 .1882.
- 3- Féraud Charles: « **Deuxième récit indigène de l'expédition d'Oreilly en 1775** », in R.A, Alger 1865, vol 9.
- 4- Féraud Charles: « **Les trois attaques des espagnols contre Alger, au 18 siècle** », in R.A, Alger1876,vol 20.
- 5- Mazarredo Josephe (D): « **Expédition D'O'Reilly contre Alger en 1775** », in R.A, Alger, N° 1864, vol 8.

Revue d'Histoire Maghrébine:

- 1- Amine Mohamed: « Géographie des échanges commerciaux de la régence d'Alger à la fin l'époque Ottoman 1792-1830 », R.H.M, N°71-72, Mai 1993.
- 2- Amine Mohammed : « Les commerçants à Alger à la veille de 1830 », R.H.M , N° 77-78, 1995.
- 3- Amine Mohammed : « Moyens et Aspects techniques de l'Activité commerciale à Alger », R.H.M , N° 75-86, 1991.

Revue Algérienne et Coloniale :

1. Carrette : « Le Commerce et la Navigation de l'Algérie avant la Conquête Française », R.A.C ,Juin 1860.

Cite Internet :

<http://www.algerie-ancienne.com>.

<http://www.google-image.com>.

<http://www.Wikipédia.com>.

ثامننا- المقالات و الدوريات العربية:

1- مجلة الدراسات التاريخية:

1. بن خروف عمار: علاقات الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات (1671-1830م)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد10، الجزائر، 1997.
2. سعيدوني ناصر الدين: المعاهدة الجزائرية الإسبانية 1791، مجلة الدراسات التاريخية، عدد07، الجزائر 1993م/1414هـ.
3. شويتام ارزقي: مواقف الدول من الإحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع6، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1992.
4. الغربي الغالي: ثورة ابن الشريف الدرقاوي فن الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 10، 1997، الجزائر.
5. غطاس عائشة: المعاهدة الجزائرية البندقية 7 محرم 1177هـ - 18 يوليو 1763م، مجلة الدراسات التاريخية، عدد07، الجزائر، 1997.

2- مجلة أوراق:

1. بوعزيز يحيى : مفاوضات الصلح بين الجزائر و إسبانيا من خلال الداوي محمد عثمان باشا ، مجلة أوراق ، عدد 7-8 ، 1985.

3- المجلة التاريخية المغربية:

1. غطاس عائشة: التجار الجزائريون من خلال أرشيف القنصلية الفرنسية (1830-1636)، المجلة التاريخية المغربية، عدد 61-62، جويلية 1993

4- مجلة تاريخ و حضارات المغرب:

1. بلحميسي مولاي: صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الإسبانية ، معاهدة 1786 بين الجزائر و إسبانيا، سبب إبرامها ، مضمونها ، نتائجها ، مجلة تاريخ و حضارات المغرب .

2. محمد بن محمد بن عبد الرحمان التلمساني الجديري : الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر، حين

أغار عليها جنود الكفرة الفجرة، مخطوط نشره، سليم بابا عمر، مجلة تاريخ و حضارة المغرب عدد 03، 1967م.

5- مجلة الأصالة:

1. دي بالزا ميكائيل: العلاقة التاريخية بين عنابة واسبان ، ترجمة عبد الحميد، مجلة الأصالة، ع 34-35، الجزائر، 1976م.

2. الزييري محمد العربي: مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، ع12، الجزائر، 1973.

6- مجلة سرتا:

1. عميراي احميدة: الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 وردود الفعل حوله، مجلة سرتا، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 1980.

7- مجلة الآداب والعلوم الإنسانية:

1. بن حفري شكيب: العلاقات الجزائرية الاسبانية في القرن الثامن عشر ميلادي من خلال مخطوط عثماني، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ع1.2002

8- حولية المؤرخ:

1. شويتام أرزقي: التنافس الدولي في البحر المتوسط في القرن 18-19م ومواقف الجزائر منه، حولية المؤرخ، ع3-4، 2005.

9- مجلة الإرشاد:

1. عمر الجيدي: عناية السلطان محمد بن عبد الله بافتكاك الأسرى ، مجلة الإرشاد ع1

10- مجلة دراسات:

1- سعيود إبراهيم: لمحة عن الصراع الجزائري الايطالي خلال العهد العثماني ، مجلة دراسات ، عدد07، جامعة الجزائر، 2007.

11- المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية:

1- أمين محمد: القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان بالجزائر في القرن الثامن عشر ، جامعة فاس، المغرب، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات (زغوان)، ع 21، سبتمبر 2000.

12. دفاتر التاريخ المغربية

1- يحي بوعزيز: أهمية ميناء المرسى الكبير والنشاط التجاري الفرنسي الانجليزي 1732-1754،

دفاتر التاريخ المغربية، عدد1، جامعة وهران، الجزائر، 1987.

تاسعا- الرسائل الجامعية باللغة العربية:

رسائل الدكتوراه:

1. خروف عمّار: علاقة الجزائر السياسية مع تونس في عهد الدايات، 1661-1830م، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة دمشق، 1996م.

2. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة دكتوراه دولة، غير منشورة، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3. فكاير عبد القادر: آثار الإحتلال الإسباني على الجزائر ، خلال العهد العثماني (10-12 هـ
/16-18 م) ، رسالة دكتوراه ، 2009/2008 .

رسائل الماجستير:

1. بلراوات بن عتو: الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري 1779-1797، رسالة لنيل شهادة
الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم
الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ.
2. بليل رحمونة: العلاقات التجارية لأيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسليليا و
ليفورن من 1700 إلى 1827 ، رسالة ماجستير ، قسم تاريخ و علم الآثار ، جامعة وهران
2002/2001 .

عاشرا-الرسائل الجامعية باللغة الأجنبية :

- 1- Aguilla Louis Cara: **Les Espagnoles en Afrique, les relations politique et commercial avec la régence d'Alger de 1786-1830** Sind, Thés doc, 3 cycle Bordeaux, 1974.
- 2- Benafri Chakib: **Las relaciones entre Espona el Imperio Otomano y Las regencias Berberiscos el XVIII^e (1759-1792)** . Thés doc, catedrático de Historia Moderna universidad complutense de Madrid, 1994.

فهرس الأعلام

(أ)

ابن الأحرش: 14، 119، 128.

اليكانت: 129.

ارسونا فنقلان: 104.

اكسموث، لورد: 77، 90، 91.

اورتيز: 60.

اوريلي: 29، 30، 32، 46، 47، 56.

اوتونيو باريسيانو: 61.

ايزابيللا ، ملكة كاثوليكية: 71.

(ب)

بدر واورتيزا: 60، 100.

بدر و سيثينا: 61، 74.

برنارد: 100.

أبو البقاء خالد: 93.

بكري: 105، 17، 61، 81، 82، 83.

بوطالب: 76.

بوليكس، اميرال: 76.

البابا بيوس السادس: 39، 47.

(ج)

جاسكوا الثاني: 93.

جوزيف بكري، تاجر يهودي: 82.

جوزيف نابليون: 77، 90.

جوليان فيارال: 98.

(ح)

بابا حسن (الداي): 56.

حمودة باشا، باي تونس: 89.

حسن باشا: 108، 106، 59، 55، 53، 79، 68، 67، 17، 13.

(خ)

خالد ابو زكريا: 93.

خوان رويز، خبير مناجم: 89.

خوان قاريقو: 107، 99.

خيمينيز سيرنيروس، كاردينال: 71.

(د)

داراندا: 21.

دوفال، قنصل: 83.

دوكرسي: 56.

دومنغو رومان: 126، 98.

دون انطونيو ديبريسلو: 39، 36، 29.

دون اونتونيو لاسانكا، عقيد: 91.

دون مانويل الفاريت كامبانا: 96.

دون مانويل دولاس هيراس: 86، 80.

دي سيببي، كونت: 86.

دي ميراسول، كونت: 90.

ديبوا: 118.

(ر)

ابو راس الناصري: 68، 47، 19.

رايس حميدو: 77.

ريال اسيندا: 96.

(ز)

الزهار، نقيب الأشراف: 121، 55، 54، 48، 46، 38، 13، 12.

(س)

سان بيرست، ضابط اسباني: 91.

سانت شارل، قديس: 95.

ساتتياقو قريمو، خبير مناجم:89.
سيباستيان بطراس، تاجر اسباني:82.
سيدي احمد بن فريجة، إمام: 72.

(ث)

شارل الثالث: 21،55.
شارل الخامس:29،35،42.
شرلكان:67.

(ص)

صالح باي:13،14،31،33،34،35.

(ع)

عثمان باشا:12، 21، 13، 62، 60، 57، 55، 54، 53، 50، 46، 44، 39، 36، 30، 29،
68، 75، 79،
بابا علي (الداي): 54.
علي آغا: 33، 31.
علي باشا 54
علي بوصبع، داي:20،30.
عمر برامقسييس:35.

(غ)

غاثادوغوينش:95.
غرافينا، اميرال:69.

(ف)

فاليار، قنصل فرنسي:56،100.
فرديناند السابع:61.
فرديناند السادس:21.
فلوريدا بلانكا: 56،59،61، 63،65،68،70، 95،94،89،86،75،74، 96،
98،99،122،
فليب الخامس:21.

فليب، جنرال:42.

(ك)

كارلوس الثالث:27،29،44،79.

كارلوس الرابع:53.

كارلوس السابع:51.

كلارا، قديسة:32.

كورين شوفالييه:42.

(ل)

لويس رافال:95.

(م)

مازاريدو:32،45،56،57.

مانويل دي اسبيري، قنصل:87.

بابا محمد (الداي):54.

محمد الغزال:55،85.

محمد الكبير:13،47،98.65،109،137.

محمد باشا:13،48،55.

محمد بكير باشا:14.

محمد بن الحسين، باي تونس:20.

محمد بن عبد الله، سلطان المغرب:56،84.

محمد بن يوسف الزياني:66.

محمد عدة:104.

مصطفى بن حسن خوجة:48،60،86.

مصطفى رايس:78.

ميخائيل بكري، تاجر يهودي:81.

ميغال دي لاريا، قنصل:64،88،96،99،106.

(ن)

نيكولا غارسيا:67.

(و)

واصف افندي، سفير عثمانى: 86.

(ي)

يوسف كوهين، تاجر يهودي: 61، 81.

فهرس الأماكن و البلدان

(أ)

ارزيو: 137، 139، 133، 132، 124، 115، 111، 107، 101، 98، 95، 94، 76، 67.

اسطنبول: 56.

اشبيلية: 23.

امريكا الجنوبية: 26.

الأندلس: 93.

اوربا الغربية: 136، 133، 130، 119، 118، 111.

ايطاليا: 51، 125.

البرتغال: 39، 47، 51.

البليدة: 18.

الحصن الأحمر: 65.

المغرب الأقصى: 37، 55، 96.

الميريا: 123، 139.

اليكانت: 123، 138.

المرسى الكبير: 68، 66، 65، 64، 63، 60، 50، 39، 13، 2، 1، 72، 71، 70، 69، 92، 79،

139، 136، 131، 119، 102، 95.

الأيالة: 115، 110، 109، 98، 95، 94، 89، 84، 74، 69، 44، 18، 17، 15، 14، 12، 9،

الجزائر: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21،

22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40

41،42،43،44،45،46،47،48،49،50،51،52،53،54،56،57،58،59،60،61،
66،65،64،63،62،73،72،71،70،69،68،67،.....، في كل الصفحات.

اسبانيا:

1،2،3،4،5،6،7،8،9،10،11،12،13،14،15،16،17،18،19،20،21،22،23،2،
37،36،35،34،33،32،31،30،29،28،27،26،25،4ن

44،43،42،41،40،39،38ن45ن

46،47،48،49،50،51،52،53،54،56،57،58،59،60،61،62،63،64،65،66،
70،69،68،67،.....، في كل الصفحات.

(ب)

الباب العالي: 55، 60، 70.

باريس: 27، 91.

بالما: 123، 139.

بايلك الغرب: 13، 14، 21، 36، 69، 91، 92، 103، 108، 114، 119، 120، 121، 124،

127، 130، 131، 136، 137، 138،

بجاية: 93.

برشلونة: 22، 62، 95، 102، 122، 123، 126، 130، 133، 138.

بريطانيا: 23، 27، 36، 43.

بويرتودي سانتاماريا: 139.

(ت)

تلمسان: 14، 19، 20، 31، 139.

تونس: 89، 20، 27، 55.

(ج)

جبل طارق: 27، 36، 52، 89.

جزر البليار: 91، 123، 132.

جزيرة كوبا: 27.

جمهورية جنوة: 74، 75، 79، 91.

(ح)

حوض المتوسط: 11، 27، 29، 44، 77، 128، 138.

(خ)

خليج الجزائر: 30، 32، 35.

خليج باب الواد: 32.

(د)

دنيا، ساحل اسباني: 76.

(ر)

رشقون: 139.

(س)

ساحل الحراش: 31، 33.

سنتا كروز: 68.

السويد: 109.

سييرامونيا: 23.

(ط)

طرابلس: 11، 27، 51، 55، 101.

(ع)

عناية: 94، 77، 88، 94، 109، 113، 133.

(ف)

فالونس: 95، 114.

فرنسا:

1، 6، 16، 17، 26، 27، 28، 29، 49، 50، 52، 56، 65، 57، 69، 76، 82، 89، 100، 119،
123، 139، 140، 121.

(ق)

قادش: 24، 30، 82، 96، 133، 138.

القارة الأمريكية: 26، 53.

قرطاجنة: 30، 36، 40، 76، 77، 104، 114، 126، 130، 138.

قرطبة: 23.

قسطنطينة: 13، 15، 16، 47، 137.

(ك)

الكرابيب: 29.

كنالونيا: 101.

(ل)

لشبونة: 17.

(م)

مالاقا: 62، 74، 104، 107.

مالطا: 37، 39، 47.

ماهون: 77، 132.

مايوركا: 22، 131.

مدريد: 21، 54، 60، 68، 73،

مستغانم: 31، 137.

المشرق: 28.

معسكر: 13، 19، 95، 96، 137.

المغرب الأوسط: 20.

المغرب: 55، 84.

مملكة اراغون: 93.

مملكة غرناطة: 93.

موريس: 95.

(ن)

نابولي: 21، 37، 39، 40، 47.

ناسيمنتو: 68.

(هـ)

هامبورغ: 11.

هولندا: 23.

(و)

الولايات المتحدة الأمريكية: 129.

وهران: 1، 2، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 13، 18، 21، 24، 25، 30، 34، 35، 38، 40، 42

49،52،55،57،59،60،62،63،64،65،67،68،69،70،71،72،73،80،81،82،
87،89،91،93،95،97،98،99،100،101،102،108،109،112،114،116،118
.119،120،122،123،124،125،126،

فهرس القبائل و الجماعات

(أ)

آباء الشكر:84.

اسرة البوريون:30،66.

الأسطول الروسي:89.

الأنجليز:27،52،51،76،77،90،132.

الأندلسيون:26.

الاسبان: 13، 15،18،21،26،33،34،35،36،37،38،39،40،41،43،44،45،

46،47،49،51،53،54،55،56،57،59،60،61،62،65،66،67،68،69،70،71،
72،74،76،80،81،82،83،84،85،86،87،88،89،94
.98،100،101،102،103،111،118،121،123،127،128،130،135،136

(ب)

باترو:100،95،24،111،120،121،125،126،127،132،132،135،138،139.

البحارة:41،73،74،79،80.

البحرية البابوية:36.

البرتغالية:36.

البرتون:26.

البشكنس:26.

بني ميزاب:19.

بيت بكري:16،110،112،120.

(ت)

الترك:47،84.

التوسكانين:36.

(ث)

الثالوث المقدس، جماعة دينية مسيحية:83.

(ج)

الجزائريون:30،32،39،40،43،47،61،79،102،133.

(د)

الدرقاويين:14،120،129.

(ر)

رياس البحر:12،53،77.

(ع)

العبيد:19،51،58،85.

(غ)

الغاسكويين:26.

(ف)

فرسان مالطا:36،45.

فرنسيين:100،104،17،23،62،76،83،90.

(ق)

قاريقو:94،95،99،100،107،108،125،126،127،138،139.

قبائل الرعية:18.

قبائل المخزن:18.

القبائل:14،53،72.

القراصنة:74،76،88.

القشتاليين:26.

القناصلة:85،87.

(س)

الأسرى:15،36،45،46،52،54،58،80،81،83،84،85،86،116.

(ك)

الكاتلونيين:26.

الكاثوليكيين، اساقفة:71.

الكر اغلة: 18، 19.

كمبانا:

82، 83، 95، 96، 97، 99، 100، 101، 102، 108، 111، 112، 119، 122، 123، 124، 125، 134، 137، 138.

(م)

المسيحيين: 18، 52، 59، 71، 83، 85، 135.

موريسكيين: 19، 104.

الميوركيين: 132.

(ي)

اليهود: 15، 16، 17، 18، 19، 61، 81، 100، 106، 107، 116، 128.

اليونانية: 76.

فهرس المحتويات

01.....	مقدمة.....
الفصل الأول: أوضاع الجزائر وإسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م	
12.....	المبحث الأول: أوضاع الجزائر وأسبانيا في النصف الثاني من القرن 18م.....
12.....	1 - أوضاع الجزائر.....
21.....	2 - أوضاع إسبانيا.....
28.....	المبحث الثاني: الحملات الإسبانية على الجزائر في النصف الثاني من القرن 18م.....
28.....	1 - حملة الكونت أورللي 1775م.....
35.....	2 - حملة دون أنطونيو بارسيلو الأولى على مدينة الجزائر 1197هـ/1783م.....
38.....	3 - حملة دون أنطونيو بارسيلو الثانية 1784م.....
43.....	المبحث الثالث: نتائج الحملات الإسبانية.....
43.....	1- النتائج السياسية.....
44.....	2- النتائج الاقتصادية.....
45.....	3- النتائج الاجتماعية.....
46.....	4- النتائج الثقافية.....
47.....	5- تنامي الصراع الديني.....
الفصل الثاني: العلاقات السياسية بين الجزائر و إسبانيا 1786-1830	
51.....	المبحث الأول معاهدة 1786 م.....
51.....	1- عوامل التقارب الجزائري الإسباني.....
54.....	2- المفاوضات.....

- 57..... مضمون المعاهدة.
- 5 - المسائل الخلافية بعد معاهدة 1786م..... 59.....
- المبحث الثاني: معاهدة 1791م وجلاء الاسبان عن وهران والمرسى الكبير..... 65.....
- 1- دوافع انسحاب الاسبان من وهران والمرسى الكبير..... 65.....
- 2- تطورات الصراع..... 67.....
- 3- معاهدة 1791م..... 69.....
- 4- نتائج الانسحاب من وهران..... 71.....
- المبحث الثالث: القضايا المؤثرة في العلاقات السياسية بين البلدين وتطوراتها (1786 - 1830م)..... 73.....
- 1- النشاط البحري (القرصنة)..... 73.....
- 2- قضايا الديون..... 82.....
- 3- قضايا الأسر..... 83.....
- 4- قضايا التمثيل الدبلوماسي..... 86.....
- 5- قضايا التعاون المشترك..... 88.....
- 6- موقف الجزائر من الإحتلال الفرنسي لإسبانيا 1808م..... 89.....
- 7- موقف إسبانيا من الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830م..... 90.....
- الفصل الثالث: العلاقات التجارية بين الجزائر و إسبانيا 1786-1830**
- المبحث الأول : مؤسسات التبادل التجاري 94.....
- 1- شركتا قويناش ورقال (Goyeneche et régal) 95.....
- 2- شركة كمبانا (Campana) 95.....
- 3- شركة غاريغو (Garigo)..... 96.....
- 4- شركة باترو (Patron)..... 100.....
- 5- شركة صيد المرجان..... 101.....
- المبحث الثاني : طرق وأساليب النشاط التجاري 105.....
- 1- النشاط الدبلوماسي ودوره في احتكار التجارة 105.....
- 2- أسلوب الهدايا 106.....
- 3- الصداقة 106.....
- 4- أنظمة التعامل التجاري 106.....

119.....	المبحث الثالث: المبادلات التجارية
119.....	1- الصادرات الجزائرية باتجاه اسبانيا
126.....	2- الواردات الجزائرية من اسبانيا
126.....	3- تقييم النشاط التجاري
130.....	المبحث الرابع: حركة النقل وموانئ التبادل التجاري
130.....	1- حركة النقل التجاري
133.....	2- السفن التجارية
135.....	3- موانئ التبادل التجاري
139.....	الخاتمة
142.....	الملاحق
154.....	بيبلوغرافيا الدراسة
160.....	الفهارس
